



SAFERWORLD

PREVENTING VIOLENT CONFLICT. BUILDING SAFER LIVES

«هناك خطر اذ كنت الأولى»

حواجز الأمن أمام المشاركة العامة
للمرأة في مصر وليبيا واليمن



تشرين الأول ٢٠١٣

«هناك خطر اذ كنت الأولى»

حواجز الأمن أمام المشاركة العامة
للمرأة في مصر وليبيا واليمن

شكر وتقدير

لقد أعد هذا التقرير جوشوا روجرز وهانا رايت وسليم حداد، وأسهمت فيه مروى باعباد وبسمة جابر. ويعتمد التقرير على أبحاث أجرتها رابطة المرأة العربية وصوت المرأة الليبية وشركاء اليمن من أجل التغيير الديمقراطي. وذلك بالتعاون مع منظمة سيفرورد.

هذا ويود المؤلفون شكر الزملاء في منظمة سيفرورد، ويشكرون كذلك روزي كيف والدكتورة فاطمة خفاجي والدكتورة مديحة الصفتي والدكتورة هدى بدران على التعليقات والمراجعة، حيث قدمن تعليقات وتوضيحات قيمة. أما كافة الآراء وأية أخطاء ما زالت في التقرير فمن مسؤولية المؤلفين ومنظمة سيفرورد لا غير.

وقد أتى هذا التقرير بفضل منحة قدمها صندوق الشراكة العربية التابع لوزارة الخارجية البريطانية وشؤون الكومنولث.

المحتويات

i	ملخص تنفيذي
١	مقدمة
٣	١ سلامة المرأة والمخاوف الأمنية
٤	١-١ الخوف من النزاعات المسلحة والجريمة
٧	٢-١ العنف الموجه ضد النساء
١٢	٣-١ توفير الأمن بالدولة: جزء من المشكلة
١٦	٢ التأثير على المشاركة
١٦	١-٢ العمل في الأحزاب السياسية
١٩	٢-٢ العمل في الحكومة المحلية
٢١	٣-٢ الانقسامات الطبقية والجيلية داخل الحركات النسائية
٢٣	٣ استجابات النساء
٢٤	١-٣ الاستجابات الشعبية
٢٦	٢-٣ التأثير على السياسة العامة
٣٠	٣-٣ دور المرأة في تقديم الخدمات الأمنية
٣٣	الخاتمة
٣٦	التوصيات
٣٩	الأعمال المستشهد بها
٤٢	الملحق أ: أطر السياسات الدولية حول المرأة والسلام والأمن
٤٤	الملحق ب: منهج عينات التقرير ووصفها

ملخص تنفيذي

دخلت كلٌّ من مصر وليبيا واليمن في مرحلة انتقالية سياسية لا يمكن التنبؤ بأبعادها وذلك بعد ثورات عام ٢٠١١. ويستطلع هذا التقرير العلاقة بين أمن المرأة ومشاركتها في هذا السياق، ويدرس كيفية تأثير المخاوف الأمنية في هذه البيئة المتقلبة على المشاركة السياسية للمرأة، وكيفية تأثير المشاركة السياسية للمرأة بدورها على أمنها. فطبقًا لمحاورات تمت مع ما ينيف عن ٤٠٠ امرأة ورجل في أواخر عام ٢٠١٢ وبداية العام التالي، تبين أن الاهتمام الواسع بالسياسية والفرص التي أتاحت بشكل أكبر أمام النشاط النسائي قد صاحبها مخاطر متزايدة وتراجع في حقوق المرأة. ويمثل هذا التقرير جزءًا من مشروع منظمة سيفرورلد لتعزيز التواصل والمناقشات والمناظرات حول مشكلات السلامة التي تكبل قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والعامّة في كلٍّ من مصر وليبيا واليمن.

في كل من البلدان الثلاثة أعربت النساء عن مخاوف ناتجة عن ارتفاع معدل الجريمة، وانتشار الأسلحة بشكل واسع، والنزاع العنيف على توازن القوى بين المجموعات المسلحة. بالإضافة لذلك، فإن المرأة تواجه عنفًا موجهًا ضدها كإمرأة، وتعرض للتحرش، والاعتداء الجنسي، وتهديدات بالعنف والنشهير. وفي حين يمكن أن يتعرض الرجال الناشطون سياسيًا لأمر مشابه، فإن التهديدات المتعلقة بالشرف والسمعة تشكل تحديًا للنساء بالذات وذلك بسبب الأعراف السائدة في التمييز بين الجنسين وأحكام قانون الأحوال الشخصية لكل بلد. وتتحدى المرأة الناشطة سياسيًا العادات المحافظة، وتكون ظاهرة للجمهور مما قد يهدد سمعتها وفي بعض الأحيان حياتها، ولكنها تسمع المزيد من الأصوات الداعمة لها من المجتمعات، بما فيها الرجال.

وترتبط هذه المخاوف ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الأمنية الضعيفة لهذه البلدان الثلاثة. وقد أعربت النساء عن تحفظات قوية بشأن الأوضاع الأمنية الحالية، مع الإشارة إلى عدم ثقتهم في الأجهزة الأمنية الرسمية، ومخاوفهم من إساءة استغلال السلطة، وعدم الإيمان بقدرة هذه الأجهزة على معالجة المشكلات المتعلقة بأمن المرأة. واعتبرت النساء أن الخدمات الأمنية الضعيفة والمتعسفة سبب رئيسي للإحساس بعدم الأمان وأنها مسؤولة عن تدهور سلامتها منذ عام ٢٠١١. وقد كان سوء المعاملة، والضغط لدفع الرشاوى، والاستجابات غير المجدية، والخوف من التعرض للوم أو التحرش، كانت كلها أسباب دعت المرأة إلى فقدان الرغبة في التعامل مع الشرطة، وقد اتخذت المرأة موقفًا قويًا تجاه الحاجة إلى تغيير جذري في الطريقة التي تعمل بها قوات الأمن في البلدان الثلاثة.

ونتيجة للأوضاع الأمنية الهشة، تلجأ المرأة للاعتماد على الروابط المجتمعية وغير الرسمية. بيد أنها تؤمن أن للجهات الأمنية البديلة مشكلاتها الخاصة، حيث تؤدي إلى ضعف الاتساق، والنزاع بين الأجهزة الأمنية المحلية، إلى جانب أن تلك الجهات تقصي النساء لا سيما اللاتي التي لا ينتمين إلى القبيلة أو العائلة أو الدين "الصحيح" في نظرها.

سلامة المرأة والمخاوف المتعلقة بالأمن

التأثيرات على المشاركة

يحد الخوف من العنف والجريمة من حركة المرأة وقدرتها على التنقل والتنظيم. ويقلل من حضورها في الأماكن العامة. بينما يثنيها التحرش والتشهير عن النشاط السياسي والمشاركة في الانتخابات للوصول إلى مناصب رسمية. إن للإحساس بعدم الأمان أثراً سياسياً قوياً. إذ يستخدمه ويوظفه الفاعلون السياسيون الراسخون كأداة للتغلب على التحدي الذي تشكله المرأة في الانتخابات ولتهميشها. إن الحواجز التي يسببها عدم الأمان وعدم الحساسية للنوع الاجتماعي وفي بعض الأحيان الإقصاء المتعمد في المؤسسات والأحزاب السياسية يعني أيضاً أن نخبة الأحزاب السياسية، أو سماسرة السلطة المحليين. لا ينظرون بعين الاعتبار إل المخاوف المتعلقة بسلامة المرأة. لذا لا يتم حلها عن طريق العملية السياسية، ويصنع منها مخاوف أزلية.

تلعب كل من الانقسامات داخل الحركة النسوية إلى جانب عوامل اجتماعية واقتصادية وجيلية وسياسية دوراً في ترسيخ ضعف المرأة وتعقيد وصولها إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار. وبسبب التقسيمات الطبقيّة، فإن سبل التغيير والتأثير المحددة من قبل نساء ريفيات لا تزال مهملة، ولا تسهم نساء تلك المناطق في تحسين الظروف المحلية. وبالمثل، فإن الانقسامات الجيلية تعني أن النساء ذوات شبكات العلاقات الأكبر والقدرة الأفضل على الوصول لصناعة القرار يملن إلى عدم الوعي بالمشكلات الأمنية الخطيرة التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء الأصغر سناً. لا سيما التحرش، والاعتداء الجنسي، والتشهير. ويسلط هذا الأمر الضوء على الاختلاف الأوسع بين أولويات الأجيال، بين سعي الأجيال الأكبر سناً إلى الاستقرار، في مقابل ما تحتج به النشاطات الأصغر سناً من أن الاستقرار طويل الأجل لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق تغيير بنيوي وقبول قدر من الاضطراب.

استجابات المرأة

واجهت العديد من النساء التحديات الأمنية التي كن يتعرضن لها وجهاً لوجه. وأطلقت النساء مبادرات شعبية في مواجهة انعدام الأمن وبالأخص التحرش والاعتداءات. لحماية أنفسهن والأخريات من التهديدات التي يتعرضن لها. وعلاوة على ذلك، فإن مرحلة التحولات الجارية قد وفرت فرصاً جديدة للمواطنات والمواطنین من أجل تدقيق النظر في صناعة السياسات والمشاركة فيها. وخاصة الأمور الأمنية. وقد كانت المرأة جزءاً من هذا الاتجاه. ومنذ عام ٢٠١١ أصبح هناك عدد أكبر من المجموعات النسوية المهتمة خاصة بأمور أمن المرأة، وجماعات تركز على المشاركة السياسية للمرأة. وقد سلطت الضوء على الأهمية المتزايدة لسلامة المرأة والمشكلات المتعلقة بأمنها كعائق يحول بينها وبين المشاركة في الحياة العامة.

وقد أعربت الغالبية العظمى من العينة التي شاركت في الدراسة الاستطلاعية عبر البلدان الثلاثة عن الشعور بأن إشراك المرأة المباشر في عملية توفير الأمن وزيادة عدد النساء في الشرطة والجيش قد يساعد في حل المشكلات المتعلقة بأمن المرأة. ولكن في حال كانت القوات الأمنية مسيسة، وتنفذ أوامر قادة سياسيين يأمرّون بانتهاك حقوق الإنسان، أو ببساطة غير خاضعين لمساءلة القانون أو الشعب الذي يخدمونه، فإنه من الضروري إحداث تغيير أعمق يزيد من الإشراف المدني ويعزز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالإضافة لذلك، فإنه من الضروري توفير التدريب، وزيادة عدد الأفراد الخبراء بالخدمات الأمنية، إضافة إلى توفير الدعم الطبي والنفسي للناجيات بشكل أفضل.

التوصيات

- يختتم التقرير بتوصيات للحكومات والمجتمع المدني لتحقيق تقدم في خمسة أمور حيوية:
- إيجاد قطاع أمني أكثر استجابةً عبر عملية إصلاح للشرطة تشمل وجهة نظر المرأة وتشمل المشكلات الخاصة بالنساء في أولويات الشرطة المحلية.
 - إشراك المرأة في الخدمات الأمنية، عن طريق زيادة عدد الشرطيات من النساء، والتأكد من أن الإجراءات الداخلية للشرطة تعزز من المساواة، والاستفادة من المساهمة المحتملة للمرأة في نزع السلاح، والربط ما بين الشرطة والمجتمعات.
 - توفير فرص إضافية للمرأة لصناعة القرارات السياسية والتأثير فيها، عن طريق جعل الفضاء العام أكثر أمانًا للمرأة، مع الوعي بالعوائق التي تواجهها، وتوفير فرص تراعي الفوارق بين الجنسين للالتحاق بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
 - دعم الشبكات النسائية والتضامن الدولي والإقليمي، عن طريق تقوية حلفاء المرأة الإقليميين وتشجيعهم على الوصول لجمهور الناخبين على مستوى القاعدة الشعبية.
 - تغيير الخطاب المنتشر بشأن النساء، عن طريق تحجيم قدرة كافة الفاعلين على تهديد المرأة أو التحريض على العنف ضدها أو ضد أي جماعة أخرى، وعن طريق مساعدة الإعلام على التحقق من القصص الإخبارية، وبذل الجهد اللازم في التحقق من الأخبار، وتجنب القذف والتشهير.

مقدمة^١

شكّل ظهور المرأة في موجة احتجاجات عام ٢٠١١ التي هزت الشرق الأوسط نقطة تحول. وعلى الرغم من أن نشاط المرأة لم يكن شيئاً جديداً في عام ٢٠١١ ورغم أنها كانت تقوم على مدى أعوام بحملات لحقوق المرأة وأخرى من أجل مشاركة أكبر بالسياسة والاقتصاد والحياة العامة، فإن مركزيتها بالثورات كانت بارزة: ففي مصر واليمن؛ كانت المرأة في مقدمة الاحتجاجات التي أرغمت الرئيسين اللذين أمضيا سنين في منصبيهما على التنحي. وفي ليبيا حين تحولت الاحتجاجات سريعاً إلى ثورة مسلحة في أعقاب القمع الحكومي، حملت المرأة السلاح بالإضافة إلى الاحتجاج، وساعدت النازحين، وأبقت على عمل الخدمات العامة عندما انسحبت الدولة، وزودت المقاتلين بالغذاء والدواء، وقامت بجمع المال، ونقلت رسائل سرية.^٢

ويبدو أن المرأة قد تعرضت في مرحلة التحولات السياسية التي تبعت هذه الثورات لضغط متزايد لكي "تترك السياسة للرجال" و"تعود للمعتاد". وقد شعرت النساء اللاتي تمت محاورتهن لهذا التقرير في مصر وليبيا واليمن بقلق متزايد عن أمنهن العام وسلامتهن، وسلطن الضوء على مخاوف من الجريمة والعنف المسلح، والتحرش، والضرب، والتخويفات التي تقوم بها القوات الأمنية الحكومية والفاعلون السياسيون، بالإضافة إلى الخوف من تهديد سمعتهن عن طريق التشهير والقذف؛ لما له تأثير سلبي قوي على قدرتهن على المشاركة في الحياة العامة.

وفي الوقت نفسه، يبقى الفضاء العام في مصر وليبيا واليمن مفتوحاً للاحتجاج بطريقة لم يشهدها لعمود. وعلى الرغم من الجهود القوية لتحجيم هذا الفضاء، وبالذات في مصر، حيث داومت حكومات متعاقبة على الاعتداء على الاعتصامات والمظاهرات وعلى التحرش بالإعلام والمجتمع المدني، فقد أصبح هذا الفضاء حلبة سياسية تؤكد فيها المرأة على حقها في المشاركة وحقها في أن تصبح نشطة وفاعلة بطريقة لم تشهدها سابقاً، وتجري إعادة مناقشة الأعراف القانونية والثقافية المتعلقة بدور المرأة؛ التسييس الشامل، وفيض النشاط الشعبي لدى الشباب، وسعي المرأة نفسها إلى الحصول على مساحات أكبر وزيادة حضورها في الحياة العامة؛ وفي نفس الوقت تتم مهاجمة المرأة بضراوة بسبب نشاطها السياسي، وظهر خطاب ديني متصلب عموماً يبرر عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

يتناول هذا التقرير العلاقة ما بين أمن المرأة ومشاركتها السياسية، مسلطاً الضوء على الطريقة التي تؤثر بها المخاوف الأمنية على المشاركة السياسية للمرأة، وكيفية تأثير المشاركة السياسية للمرأة بدورها على أمنها.^٣ لا تمثل السياسة المشكلة الوحيدة التي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة؛ فالقوانين، والتعليم، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والدين، والعرق، وعوامل أخرى، تؤدي كلها أدواراً رئيسية في تحديد قدرة أو عدم قدرة المرأة على

^١ يتناول هذا التقرير مشاركة المرأة في كل من مصر وليبيا، واليمن، ثلاثة بلدان تأثرت بـ "الربيع العربي"، ويعكس وقوع الاختيار على هذه الدول الثلاثة فقط البرنامج العملي لمنظمة سيفرورد وخبراء معينين في المنطقة.

^٢ مصدر هذه المعلومات هو نقاشات دارات بين مجموعة تركيز.

^٣ في هذا التقرير، تشير "المشاركة السياسية" إلى أي نشاط يهدف إلى التأثير على المجتمع أو الحكومة - سواء كان بطريقة مباشرة عبر صنع أو تنفيذ السياسة العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على من بيده السلطة لتغيير السياسات، وتشجيع المشاركة السياسية أيضاً للنشاط السياسي، والمشاركة بالاحتجاجات والمظاهرات، أو المشاركة بحملات على مستوى المجتمع، ويبقى النقاش بالأماكن الأكثر محافظة باليمن وليبيا حول "المشاركة السياسية" للمرأة موضوعاً مثيراً للجدل، لذا فقد أشار إليه الباحثون بقدرة المرأة على "التأثير على اتخاذ القرار (العام)".

المشاركة في الحياة العامة والسياسية وكيفية هذه المشاركة. بيد أن الأمن يمثل قلقًا يتم التغاضي عنه حتى الآن، لا سيما أنه متعلق بالمشاركة العامة، على الرغم من أن شعور الناس بأمنهم الشخصي قد تناقص في حين تزايدت مخاطر التعرض للعنف بشكل ظاهر في البلدان الثلاثة على مدى الأعوام السابقة.

ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة فصول. يركز الفصل الأول على المخاوف الأمنية والمتعلقة بالسلامة، مستطلعًا نظرة المرأة للجريمة، والنزاع المسلح، وانتشار الأسلحة، والعنف الموجه صراحة ضد المرأة، مناقشًا رؤية المرأة وتجربتها مع التحرش والاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى التشهير والتهديدات، وانهيار الخدمات الأمنية في تحولات ما بعد الثورات. ويتناول الفصل الثاني تأثير تصاعد عدم الشعور بالأمن ورؤية الخطر المتزايد على قدرة المرأة على المشاركة السياسية ووصولها إلى المؤسسات الوطنية والمحلية، ويسلط الضوء على طريقة تأثير تلك الرؤى واستغلالها من قبل عدد من الفاعلين السياسيين للضغط على المرأة لكي تكون سلبية، وتنسحب من الحياة العامة، وأن ترى نفسها كضحية وترسم صورتها كذلك. بيد أن العديد من النساء، وكما يوضح الفصل الثالث، يواجهن هذه التحديات وجهًا لوجه. ويتناول هذا الفصل كيفية استجابة المرأة لهذه التحديات ويستكشف رؤيتهن واستعدادهن للعب أدوار أكبر في تحقيق الأمن لأنفسهن ولمجتمعاتهن في فترة التحولات السياسية.

ويعتمد التقرير على محاورات مع أكثر من ٤٠٠ امرأة ورجل في مصر واليمن وليبيا في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠١٢ وفبراير ٢٠١٣^٤. وقد شملت هذه المحاورات ١٢٠ مشاركًا في أربع أماكن بمصر، و ١٤٦ مشاركًا في ثمانية أماكن في ليبيا، و ١٤٥ مشاركًا في ستة أماكن باليمن. وفي حين دارت محاورات باليمن ومصر مع قادة مجتمع ومسؤولين حكوميين (رجال في المقام الأول)، كان صعبًا على الباحثين أن يقوموا بمقابلة أشخاص مماثلين في ليبيا، حيث كان قادة المجتمع في كثير من الأحيان غير راغبين في أن يشاركوا في نقاشات مجموعات التركيز. وقد تم اختيار جميع المشاركات والمشاركين في مجموعات التركيز طبقًا للمعايير الموضحة بالملحق «أ» ليعكسوا آراء وتجارب النساء الناشطات في مجتمعاتهن. وفي المنظمات الخيرية المحلية، وفي الأحزاب السياسية في هذه المناطق. ويركز هذا التقرير على الآراء، لكن لا يدعي أنه يمثل جميع النساء بشكل شامل. وقد تم التحقق من النتائج الأولية مع ناشطات من الدول الثلاثة وفي اجتماع إقليمي ضمّ نساء وصناع قرار من الدول الثلاثة في مارس ٢٠١٣.

يمثل هذا التقرير جزءًا واحدًا من مشروع منظمة سيفرورد لتعزيز التواصل والمناقشات والمناظرات حول أمور السلامة التي تكبل قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والعامة في كل من مصر وليبيا واليمن. وقد استضافت أيضًا منظمة سيفرورد على المستويين الوطني والإقليمي ورشات عمل، وحلقات نقاش، وبرامج تدريب في هذه الموضوعات، وأرشدت هذا التقرير النقاشات التي جرت في تلك المحافل.

سلامة المرأة والمخاوف الأمنية

تواجه كل من مصر وليبيا واليمن تحولات سياسية غير مستقرة تتسم بالعنف وعدم الأمان. وليس منيرًا للدهشة أن أعرب عدد كبير من النساء اللاتي تم مقابلتهن أثناء إعداد هذا التقرير عن شعورهن بعدم الأمان وعن مخاوف من أنه "لا أمان في الشوارع" لا للنساء ولا للرجال. كما قالت امرأة من المنوفية بمصر.

وقد حددت النساء في مجموعات التركيز عددًا من أهم مشكلات الأمن الواسعة التي تتعلق بحياتهن اليومية وقدرتهن على أن يكن ناشطات في المجال السياسي. وخصصن بالذكر الزيادة في الصراع العنيف والجريمة باعتبارها مخاوف رئيسية. واعتبرن توفر الأسلحة الخفيفة والصغيرة مشكلة مركزية جعلت هذه التطورات أكثر خطورة وصعوبة.

وبالإضافة إلى هذه المشكلات الأمنية الشاملة أشارت النساء في الدول الثلاثة إلى تعرضهن للعنف الموجه والإساءة الموجهة إليهن كنساء. وقد أعربت معظم النساء اللاتي تمت محاورتهن في هذا البحث عن اعتقادهن بأن العنف الذي واجهته هو محاولة متعمدة لوقف أنشطتهن السياسية. بينما تبين أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو سياسي دائمًا. بمعنى أنه يسبب علاقات غير متساوية بالسلطة ما بين الرجل والمرأة. وتأخذ العديد من الحالات المذكورة في هذا البحث بعدًا سياسيًا إضافيًا في أنها تظهر كجزء من رد فعل عنيف ضد الظهور المتزايد للمرأة ونشاطها السياسي منذ عام ٢٠١١.

أشارت النساء إلى أن ضعف الخدمات الأمنية في الدولة هو سبب رئيسي لإحساسهن المتزايد بعدم الأمان. مما زاد الأمر تعقيدًا للإساءة المباشرة من جانب أجهزة الأمن الحكومية. بالإضافة إلى ذلك فإن التنافس على توازن القوى بين المجموعات المسلحة المنتسبة لفاعلين سياسيين مختلفين والهجوم على مصالح راسخة والدفاع عنها قد ظهرت كأسباب رئيسية للنزاع.

وقد ساهم كل من الجريمة والعنف الموجه ضد المرأة والصراع العنيف والانتشار الواسع للأسلحة في إيجاد حالة من عدم الشعور بالأمان. إذ لا تشعر العديد من النساء بأمن يكفي للسفر أو التواجد بحرية في الأماكن العامة أو التجول فيها. لا سيما في المساء. ولا تعتبر هذه المشكلات خاصة بالمرأة فحسب^٥ لكن لها تأثيرًا خاصًا عليها. وقد ذكرت النساء في مجموعات التركيز مجموعة واسعة من التأثيرات التي تؤثر على حياتهن اليومية بسبب توقعات خاصة بالنوع الاجتماعي ونوع المخاطر المسموح للمرأة بخوضها. ومن هذه التأثيرات المشكلات الشخصية كعدم القدرة على زيارة الأقارب. والتأثيرات الاقتصادية التي تتراوح بين عدم القدرة على السفر للعمل وعدم الشعور بالأمان للبقاء في متجر أو محل

^٥ يبدو أن وجهة نظر المرأة تماثل نظرة الرجل. وقد تم تحديد جميع هذه المشكلات كسبب رئيسي لعدم الاستقرار الذي يهدد حالة التحول السياسي على العموم. انظر: علي سنبل المثال. ماتيس ه. (٢٠١٣) "التحول السياسي والعنف في تونس ومصر وليبيا: موجز للبحث" المعهد الألماني للدراسات الدولية والمحلية، ورقة عمل رقم ٢١٩.

تسوق، وصولاً إلى القيود على النشاط السياسي أو محاولة الاشتراك في انتخابات المناصب العامة.

١- (أ) الخوف من النزاعات المسلحة والجريمة

أصبحت النزاعات العنيفة معلماً رئيسياً للثورات والتحول السياسي في كل من ليبيا واليمن وأثرت بشدة على شعور المرأة بالأمن. وأثناء إجراء النقاشات (في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠١٢ ويناير ٢٠١٣). كانت هذه المشكلة أقل في مصر، وكانت المرأة المصرية أكثر قلقاً بشأن الزيادة الملحوظة في معدل الجريمة. بيد أن الرؤى في مصر قد تغيرت منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وسيطرة الجيش على السلطة والعنف التالي لذلك. وسلطت النساء في البلدان الثلاثة الضوء على تزايد الأسلحة وإساءة استخدامها كشاغل أمني رئيسي.

وفي ليبيا منذ سقوط معمر القذافي، زاد انتشار الأسلحة من سوء الصراعات ما بين المدن والقبائل والمجموعات المسلحة من أجل السيطرة على المناطق والموارد، بل والنفوذ السياسي بالذات. وتفوق قدرات هذه الجماعات المسلحة في الحجم والقوة على قدرات الحكومة المركزية، وتعاني الحكومة من أجل إخضاع هذه الجماعات لسيطرتها، وتمتلك الهيئات التي تحاول أن توحدهم وتنظمهم، ك لجنة الأمن العليا وقوة درع ليبيا، سلطات غير واضحة، لتصبح جزءاً من صراعات داخلية.^١

«هنا خوف كبير (من الأسلحة). لقد اخترقت قذيفة آر بي جي جدار غرفة نوم إحدى النساء أثناء نومها، إن لم تكن آمنة في غرفة نومك فأين يمكن أن تشعر بالأمان»
امرأة من مصراتة، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢

نتيجة لذلك أدرجت المرأة الليبية الصراع العنيف وانتشار الأسلحة^٢ كمخاوف رئيسية أثناء محاورات جرت في شهر ديسمبر ٢٠١٢. وكان العنف بين الجماعات المسلحة، والنزاعات بين القبائل، والنزاعات بين المجتمعات المتجاورة من بين أهم ثلاثة مخاوف ثابتة للمرأة، وترتبط بشكل وثيق بالخوف من الأسلحة، على سبيل المثال، حددت مجموعات التركيز الصراعات ما بين الزاوية وقبيلة ورشفانة المجاورة لها وانتشار الأسلحة على أنها أكبر المخاوف، بينما تصدر قائمة المخاوف الصراع القبلي في يفرن والجميل وزوارة، الذي يندلع أحياناً على خلفية الصراعات بين الجماعات المؤيدة والمعارضة للقذافي. وفي جميع المدن المتبقية جاءت الأسلحة كمشكلة أولى أو ثانية، وكشفت النقاشات أن المقصود بالأسلحة غالباً هو النزاع المسلح.

بالإضافة لذلك، تم تحديد الاختطاف وسرقة السيارات كتهديدتين تستشعرهما المرأة، بالرغم من ربطهما في أغلب الأحيان بالجماعات المسلحة أو بالمخاوف المتعلقة من انتشار الأسلحة الذي تشعر النساء أنه سبب في جعل هاتين الجريمتين ممكنتين^٣. تقول إحدى الطالبات من مصراتة: «قبل الحرب كانت هناك عمليات اختطاف بين الحين والآخر، لكنها أصبحت أكثر هذه الأيام». وعلى الرغم من ميل النساء في المدن الأصغر حجماً للاعتقاد بأن الاختطاف كان أكثر بكثير في المدن الكبرى، فإن معظم مجموعات التركيز قد استطاعت أن تسمي ضحية اختطاف واحدة على الأقل في مجتمعها، وكانت النساء قلقات بما فيه الكفاية من الموضوع لمناقشة انتشار الاختطاف وكيفية الاستجابة له، وحذرت امرأة من درنة على سبيل المثال من أن الجماعات المسلحة «تقوم بعمل انفجار لتشتيت انتباه الناس لتقوم بعملية الاختطاف أثناء الفوضى».

ونتيجة لهذه المجموعة من التهديدات، أعربت النساء عن شعورهن بالخوف من مغادرة مناطقهن المحلية، وسلطات الضوء على الطريقة التي يحد فيها الشعور بعدم الأمان من قدرة المرأة على التحرك. وقد تكررت فكرة مفادها أنه «من المخيف مجرد ترك مدينتك»^٤ في كل الأماكن، بما فيها درنة وسبها - وهما مدينتان وصفتهما النساء القاطنات في مدن أخرى

١ انظر مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٢) «نصف مفترقين: صراعات ليبيا الدائمة». انظر أيضاً ويهري، ف. (٢٠١٢) «الصراع من أجل الأمن بشرق ليبيا».

٢ حول انتشار الأسلحة في ليبيا، انظر الأمم المتحدة (٢٠١٣)، «التقرير النهائي لفريق الخبراء للجنة لجنة عقوبات ليبيا لعام ١٩٧٠». انظر أيضاً منظمة سيفرورد (٢٠١٣) «دروس من وكالة أخبار الشرق الأوسط: تقييم نقل الاتحاد الأوروبي للمعدات العسكرية والأمنية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

٣ عبرت النساء في ليبيا في زوارة ومصراتة ودرنة ويفرن والزاوية عن مخاوف بمجموعات التركيز من الاختطاف وصنفوه من ضمن أهم ثلاثة مخاوف أمنية.

٤ فتاة شابة من الزاوية، ليبيا، في شهر ديسمبر ٢٠١٢، بنقاش مجموعة تركيز.

بالخطيرتين. وعلى الرغم من وجهة النظر الخارجية هذه فقد أعربت النساء عن شعورهن بالأمان في مجتمعاتهن وكن غير راغبات في السفر إلى خارجها.

المربع ١: الجريمة ورؤية الحدود في ليبيا

في ليبيا، تربط النساء بين مخاوفهن من الأسلحة والمخدرات والجريمة وبين تراجع سيطرة الحكومة على الحدود وزيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين. فقد وصفت إحدى النساء من زوارة الحدود الجنوبية لليبيا بأنها "بوابة للجحيم". ورغم أن معظم النساء تجنبن اللغة الدرامية، لم تكن هذه المرأة وحدها التي رأت أن الحدود هي مصدر كل المشكلات.

وفي سبها، إحدى أكبر المدن بالجنوب وتعتبر مركزاً للتجارة عبر الحدود والنهريب، أكدت إحدى النساء على وجود ثلاث مشكلات رئيسية: الحدود غير الخاضعة للسيطرة، والأسلحة، والمخدرات، وأن "القيام بحل مشكلة الحدود، سيحل المشكلات الثلاث". وفي المدن البعيدة عن الحدود الجنوبية تم النظر للحدود على أنها أمر مهم، في حين ادعت إحدى النساء من مصراتة أن "لتنونس ومصر تأثيراً سلباً على المخدرات والكحوليات".

"يحتاج المجتمع المدني أن يقوم بحملات عن مخاطر الأسلحة. فهي تمثل أكبر مخاوفي!" امرأة من مصراتة، ليبيا، في ديسمبر ٢٠١٢.

هناك القليل من الشك في أن الحدود التي يسهل اختراقها في ليبيا تمثل تهديداً خطيراً وقنواتاً للنهريب، بما فيها المخدرات والسلاح. ولكن مع وجود آلاف الكيلومترات من الحدود الصحراوية، فإن معظم هذه المشكلات ليست جديدة.^{١١}

وفي لحظات أكثر صراحة تحدثت مجموعات التركيز عن حقيقة أن "المخدرات والكحوليات كانت موجودة من قبل، ولكن كان يصعب الحصول عليها، ولم يكن من الممكن لأحد أن يحملها في وضوح النهار". منذرين بطروف أكثر تعقيداً، حيث يؤدي تراجع تطبيق قانون الدولة وانتشار الأسلحة إلى وضع يمكن فيه الاستهزاء بالقواعد والقوانين. وبالإضافة إلى ذلك أعرب كثير من النساء اللاتي تمت محاورتهن بأماكن مختلفة عن مخاوف من أن أفراد العائلة من الذكور، لا سيما الشباب الذين حاربوا على الجبهات، كانوا يتعرضون لإجهاد ما بعد الصدمة، وربطن بين تعاطي الشباب الصغار للمخدرات وارتكاب الجرائم وبين ما مروا به أثناء الثورة والحرب الأهلية وقلة فرص التعامل الملائم والحوار.

وفي اليمن، أصبح الحرب والعنف الشاغل الرئيسي في العديد من الأماكن التي جرت فيها مناقشات مع النساء. وكانت هذه المخاوف مرتبطة بشكل وثيق بالأسلحة. ورغم توفرها قبل الثورة، فإن ظهورها واستخدامها في المدن الرئيسية قد تزايد بشكل درامي بعد منتصف ٢٠١١.^{١٢}

اليمن

وقد انتقل القتال الدائر في شمال اليمن بين القوات الحكومية والمليشيات القبلية المعتمدة من حلفاء حزب الإصلاح وحركة الحوثيين إلى مدينة حجة أوائل عام ٢٠١٢، حيث استفاد الحوثيون من الحرب وانقسامات الجيش لتوسيع نطاق سيطرتهم. ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أصبح القتال متقطعاً أكثر مع عديد من اتفاقات وقف إطلاق النار على المستوى المحلي. وقد أعربت جميع النساء التي جرت مناقشتهم في حجة عن شعورهن بالخوف من مغادرة منازلهن ومن تحجيم تحركهن، وكان النزاع المسلح هو شاغلهن الأمني الأكبر.

وبالمثل كانت النساء يشعرن بالقلق إزاء العنف المسلح والنزاع المفتوح في أبين، حيث روت إحدى النساء كيفية قتل أعضاء من تنظيم القاعدة أخاها وأحد أفراد عائلتها. وقد أرجعت النساء بكل من مأرب وأبين مخاوفهن إلى النزاع المسلح ما بين الحكومة والجماعات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، وهو ما حدث عندما حاولت الحكومة أن تسترد السيطرة على هذه المناطق عن طريق القصف الشديد.^{١٣} وفي حين لم يعجبهن وجود القاعدة، أشارت النساء اللاتي تمت محاورتهن إلى أن التهديد الحقيقي كان من القصف الحكومي لا من أنشطة القاعدة أو وجودها، مسلطات الضوء على المخاطر التي يتعرض لها المدنيون بسبب ردود الفعل العنيفة الحكومية والدولية. وشملت المحاورات أيضاً عدداً جوهرياً من النساء اللاتي أرغمن على الهرب من القتال، وقد أوضحن كيف أدى النزوح إلى حالة من عدم الاحترام

^{١٠} انظر، على سبيل المثال، كول ب. (٢٠١٢)، "فوضى الحدود؟ استقرار المحيط الليبي".

^{١١} عن وضع السلاح باليمن قبل الثورة، انظر تقييم العنف المسلح باليمن (٢٠١٠)، "تحت الضغط: العنف المجتمعي باليمن من أجل الأرض والماء"، هيل ج. (٢٠١٠)، "اليمن: الخوف من الفشل".

^{١٢} وقعت العديد من المدن الواقعة بمحافظة أبين، بما فيها العاصمة زنجبار، تحت سيطرة أنصار الشريعة، جماعة تعتبر ذات صلة وثيقة بالقاعدة في جزيرة العرب أثناء ثورة ٢٠١١ باليمن، ونظمت الجماعات ذات الصلة بالقاعدة نشطة بأبين، ومأرب، وشبوة ومحافظات أخرى. قارن ما بين وينترل (٢٠١٣)، "أنصار اليمن: الحوثيون والقاعدة"، و عبد الأحمد ج. (٢٠١٢)، "يوتوبيا القاعدة البانسة ومعركة العقول والقلوب".

والشعور بالعار وقلة الدعم والإقصاء والتهديدات الجديدة التي تستغل ضعفهن وتفكك المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم الاستشهاد بالنار بين القبائل، والنزاع بين القبائل والقوات الأمنية، والتوتر الطائفي، كمخاوف أثرت على سلامة المرأة، ويشمل هذا مناطق لم توجد بها هذه المشاكل من قبل، وذلك في مناقشات مجموعات التركيز، ففي تعز، على سبيل المثال، بدأ الصراع بين قوات الأمن والجماعات المسلحة كامتداد للنزاع الذي تمركز حول صنعاء عام ٢٠١١، ولكنه منذ ذلك الوقت، طبقاً لرؤية النساء اللاتي جرت مقابلاتهن، قد أصبح مستقلاً ولا يزال يشكل شأغلاً أمنياً رئيسياً، حيث تتحارب الجماعات من أجل السيطرة، وهناك موقف مشابه في عدن، حيث اعتبرت النساء الجماعات المسلحة والعصابات شأغلاً رئيسياً.

ولم تشهد مصر نزاعاً عنيفاً بقدر ما شهدته ليبيا واليمن في الوقت الذي جرت فيه المناقشات، ولكن قلق النساء تركز على ما نعتنه بالنشاط الإجرامي، حتى عندما ذكرن نزاعات مسلحة تشبه الموجودة في البلدان الأخرى.

مصر

وخاصة في المدن الأكبر حجماً، شكلت السرقات الخفية والعلنية شأغلاً رئيسياً، وشعرت النساء بأنها منتشرة؛ فأشارت إحدى ممثلات الأحزاب السياسية بالمنوفية، على سبيل المثال، إلى «حالات السرقة المتكررة كثيراً» في المدينة، وناقش الرجال والنساء بالإسكندرية تزايد سرقة حقائب النساء خاصة في أوقات الحصول على الرواتب الشهرية، لدرجة أن بعض النساء قد قلن إنهن توقفن عن حمل حقائب اليد وبدأن يضعن أموالهن في محافظ أو جيوبهن.

ولا يمكن الاعتماد على الإحصاءات الرسمية، ولكن يبدو أنها تبين هذا الاتجاه، حيث قالت وزارة الداخلية، على سبيل المثال، بأن معدل القتل قد تضاعف ثلاث مرات وأن السرقة بالإكراه قد تضاعفت بمعدل اثني عشر مرة في مصر ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٢.^{١٣}

لقد غير الشعور بازدياد الجرائم في مصر من طريقة تعامل النساء والرجال في حياتهم اليومية وأدى إلى زيادة الاعتماد على الأسلحة الشخصية، وفي قنا، على سبيل المثال، قالت امرأة إن «بعض الناس يحملون السلاح للحماية من السرقة والاختطاف». ورغم التسامح مع ذلك لتوفير الأمن على المدى القصير، فقد أعربت العديد من النساء، ومنهن ربوات البيوت، عن شعورهن بأنه ليس حلاً طويل المدى للتحديات الأمنية الحالية.

وبعد الجرائم، ارتفع في العام الفائت عدد المواجهات العنيفة مع الشرطة، مدفوعاً باستخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين، حيث تسببت في وفاة مئات المتظاهرين، وحرقت مقرات للشرطة، وقتل أفراد الشرطة أثناء «الثمانية عشر يوماً» وبعدها.^{١٤} وإضافة لذلك، زادت المواجهات بين أنصار الإخوان المسلمين ومعارضيهم، والعنف الطائفي، والعمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء، وفي حين لم تظهر هذه الموضوعات بوضوح في تصورات النساء للشواغل الأمنية بمصر وقت إجراء المناقشات في يناير وفبراير من عام ٢٠١٣، فإنها زادت أثناء التحقق من النتائج في مارس ٢٠١٣، وظهرت كشاغل رئيسي بعد إطاحة الجيش بمحمد مرسي، والقتل الجماعي لأنصار مرسي من المتظاهرين، ورد الفعل الطائفي العنيف في صعيد مصر.

^{١٣} في مصر، لا تتاح بيانات وزارة الداخلية للعام إلا في حالة اقتباسها من مسؤولي الوزارة أنفسهم، وهذا يفرض أسئلة حول دقتها ويمكن للأرقام أن تزور وتستخدم من أجل أغراض سياسية، انظر دراجي ب. (٢٠١٣) «أصبح المصريون ضحية لمعدلات الجريمة المرتفعة»، وتقرير النتائج الأولية للاستبيانات بعد فبراير ٢٠١١ أن الخوف من الجريمة قد زاد، ولكن الجرائم نفسها لم تزد، انظر هليبره أ. (٢٠١٢)، «القليلون يشعرون بالأمان في بلدان الربيع العربي». وقد بينت دلائل من مجموعات التركيز، ووزارة الداخلية المصرية، ودلائل شفوية أخرى أنه منذ هذا الاستبيان، تزايد معدل الجريمة بشكل ملحوظ.

^{١٤} تشير «الثمانية عشر يوماً» في مصر للفترة ما بين ٢٥ يناير ٢٠١١، عندما بدأت احتجاجات ضخمة، و ١١ فبراير ٢٠١١، عندما تم إقرار مبارك على التنحي، وقد حدثت بعد ١١ فبراير ٢٠١١ مواجهات كبيرة ما بين محتجين وأجهزة أمن بالدولة أو الجيش، نتج عن كل منها وفاة أكثر من عشرين متظاهراً وتشمل: احتجاجات بماسبيرو في أكتوبر ٢٠١١، والتحرير في نوفمبر ٢٠١١، وبورسعيد في فبراير ٢٠١٢، وقصر الاتحادية في نوفمبر وديسمبر من عام ٢٠١٢، ومدن القناة من يناير حتى مارس ٢٠١٣، وفي القاهرة في ٣ و ٤ و ٨ و ١٧ من يوليو ٢٠١٣.

٢-١ العنف الموجه ضد النساء

رغم تأثير الشواغل الأمنية المذكورة آنفاً على الرجل والمرأة، ولو بطرق مختلفة، ناقشت النساء أيضاً العنف الجسدي والإساءة اللفظية التي يتعرضن لها بشكل مباشر كنساء، والتي كانت متعمدة لإقرار قواعد تتعلق بالنوع الاجتماعي. ورغم التأكيد على القواعد المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال الثقافة والمجتمع والقيم الدينية، فإن التركيز على كيفية تفسيرها بدافع سياسي قد تزايد. وقد شعرت النساء اللاتي تمت محاورتهن أن القواعد المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يطرحها قادة دينيون في التلفاز المحلي والفضائي لها تأثير سياسي واضح.

وبينما يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي^{١٥} بهدف التحكم في سلوك المرأة في السر والعلن، فقد ركزت النساء المشاركات في المحاورات على العنف في الأماكن العامة، وقليلًا ما أشرن إلى العنف الأسري. ومع صعوبة قياس العنف الأسري بدقة، حيث إن البيانات المتوفرة قليلة، فثمة أدلة تبين أن العنف الأسري منتشر بالبلدان الثلاثة ويؤثر جدبا على النساء في المنطقة^{١٦}. ولكن ناقشه عدد قليل من النساء، ولم تخبر أي منهن عن تجربة شخصية. ويبدو أن هذا يرجع إلى وجود مساحة مفتوحة للتحدث عن التحرش في الشارع، على عكس التحدث عن العنف الأسري الذي ما زال يعتبر أمراً لا يمكن الحديث عنه. فضلاً عن أن العديد من النساء قد لا يعتبرن القلق من العنف الأسري بأهمية وتبرير القلق من العنف العام: كشف استبيان في عام ٢٠٠٥ أن العديد من النساء لا يبلغن عن العنف الأسري لأنه "غير مهم"^{١٧}.

وعلى عكس الصمت الذي يحيط بالعنف الأسري، تحدثت النساء اللاتي تمت محاورتهن بوضوح عن التهديدات العلنية، وأشارت الغالبية العظمى من المشاركات بمجموعات التركيز إلى التحرشات والتهديد بالعنف والهجوم على أشخاصهن والتشهير باعتبارها شاغلهم الأكبر. وفي حين أن التشهير والتهديدات قد انتشرت وتكررت في جميع المناطق، كان الهجوم الجسدي والتحرش الجنسي الشاغل الأكبر في المناطق الحضرية، مما يكشف انفتاحاً أكبر في التحدث عن هذه الأمور، ولكن يبدو أنه يكشف أيضاً التأثير الأكبر للشائعات والتشهير كأداة للتأثير على سلوك النساء في المناطق الريفية، حيث تميل السلوكيات إلى أن تكون أكثر محافظة في حين أن الضحية والمركب أكثر عرضة لمعرفة بعضهما البعض. إلا أن تعزيز الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المناطق الحضرية يتطلب فيما يبدو اللجوء إلى عنف علني بصورة أكبر.

"خوفي على سمعتي هو خوفي الأكبر."

امرأة من الزاوية، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢.

الشائعات والتهديدات

كشفت المحاورات أن أحد أهم طرق التأثير على سلوك المرأة وتحييد قدرتها على المشاركة بالحياة العامة بشكل كامل هو الإكراه والتخويف اللفظي بدلاً من الجسدي. تحدثت النساء بمجموعات التركيز المختلفة عن مجموعة من السلوكيات، من انتشار الشائعات السلبية، والتشهير، والضغط من قبل عائلات النساء لإجبارهن على سلوك معين^{١٨}، وصولاً إلى التهديد بالعنف الجسدي.

وفي اليمن ظهرت تهديدات شرف المرأة وسمعتها كشاغل أساسي فيما يتعلق بسلامة المرأة، وكانت تعتبر أمراً سياسياً بدرجة عالية. ووفقاً لما قوله امرأة من مأرب فإن "النساء يتعرضن للثرثرة المتعمدة فقط لتشويه سمعتهن من أجل تعجيزهن عن التعبير عن آرائهن". وتقول امرأة من تعز إن هذا يحدث لمنع المرأة من تحدي المسلمات السياسية أو الاجتماعية القائمة: "يبدو أن الدافع الأساسي للإعلام والسياسة الحزبية [خلال العامين السابقين] هو إعادة المرأة إلى المنزل وتقييد مشاركتها في الميادين".

وبالمثل، تعتقد النساء في ليبيا أن التشهير مشكلة خاصة بالنساء المشاركات في النشاط السياسي. على سبيل المثال، تقول إحدى المدرسات في يفرن بجنوب غرب ليبيا:

^{١٥} بما يتفق مع تعريفات الأمم المتحدة، يستخدم "العنف القائم على النوع الاجتماعي" هنا للإشارة إلى العنف الجسدي والإساءة اللفظية، بما فيها التشهير والإشاعات والتهديدات بالعنف الجسدي.

^{١٦} على سبيل المثال، بين استبيان واحد صغير في صنعاء أن ٤٦ بالمائة من النساء تعرضن للضرب من أزواجهن، انظر أبو عبيد م، بوليفيلد س ج ه (٢٠٠٢)، "العنف ضد المرأة باليمن: الإحصاءات الرسمية والاستبيان المكتشف"، وفي عام ٢٠٠٥ كشف استبيان أن ثلث النساء قد تعرضن للضرب على أيدي أزواجهن، انظر الزناتي ف، واي ا (٢٠٠٦)، "الاستبيان الديموجرافي والصحي لمصر عام ٢٠٠٥"، صفحة ١٢٥.

^{١٧} المرجع ذاته، صفحة ٢٢٩-٢٣٠، بينت الدراسة أيضاً أن نصف النساء بمصر يؤمن بأنه "أمر مبرر أحياناً" للرجل أن يضرب زوجته.

^{١٨} شملت البلاغات بمجموعات التركيز في البلدان الثلاثة حالات من التهديدات والتحرشات عن البقاء بالخارج لوقت متأخر "جداً"، وملابس ادعي أنها لا تبدو ملائمة، أو ببساطة التحرك وحيدة أو بدون أقارب ذكور، خاصة خارج المجتمع المحلي.

«يتحدث الناس عندما تسافر المرأة، خاصة لعمل يتعلق بالمجتمع المدني». بينما سلطت أخرى الضوء على كيفية تأثر عائلات النساء، قائلة: «سيقول زميل الزوج بالعمل إنني رأيت زوجتك في التلفاز أو سمعتها بالراديو، وسيبدأ بالثرثرة». وبالمثل، في قنا المصرية، وصفت عضوة بالمجلس المحلي كيف يثير الأعضاء الآخرون الشائعات عنها عندما تنتقد أحد قرارات المجلس علنا.

المربع ٢: إعادة التفاوض حول الفضيحة العلنية - سميرة إبراهيم و«فحوص العذرية» التي قام بها المجلس العسكري

في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمصر، كانت القوات العسكرية مسؤولة عن توجهات عنيفة في التعامل مع المتظاهرين السلميين، بما فيها الضرب والتحرش الجنسي بالرجال والنساء. ففي ٩ مارس ٢٠١١، شاركت ناشطة مصرية شابة، سميرة إبراهيم، في اعتصام ضد المجلس العسكري في ميدان التحرير. وبعد أن فض الجيش الاعتصام بشكل عنيف، تم احتجاز سميرة وأخريات. وأثناء احتجازهن تم ضرب النساء، وصعقهن، وتفشيهن ذاتيا، وإخضاعهن لـ «فحوص العذرية».

وفي حين أن هذه الفحوصات قد جرت من قبل، لكن الضحايا من النساء لم يخبرن بما حدث لهن خوفا من أن تلحق بهن الفضيحة العلنية. إلا أنه - وفي مبادرة نادرة- تكلمت سميرة بشكل علني عن هذه الاختبارات التي تعرضت لها ورفعت قضية أمام محكمة مدنية.

وقد برر أحد الجنرالات المصريين الكبار اختبار العذرية الذي تعرضت له سميرة وأخريات كأمر ضروري لمنع المتظاهرات من اتهام الجيش بالأغتصاب^{١٩} وادعى أنها تخضع لمعايير عملية قياسية^{٢٠}. وفي لقاء مع السي إن إن قال إن النساء المحتجزات «لم يكن كابتك أو ابنتي. هؤلاء الفتيات قد عشن في خيام مع محتجين ذكور»^{٢١}. كانت هذه الادعاءات محاولة للوم الضحية بدلا من الجلال ولتبرير العنف ضد النساء من أجل المحافظة على القيم الوطنية، التي كثيرا ما تربط بـ «قيم إسلامية».

ومع ذلك، واصلت سميرة تحدي اختبار العذرية الخاص بالمجلس العسكري على أساس أنه انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بها (وليس انتهاكا لشرفها)، وقد أدانت العديد من منظمات حقوق الإنسان بمصر والعالم هذه الفحوصات بشكل كبير. واعتبر العديد من النشطاء السياسيين الشباب سميرة كبطل ثورية ومثال على الانتهاك المنتشر للمواطنين تحت حكم المجلس العسكري. وقد تم التعبير عن الدعم العام لسميرة عن طريق رسوم الجدران، وفي هذه الحالة كان عبء الفضيحة يقع على المجلس العسكري بدلا من سميرة نفسها.

وعلى العموم فقد أجبرت العديد من النساء من العينة التي تم فحصها من كل بلد على التوقف عن نشاطهن في الحياة العامة بعد حملة مركزة ضدهن، وتعرضت أخريات كثيرات لضغط من عائلاتهن خوفا مما قد يلحقه نشاطهن السياسي بسمعتهم أو سمعة عائلاتهن. وفي العديد من هذه الحالات، حددت النساء وسائل الإعلام كناقل مهم للشائعات والتشهير. وركزن انتقادهن على ما لم تقم وسائل الإعلام بعمله - إذ فشلت في التحقق من مصداقية القصص، وساهمت في نقل الإشاعات والمعلومات المغلوطة، ونشرت أخبارا اعتبرت المرأة قليلة القيمة.

«من الخطر أن تكون الأولى، إذا أردت أن تقوم بعمل شئ جديد، يجب عليك أن لا تكون الأولى وإلا ستصبح هدفا لكل التشهير»^{٢٢}
امرأة من زوارة، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢.

وتعمل الشائعات عن طريق التأكيد على الأعراف الاجتماعية المقيدة التي تجتمع مع أحكام قانون الأحوال الشخصية بكل بلد^{٢٣} لتوليد حالة من الضغط القانوني والاجتماعي على سبيل المثال، يرتبط أمن كثير من النساء ومعيشتهم ورأس مالهن الاجتماعي وقدرتهن على المطالبة بحقوقهن بشكل وثيق بحالتهن الاجتماعية، وبشائعة تصف المرأة بغير الشريفة أو «المتهمدة». وفتاوى^{٢٤} بشكل خاص تصم امرأة «بالكافرة» يمكن أن تحد من قدرتها على

١٩ بعد تعريض شخص لعملية قسرية حتى تتحقق إمكانية دحض دعوى لم يقدمها المحجز بعد انتهاكا صارخا للمسلمات الثابتة لحقوق الإنسان، بما فيها الموجودة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة المادة ٥ والمادة ٣ على التوالي في منع التعذيب والتعامل اللاإنساني. انظر الأمم المتحدة (١٩٤٨)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا (١٩٥٠)، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢٠ حقيقة أن هذا يعني تطبيق الممارسات العسكرية على المدنيين والمواطنين المصريين ومعاملتهم كجنود أعداء لم تغب عن المعلقين المصريين.

٢١ انظر أمين س. (٢٠١١)، «الجنرالات المصريون يعترفون بـ «فحوص العذرية» التي تم إجرائها على المحتجيات».

٢٢ تختلف الأحكام الهامة في قوانين الأحوال الشخصية من بلد لآخر - مثل هل تستطيع المرأة أن تطالب بالطلاق من زوجها - ولكن هناك أوجه شبه مشتركة تنوع من مطالبات النساء بأن يكن تحت حماية أهل زوجها، لقوانين طلاق وتعدد زوجات غير متكافئة، من أجل نظرة عامة، انظر ويلشمان ل. (٢٠٠٧) «قوانين المرأة والأسرة المسلمة بالدول العربية، نظرة عامة مقارنة للنظور النصي والادعاء»، ولمعلومات أكثر عن اليمن، انظر الزوياني ل. (٢٠١٢)، «سيادة القانون باليمن: الأفاق والتحديات»، وعن مصر انظر: تامر م. (٢٠١٢)، «سيادة القانون بمصر: الأفاق والتحديات».

٢٣ الفتوى هي تصريح شرعي إسلامي، يصدرها متخصص في الشريعة عن أمور معينة.

الزواج وتكوين أسرة خاصة بها. أو أن تؤدي إلى الطلاق^{٢٤} وإلى رفض عائلتها ومجتمعها لها. ويمكن أن تشجع على العنف وتعتبر كإضفاء للشرعية على العنف ضدها.

وقد كان استخدام الدين للحض على العنف ضد المرأة وتبريره شأغلاً أساسياً في البلدان الثلاثة. وقد تحدثت النساء عن تزايد عدد الفتاوى التي تستهدف السياسيات والناشطات في المجتمع؛ خاصة في اليمن ومصر. حيث أشارت النساء التي جرى الحوار معهن إلى التفسيرات المحافظة والمتشددة للإسلام كسبب لمعظم التصريحات المقيدة لدورهن المناسب وسبب لمعظم الهجوم عليهن. تقول امرأة من تعز باليمن: "لقد تغيرت أدوات قمع المرأة في عام ٢٠١١ ليصبح القمع باسم الدين".

علاوة على ذلك، فإن أحكام القانون تعزز هذه التقييدات. ففي اليمن، على سبيل المثال، حيث إن أحكام قانون الأحوال الشخصية تقييدية جداً، لا تتمكن المرأة غير المتزوجة من الحصول على معظم الخدمات الحكومية أو السفر أو الحصول على وظيفة إلا بموافقة ولي أمر ذكر. ويجب عليها أن تعاني وضعاً اجتماعياً متدنياً واستثناءات متعددة^{٢٥}.

"كيف يمكن للمرأة أن تكون شجاعة وأن تشارك في المظاهرات بالشارع إذا كانت مهددة بأن زوجها يستطيع أن يتزوج عليها، وأن يطلقها، وأن يطردها من المنزل، وأن يضربها بدون أي سبب؟"

امرأة من الإسكندرية، مصر، يناير ٢٠١٣.

المربع ٣: أن توصم بالكفر في اليمن

تقول الناشطة الحقوقية سامية الأغبري التي وصمت بالكفر من قبل مسؤول بالحكومة على صلة بحزب الإصلاح: "واجه الناشطة الذكور والإناث صعوبات باليمن، بيد أن الناشطات النساء يواجهن تحدياً مضاعفاً".

أصبح الطعن في دين المرأة ومهاجمة شرفها أداة سياسية، تقول سامية: "يستخدمون هذه الطرق لإضعاف آرائنا والتشكيك فيها وفي رؤانا". وواجهت الكاتبة والناشطة بشرى المقطري ادعاءات مشابهة: "إن هذا متعلق بالسياسة أكثر من الدين".

ونتيجة لذلك، يجب على الناشطين من الجنسين أن يواجهوا ويتعاملوا مع مخاوف يومية تهدد حياتهم. تقول بشرى: "بعد أن تم مهاجمتي دينياً لا أستطيع أن أمارس حياتي كالسابق". أما سامية فتقول: "تحت ضغط عائلي اضطررت إلى أن أعطي وجهي أثناء الخروج كي أتمكن من ممارسة نشاطي". ويؤثر هذا النوع من الهجوم الديني والاتهامات على الأسر كما يؤثر على الناشطة. ويفضل العديد من العائلات منع بناتهم من النشاط والعمل في المجتمع لتجنب ادعاءات كهذه.

"نحن لا نستطيع الخروج وحدنا وقد أصبح التحرش الآن حدثاً متكرراً بالأسواق والشوارع والأماكن العامة الأخرى".

امرأة من عدن، اليمن، ديسمبر ٢٠١٢.

العنف والتحرش

حيث إن الضغط الاجتماعي قد فشل في فرض الأعراف المتشددة المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإبقاء النساء خارج الفضاء العام، فقد تم استخدام العنف الجسدي ضدهن^{٢٦}. في بعض الأحيان قامت القوات الأمنية الحكومية باستخدام العنف، وفي أحيان أخرى قام مدنيون أو محتجون أو سياسيون فاعلون باستخدام العنف بالشارع، وفي حين أن النساء اللاتي تمت محاورتهن قد تحدثن عن "التحرش"، فقد كانت هذه الكلمة تستخدم للإشارة إلى مجموعة واسعة من السلوكيات، من التعليقات الأزدائية إلى الاعتداء الجنسي واللمس والاعتصاب^{٢٧} وكان عدد من أشار من المشاركات إلى الاعتداء الجنسي أقل ممن أشار إلى الاعتداء اللفظي، وهو ما قد يعكس حرمة تناول هذا الموضوع أكثر مما قد يعكس قلة

^{٢٤} على سبيل المثال، ناقش عدد من النساء من المناطق الحضرية في اليمن كيف أن نشاطهن السياسي في العلن قد أدى لخلاف عنيف بعائلتهن، وقد أبلغ بعضهن عن حالات طلاق كانت نتيجة للثورة، وفي بعض الحالات، تم تسليم الضوء على ذلك كشغل أممي رئيسي. وفي مثال آخر شديد التطرف، وصفت ناشطة سياسية بحزب الإصلاح اليمني كيف أن ثلاثة محاولات للاختطاف، ومحاوله للقتل، وتهديدات تلقتها بالهاتف قد تسببت في تطلق زوجها لها.

^{٢٥} نفس المرجع المذكور سابقاً، الروياني ل. (٢٠١٢).

^{٢٦} يبدو أن إجبار المرأة على لعب دور الخضوع في المجتمع سبب من ضمن عدة أسباب لتحرش الرجال بالنساء في الأماكن العامة، البحث الكامل لدواعي الرجل يقع خارج نطاق هذا التقرير، ولكنه تم بحثه بشكل أوسع في: الديب ب. (٢٠١٣). "دراسة في طرق وأساليب القضاة على التحرش الجنسي في مصر"، وقد أشار لعوامل تشمل البطالة، والملل، وارتفاع سن الزواج، وبعض النظر عن نية المتحرش، فإن التحرش في الغالب يؤدي إلى فرض مسلمات محافظة تتعلق بالنوع الاجتماعي.

^{٢٧} في حين أن هذا الغموض كان مهماً للسماح بمناقشة هذا الموضوع شديد الحساسية، لكنه تسبب في قدر من الغموض حول طبيعة الأحداث التي كانت تحكيها المشاركات ويعني أن المقارنات، خاصة ما بين الدول، صعبة. على سبيل المثال، وطبقاً لدراسة حديثة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مصر، أشارت النساء للتصنيف، والإساءة اللفظية، والمطاردة، بما فيها المطاردة الهاتفية، ولمس أجسادهن كأشهر أنواع التحرش. المرجع نفسه، صفحة ١٠.

حدوث هذا النوع من الإساءة. بيد أنه في حالة حدوث الاعتداء الجسدي يكون تأثيره على نشاط المرأة كبيرًا.

وفي البلدان الثلاثة رأَت النساء أن التحرش في ازدياد. وقد أصبح كثير الحدوث وأكثر خطورة. وإن كان يأتي نتيجة لدوافع متعددة. كان التحرش الجنسي بمصر شائعًا جدًا قبل الثورة على حسب استبيان أجري في عام ٢٠٠٨ فوجد أن ٨٣ في المائة من المصريات قد تعرضن للتحرش.^{٢٨} ادعى ٥٠ بالمائة من النساء اللاتي تم مقابلاتهن بأحد الاستبيانات أن نسبة التحرش قد زادت، وقالت أكثر من ٩٩ بالمائة منهن بأنهن تعرضن للتحرش.^{٢٩} أما البيانات المتاحة عن اليمن وليبيا قليلة جدا، حيث يبدو أن الروايات عن التحرش أقل من مصر. قبل وبعد الثورة. وبالرغم من ذلك أظهر تقرير قد طعن بصحة نتائجه أن ٩٠ بالمائة من النساء اليمنيات تعرضن للتحرش.^{٣٠}

وخلال المقابلات سيطر مكان عام واحد على تصورات التحرش الجنسي: ميدان التحرير بالقاهرة. تم الإبلاغ بشكل واسع عن تحرش جماعي واغتصاب بالميدان وحوله، وكان التوثيق ورد الفعل من النشاط الذكور والإناث أساسيا في زيادة الوعي بالتحرش وبداية لظهور نموذج نشطاء حقوق المرأة واستجابة المجتمع المدني بشكل أوسع لأحداث كهذه (انظر المربع ٤ والفصل ٣ أدناه). ونتيجة لذلك، كان ميدان التحرير بمثابة نقطة مركزية فيما يتعلق بالتحرش واغتصاب. وذلك في آراء النساء من جميع المحافظات. على سبيل المثال، تعرضت النساء بالإسكندرية للتحرش خلال المظاهرات هناك، ولكنهن أشرن إلى أن «التحرش الجنسي أقل من مثيله بالقاهرة». وناقشن الموضوع وعلاقته بتجربة سفرهن لميدان التحرير. وكان ذلك أيضا نقطة مرجعية هامة للنساء اللاتي تمت محاورتهن في اليمن وليبيا. حيث أصرت النساء في جميع هذه الأماكن على أن تجربتهن مع التحرش تختلف عما حدث في ميدان التحرير.

وبعيدا عن ذلك الميدان. فإن معظم حالات التحرش التي تحدثت عنها المشاركات لم تحدث خلال المظاهرات السياسية بل حدثت في الشارع أو في المواصلات العامة. وفي محاورات ادعت نساء أكبر سنا أن مناطقهن خالية من التحرش وأصررن على أن ما حدث بالتحريش كان فريداً. ولكن يبدو أن ما مرّت به النساء الشباب يتعارض مع هذه الرؤى. وعلى الرغم من أن مستوى العنف أقل وأن المهاجمات الجماعية نادرة الحدوث خارج ميدان التحرير، فقد أخبرت العديد من النساء الشباب على الأخص عن العديد من التجارب الشخصية مع التحرش. وبالإضافة لذلك، تم التعبير عن الخوف من الاعتداء الجنسي في معظم مجموعات التركيز وأخبر العديد عن وقوع أحداث اغتصاب في مناطقهم المحلية. في المنوفية، بمصر. وبعد أن قالت امرأة مسنة إن التحرش لم يكن مشكلة في المنطقة، ذكرت امرأة شابة أن «كلًا من التحرش اللفظي والجسدي قد زاد بالتأكيد بعد ثورة (٢٠١١). يتم لمس أجزاء من جسد المرأة...» وبالمثل تحدث إحدى الأمهات من درنة بشرق ليبيا المشاركات الأخريات القائلات بأن التحرش الجنسي ليس مشكلة في ليبيا الجديدة وقالت: «ابنتي الصغرى لا تخرج وحدها أبدا. ليس لأنني لا أثق بها، ولكن بسبب أنها إما أن يتم التحرش بها من قبل العابثين أو أن يتم مضايقتها من قبل المتشدددين دينيا.» أكدت النساء الشباب بمصر وليبيا واليمن أن التحرش يؤثر أكثر على النساء الشباب في هذه البلاد وغالبا ما يتم إخفاؤه عن الأجيال الأكبر سنا بسبب اعتباره من الممنوعات التي لا يمكن التحدث عنها علنا.

«كانت صديقة لي تشارك في إحدى المظاهرات فأمسك أحد الرجال بثديها، فأقسمت أن لا تشارك في المظاهرات مرة أخرى.»
ناشطة بالإسكندرية، مصر فبراير ٢٠١٣.

٢٨ حسن رم، شكري، أبو القمصان ن. (٢٠٠٨). سحب في السماء المصرية.

٢٩ المصدر السابق ذكره، الديب ب (٢٠١٣)، صفحة ٧.

٣٠ المراقب أ. (٢٠١٣). «المرأة اليمنية تتعرض للتحرش الجنسي بشكل متكرر». وبالرغم من إصرار بعض النساء اللاتي تمت مقابلاتهن في ليبيا أنه لا يوجد تحرش جنسي بـ «ليبيا الجديدة». فقد تم الإبلاغ بشكل متزايد عن حالات من التحرش الجنسي واللفظي هناك أيضًا.

المربع ٤: العنف الجنسي ضد النساء في ميدان التحرير بالقاهرة

”كان يتم التحرش بالنساء وبعنف على مرأى من الجميع في ميدان التحرير. بل لاموا النساء على التواجد هناك أو بسبب ما كن يرتدينه...“
ناشطة شابة، القاهرة، مصر يناير ٢٠١٣

في حين قالت النساء في البداية إنهن يشعرن بالأمان في ميدان التحرير، اعتبرت النساء يوم المرأة في ٨ مارس ٢٠١١ نقطة تحول. في ذلك اليوم تم مهاجمة النساء جسدياً بالميدان وتم الاعتداء عليهن جسدياً على يد مجموعة من الرجال.

ومنذ ذلك الحين، واجهت النساء عنفاً متزايداً في ميدان التحرير: تم ضربهن بشدة على يد الجيش والشرطة في احتجاج ضد المجلس العسكري وواجهن أحداثاً متزايدة من الاعتداء الجنسي الجماعي. على سبيل المثال، في ذكرى مرور عامين على ثورة يناير، تم الإبلاغ عن ٢٥ حالة اعتداء جنسي. وبعد ستة أشهر، خلال أسبوع الاحتجاجات في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تم الإبلاغ عن ١٦٩ حالة من الاعتداء الجنسي في ميدان التحرير^{٣١} وزادت كثافة الاعتداءات أيضاً. واشتملت على عدد متزايد من حالات الاغتصاب، وفي أسوأ الاعتداءات حتى الآن، اعتداء واغتصاب بسكين أدى لحدوث إصابات خطيرة.

”فجأة بدأ عشرة رجال في دفعي جانبا وأحاط بي خمسة آخرون في زقاق ضيق متفرع من الميدان. كان بعضهم يحاول أن يفتح بلوزتي بينما كانت أيدي الآخرين تلمس كل جسدي.. هذا النوع من الاعتداء هو اعتداء سياسي وليس اعتداء جنسياً.“
ناشطة بالقاهرة، مصر، يناير ٢٠١٣

رأت النساء اللاتي تمت مقابلتهن بالقاهرة التحرش كمحاولة منظمة لمنع المرأة من النشاط السياسي، وقالت الكثيرات بأنهن يعتقدن أن المال يدفع للرجال وأطفال الشوارع ليقوموا بهذه الاعتداءات. واستمرت الشرطة أيضاً في استخدام العنف والاعتداء الجنسي ضد النساء المحتجات. وفي بعض الحالات اتصلت الشرطة بعائلات النساء لتهديدهم بغرض منع بناتهن من الاحتجاج^{٣٢}.

قالت النساء في مجموعات التركيز إن الناس بالشارع أصبحوا أقل إقبالا على مساعدة النساء اللاتي يتم التحرش بهن، عن طريق مهاجمة المتحرش على سبيل المثال. إنهن يشعرن بأن الشرطة تسخر من أولئك الذين يحاولون الإبلاغ عن حالات التحرش، ويقصرون في اتخاذ إجراءات^{٣٣}، وأن التشريعات الخاصة بالتحرش غير مكتملة ويتم تنفيذها بشكل ضعيف^{٣٤}، وأبلغن أيضاً عن وجود تصور عام بأن المرأة هي من تجب أن تلام، ويغذي هذا التصور التغطية الإعلامية وتصريحات المسؤولين.

”في أحد الأيام كانت أم وابنتها في الطريق إلى المنزل عندما هاجم شاب ابنتها... وبسبب العادات والتقاليد لم تجرؤ المرأة على أن تبلغ عن الحادث، وعانت من الملامة. دائماً ما يتم لوم الضحية.“

ناشطة سياسية، قنا، مصر يناير ٢٠١٣

ويعتبر هذا التوجه للوم الضحية في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي شائعاً (ليس فقط في الشرق الأوسط) ويساعد على حماية المذنب لبتهم الضحية، وتعتقد العديد من الناشطات اللاتي تمت محاورتهن بوجهة النظر هذه، حيث قالت ناشطة من الزاوية: ”في بعض الحالات يتسبب بعض الفتيات بهذا لأنفسهن عندما يتعرضن للتحرش - إنهن لا يرتدين ملابس ملائمة“، وقالت ناشطة من الإسكندرية: ”بشكل عام، يكون سبب الاغتصاب هو ما ترتديه الفتيات“. وتتعارض وجهات النظر هذه مع أدلة قوية في أن تعرض المرأة للتحرش أو عدمه ليس له علاقة على الإطلاق بما يرتدينه^{٣٥} - وهذا ما ناقشته معظم النساء اللاتي تم محاورتهن، كما أكدت ناشطة حزبية في القاهرة قائلة: ”تعاني جميع النساء من التحرش، سواء كانت محجبة، أو غير محجبة، أو ترتدي النقاب“. ومع ذلك، فبينما ما زال لوم الضحية

٣١ انظر: كنجسلي ب. (٢٠١٣) ب) ”الاعتداء الجنسي بميدان التحرير أثناء مصادمات ذكرى مرور عامين“ و كنجسلي ب. (٢٠١٣) ج)، ٨٠ حالة اعتداء جنسي في يوم واحد - القصة الأخرى لميدان التحرير“.

٣٢ بيانات من مجموعات التركيز، وقد تم توثيق شهادات كهذه، على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية (٢٠١٣)، ”مصر: العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة بميدان التحرير“.

٣٣ على سبيل المثال، قالت ٩٣،٤٪ من النساء المحاورات أنهن لم يتلقين أي مساعدة من القوات الأمنية الموجودة في مشهد الاعتداء. المصدر السابق ذكره، الديب ب. (٢٠١٣).

٣٤ التحرش (والعنف المنزلي) ليسا مجرمين في ليبيا، عبيدة م. (٢٠١٢)، ”النساء في ليبيا في حالة إنكار لحقوق المرأة“، وفي اليمن، تعتبر القوانين المعمول بها غامضة، انظر، على سبيل المثال، يمن بوسنت (٢٠١٣)، ”النساء باليمن - تأيو التحرش الجنسي“، التشريع قوي بمصر، ولكن نادراً ما يتم تنفيذه، انظر خريطة التحرش (٢٠١٣)، القوانين المناهضة للتحرش الجنسي بمصر وسمير د. (٢٠١٢)، ”المشاركة بالمعركة الجيدة ضد التحرش الجنسي: مبادرات جديدة وفعالة“، هناك ثلاث مواد بالقانون الجنائي المصري التي يمكن تطبيقها في حالة حدوث التحرش، ”الغذف“ (مادة ٣٠٦)، والتي يمكن أن تطبق على التحرش اللفظي، ”الفعل الفاضح“ (مادة ١٧٨)، والتي تنطبق على حالات عدم الاحتشام والمتابعة والمطاردة و”الاعتداء الجنسي“ (مادة ٢١٨)، والتي تنطبق على اللمس وأي تحرش جسدي آخر، وتتراوح العقوبة بالحبس على هذه الجرائم من ٣ إلى ١٥ عاماً.

٣٥ فضحت العديد من الدراسات هذه الأسطورة، بما فيها دراسة وجدت أن غالبية النساء المتعرضات للتحرش يرتدين ملابس محتشمة وبدون مكياج، المرجع السابق ذكره، الديب ب. (٢٠١٣).

شائعًا. عارض العديد من النشطاء هذه الظاهرة. واضعين عبء «الفضيحة» على المذنب لا على الضحية (انظر المربع ٢).

«الشرطة غائبة عن الشوارع. لا يوجد أمن. تدهورت الأخلاق. والبلطجية في كل مكان.» امرأة من المنوفية. مصر. يناير ٢٠١٣

تفاقم التهديد الذي تمثله الجريمة والنزاع العنيف والعنف الموجه ضد المرأة. وذلك لنقص في توفير الأمن بالدولة وانتهاكات على يد قوات الأمن أنفسهم^{٣٦}. وفي البلدان الثلاثة أعربت النساء اللاتي تمت محاورتتهن عن اعتقادهن بأن تراخي القوات الأمنية وضعفها قد وفر مساحة أكبر للمجرمين. وفي نفس الوقت فإنهن يشعرن بأن أمن المرأة والمواطنين لا يمثل أولوية للشرطة وأن المرأة تواجه عوائق خاصة في الحصول على الخدمات الأمنية المتاحة. لذا فإن مجرد تقوية الشرطة لن يساهم كثيرًا في حل مشكلاتهن.

بعد عقود من تركيز الأمن على بقاء النظام على حساب أمن الناس. يبقى مستوى جودة توفير الأمن في مصر وليبيا واليمن بالإضافة إلى مستوى الثقة في القوات الأمنية ضعيفًا جدًا. إذ ساهم إرث الانتهاكات السابقة لقوات الأمن. وتعذيب المجرمين والمحرومين والشباب والخصوم السياسيين ومجموعة كبيرة من المشتبه فيهم على مر العقود السابقة في حدوث شرخ عظيم في جدار الثقة^{٣٧}. علاوة على ذلك. فقد ساهم الشلل والإهمال في تآكل الثقة بين القوات الأمنية والمجتمعات.

وتم تعميق هذا الإرث منذ الثورة وأثناءها حين تمت مهاجمة آلاف المحتجين السلميين وقتل المئات على يد قوات الأمن بالبلدان الثلاثة. وبعد مرور سنتين على أول احتجاج. وبعد أن سقط الحكام الطغاة. ما تزال النساء الناشطات سياسيا يبلغن عن قمع مباشر من القوات الأمنية. وما تزال قوات الأمن تستخدم القوة المفرطة ضد المحتجين. ولعل أكثرها درامية هو ما حدث من قتل جماعي مؤخرًا لأنصار الإخوان المسلمين بمصر^{٣٨}. وفي اليمن. أبلغ عدد من النساء. خاصة في عدن. عن تعرضهن لاعتقالات تعسفية واحتجازات نتيجة لنشاطهن السياسي. بينما أبلغ النشطاء بالقاهرة والإسكندرية عن ضرب واعتقال على يد قوات الأمن المركزي. ومع ذلك. فقد شددت النساء بالدول الثلاثة على ضرورة المصالحة مع الشرطة إذا تم تنفيذ إصلاحات واسعة بقوات الأمن. وفرقن بين من خطط وأمر بهذه الهجمات وبين أفراد الشرطة ذوي الرتب الأقل. نعم. هناك جهود جارية من الحكومة لإصلاح الشرطة في ليبيا واليمن. لكن يبدو أنه قد حدثت انتكاسة في التقدم القليل الذي تم إحرازه في إصلاح الشرطة في مصر.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال المحاورات. أكدت الناشطات النساء أنه تم استهدافهن «كناشطات» وليس «كنساء»^{٣٩}. وقلن إن الرجال أيضا قد واجهوا العديد من هذه التهديدات. وأكدوا على وضع العنف الموجه لهن في الإطار الأكبر للصراع السياسي وصراع الجيش من أجل التحكم في الدولة^{٤٠}.

^{٣٦} يشير تعبير «قوات الأمن» بهذا التقرير للمؤسسات والأشخاص المسؤولين عن توفير الأمن داخل الدولة. وغالبا ما يشمل ذلك قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية. كالأمن المركزي بمصر. ومن مهامها حفظ النظام. ومهام النظام العام. وحماية المنشآت الحكومية وأماكن عامة أخرى. وفي بعض الحالات. بشكل واضح في مصر تحت تحكم الجيش واليمن. يجب اعتبار الجيش والشرطة العسكرية والقوات العسكرية الأخرى عنصرا من قوات الأمن. ويرجع ذلك للدور الذي تلعبه هذه القوات في حفظ النظام العام أثناء المظاهرات. وحماية المنشآت العامة. ومهام أمنية داخلية أخرى.

^{٣٧} ويبدو هذا واضحا أكثر في مصر حيث بدأت الاحتجاجات في عيد الشرطة وكانت تقوم على أساس الاحتجاج على فسوة الشرطة. ومنذ يناير ٢٠١١. تم حرق المئات من مقرات الشرطة بعرض البلاد. عاكسة الغضب الشعبي من الشرطة وعاكسة أيضا قدرتها المندهورة على حماية نفسها. وفي ليبيا أيضا تبقى الشرطة إلى حد ما عرضة للغضب الشعبي.

^{٣٨} استخدمت الحكومة المصرية المؤقتة العنف بشكل كبير ضد المحتجين. وطبقا لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان. «شكل استخدام الذخيرة الحية بشكل واسع من البداية فشلا في الالتزام بالمعايير الشرطة الدولية الأساسية لاستخدام القوة الممنعة ولم تكن مبررة بالإزعاج الذي كان يتسبب فيه المتظاهرون أو امتلاك عدد قليل منهم للأسلحة». هيومان رايتس ووتش (٢٠١٣). «مصر: قوات الأمن تستخدم القوة المسلحة الممنعة».

^{٣٩} ومع ذلك. فإن من الجدير بالذكر أن هناك عنصرا جنوسيا للعنف الذي تواجهه المرأة والرجل. في اليمن. أبلغت بعض النساء عن شعورهن بقلة التعرض للعنف من قوات الأمن مقارنة بالنشطاء الرجال. وبالإضافة إلى ذلك. في ليبيا. بينما تعرض الأتقان للعنف الذي ترعاه الدولة. أبلغ الرجال والنساء عن استجابات مختلفة. حكمت النساء حكايات عن إبلاغ الشرطة لعائلاتهم بالأشرطة التي يقمن بها ومطالبه عائلاتهم بإجبارهن على وقف هذه الأنشطة. وكانت يتم استخدام نفس الطريقة في بعض الأماكن بمصر. وصفت ناشطة شابة في قنا. على سبيل المثال. كيف أن الشرطة اتصلت بوالدها لإيقافها عن جمع توقيعات لتقديم عريضة. تم اعتقال وضرب زملائها الذكور على يد الشرطة. بينما واجهت هي عقوبات عائلتها وجيرانها. ملقبة الضوء على التهديدات المتعلقة بالجنس التي يواجهها النشطاء من الشرطة ومجتمعاتهم.

^{٤٠} يبدو أن الرجال مهددون بشكل أكبر بالتعرض للعنف العام. وبالأخص العنف الذي ترعه الدولة. وأيضا بمواجهة العنف الجنسي والتعذيب. خاصة أثناء الاحتجاج. انظر: مؤسسة حرية الفكر والتعبير. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف والتعذيب (٢٠١٣). «وعود كاذبة». ويستمر التعذيب».

وتشير حقيقة تعرض الناشطات من النساء في كثير من الأحيان لنفس مستوى العنف الذي يتعرض له الرجال إلى تغير ديناميكيات النوع الاجتماعي للقمع السياسي في مصر وليبيا واليمن. ويتضح ذلك من حالة "الفتاة ذات حمالة الصدر الزرقاء" في القاهرة، وهي متظاهرة تم تجريدتها من ملابسها وضربها في الشارع على يد جنود مصريين وتم نشر صورها بنشرات الأخبار حول العالم. وقد تسبب نشر مقطع الفيديو تظهر فيه الفتاة في إشاعة الغضب وأصبح مثالا على قسوة النظام العسكري الحاكم وذلك بسبب اعتبار ضرب وإهانة المرأة أمراً مخجلاً. وهتف المتظاهرون تكراراً: "نساء مصر خط أحمر".^{٤١} وحين تحدث النساء الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي عبر مشاركتهن بالأنشطة السياسية التي كان يتم النظر إليها على أنها مهيم عليها من الرجال. بدا أن قوات الأمن قد استجابت لذلك باستخدام العنف ضدهن.

كان كثيراً ما يتم انتقاد ضعف رد فعل الشرطة في مواجهة الجريمة وعنف الشرطة ضد المتظاهرين بجموعات التركيز في المناطق الحضرية. وفي نفس الوقت اعتبرت النساء في المناطق الريفية غياب الشرطة شاغلهم الرئيسي. حيث قالت المشاركات: "لا توجد شرطة بالشارع". وبالمثل في اليمن. ووفقاً لاستبيان أجري مؤخراً. يؤمن ١٥ بالمائة فقط من السكان أن الشرطة "نشطة بشكل إيجابي" في مناطقهم. ويبقى هذا الرقم أقل من ذلك خارج المدن الرئيسية، وفي مأرب يؤمن ٣ في المائة فقط أن الشرطة تجلب الأمن لمناطقهم. وأما الجيش الذي يعتبر ظاهراً بشكل أكبر. فيتم تقييمه بشكل أفضل من ذلك بقليل.^{٤٢}

وفي ليبيا أدى ربط القوات الأمنية بالنظام القديم، ووجود هياكل أمنية متوازنة، والعنف الذي قامت به منظمات مرتبطة بالنظام إلى أكبر تدمير لقدرة الشرطة في البلدان الثلاثة.^{٤٣} أمن المشاركون بجموعات التركيز أن الشرطة ضعيفة وغير مؤثرة، حيث تقول مدرسة من يفرن "لا يعمل الجيش ولا الشرطة بعد الثورة. يحتاجون لمعاودة نشاطهم، وأن يبدأوا في استعادة السلامة والأمن". وتؤمن أقلية من النساء اللاتي تمت محاورتهن في ليبيا أيضاً أن داعمي القذافي ما زالوا مسؤولين عن الأمن ويجب عزلهم قبل أن يضعوا نقتهم في الشرطة. وحتى في المناطق التي تبدو فيها الشرطة حاضرة وظاهرة حالياً، مثل سبها، يظهر أن الشرطة مرتبطة ومتعاونة مع شبكات تهريب وأنشطة إجرامية أخرى.^{٤٤}

"توضع الفتاة في القائمة السوداء إذا ما ذهبت إلى قسم شرطة!"

امرأة من الزاوية، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢

بالإضافة إلى عدم ثقتهم بشكل عام في الشرطة والخوف من العنف الذي ترعاه الدولة، والذي تشترك فيه المرأة مع الرجل بشكل واسع. تواجه النساء بشكل خاص عوائق للحصول على الخدمات الأمنية المتاحة. إذ أبلغت النساء عن شعورهن بالخوف من الذهاب لمقرات الشرطة نتيجة لاعتباره فضيحة في الثقافة المحلية ولتوقع استجابة ضعيفة للشكاوى. ونتيجة لذلك، قالت النساء بأنهن كثيراً ما يجهلن إلى أين يذهبن للإبلاغ عن الجرائم، لا سيما التحرش أو الاغتصاب أو الإساءة اللفظية أو الجسدية. ففي اليمن، ناقشت العديد من مجموعات التركيز حالات تم فيها الاعتداء، أو الاختطاف، أو الاغتصاب، أو حتى قتل المرأة. ولم يتم إبلاغ الشرطة بها مطلقاً. قالت إحدى نائبات مجلس النواب: "كانت إحدى أخواتي ضحية لمحاولة اختطاف. كيف يمكن أن نبلغ عن هذه الجريمة ونحن لا نثق فيمن يجب أن نبلغهم؟"^{٤٥} وبالمثل ناقشت النساء اللاتي تمت محاورتهن في ليبيا حالات من الاختطاف لم يتم إبلاغ الشرطة عنها بسبب الخوف على شرف وسمعة المرأة والعائلة. وفي مدينة قنا بصعيد مصر الأكثر محافظة، ناقشت مجموعات التركيز أيضاً حالات من العنف الجنسي تشمل اغتصاب القاصرات، والاغتصاب الجماعي، وحالات قتل لم يتم الإبلاغ عنها "لتجنب الفضيحة". وتعتقد معظم المشاركات أن المرأة التي تبلغ عن عنف جنسي عرضة لأن تلام

قلة توفير الدولة للأمن

عوائق إضافية للحصول على الخدمات الأمنية

٤١ ناشونال بوست (٢٠١١) "ضرب الشرطة للفتاة ذات حمالة الصدر" أصبح مصدراً للدعوة للاحتجاجات.

٤٢ المركز اليمني لاستطلاعات الرأي (٢٠١٣). النصور العام لقطاع الأمن وعمل الشرطة باليمن: نتائج الاستطلاع الرئيسية. وعن مصر، انظر أيضاً المرجع السابق الذكر هيلبره (٢٠١٢).

٤٣ انظر، ويري، ف وكول، ب (٢٠١٣). "بناء قطاع الأمن في ليبيا".

٤٤ المرجع السابق ذكره كول ب (٢٠١٢).

٤٥ وبالمثل قال أحد قادة المجتمع بعدن، باليمن. "تم العثور على فتاة مقطعة لقطع صغيرة، ولم تبلغ عائلتها عن الحادث خوفاً على سمعتهم".

على تعرضها للتحرش، بل وقد تواجه ضغطاً جدياً وتهديدات وعنفاً يصل الموت على يد عائلتها ومجتمعها.^{٤١}

ومع ذلك، فمن المهم تسليط الضوء على أنها ليست فقط مشكلة وصمة اجتماعية التي تشكل عائقاً لحصول المرأة على الخدمات الأمنية المتاحة، ولكنه أيضاً سلوك الشرطة نفسها الذي يحد من قدرة المرأة ورغبتها في الإبلاغ عن الجرائم، حيث يحدّ سوء المعاملة والضغط لدفع رشوة، وتوقع أن لا تقوم الشرطة بإجراء فعال من رغبة المرأة في التعامل مع الشرطة.^{٤٢}

في مصر أبلغت النساء بمجموعات التركيز أنهن قد تعرضن للتحرش، والسخرية، وتم تجاهلهن من قبل الشرطة عندما حاولن الإبلاغ عن حادث أو عمل محضر بقسم الشرطة. ونسبة ٩٣ بالمائة من النساء المصريات لا تلجأ إلى الشرطة في حال تعرضهن للتحرش أو السرقة.^{٤٣} وفي اليمن يبدو أن نسبة مماثلة من النساء لا تلجأ إلى الشرطة.^{٤٤} ومع ذلك، فإن غياب نقاشات كهذه في ليبيا واليمن من المرجح أن تدلل على أن النساء يتجنبن بشكل شبه كامل التعامل مع الشرطة، لا أنهن يواجهن عوائق أقل. كما قالت امرأة من سبها في ليبيا: «نحن لا نستطيع أن نفعل شيئاً، لأنه لا يوجد نظام، لا توجد طريقة للإبلاغ، لا يوجد أحد كي نطلب منه. الحل الوحيد هو الاتصال بالعائلات لتجد حلاً».

لغياب توفير خدمات أمنية فعالة وسريعة من الدولة، أبلغت النساء عن أنهن كثيراً ما يلجأن إلى مقدمي الخدمات الأمنية البديلة الذين لعبوا دوراً رئيسياً في توفير حد أدنى من الأمن في الأماكن التي هجرتها قوات الأمن التابعة للدولة، وقد خفضت المجالس المتخصصة والروابط الاجتماعية داخل المجتمعات والأحياء من شعور المرأة بعدم الأمان في المناطق الحضرية، بينما، وبشكل أكثر تنظيمياً، كانت الخدمات الأمنية من القبائل ووسطاء النزاع أساسية لأمن المرأة في المناطق الريفية والمدن التي ما زال دور القبائل فيها مهماً، رغم أن لهذه البدائل الأمنية مشكلاتها الخاصة.

وبالنسبة للاستجابات المتخصصة، ناقشت بعض النساء في مصر اللجان الشعبية التي تكونت أثناء «الثمانية عشر يوماً» عندما اختفت الشرطة لملء الفراغ الأمني، كمساهمة في الحفاظ على الأمن بأحيائهن، بينما اعتبرتها بعضهن معضلة أخرى تمثل «حكم الغوغاء». وبشكل أوسع، ناقشت النساء استراتيجيات الدفاع عن النفس،^{٤٥} وحمل الأسلحة أو الأدوات الأخرى لحماية أنفسهن، أو الاعتماد على الخروج في جماعات من الأصدقاء أو مع أقارب ذكور. وفي دلتا النيل بمصر، يسلط ازدياد حالات القصاص من قبل «الأمن الأهلي» الضوء على الجوانب الإشكالية لدفاع المجتمعات عن نفسها.^{٤٦}

وبشكل أكثر تنظيمياً، تتدخل في اليمن وليبيا والمناطق الريفية في مصر السلطات الدينية والقلبية لتوفير القليل من الأمن. وفي قنا بصعيد مصر، أبلغت النساء أنه من النادر حدوث تهديدات للنساء لأنهن محميات من قبل عائلاتهن. وقالت امرأة من درنة في ليبيا: «تقدم القبيلة المساعدة بالفعل، ولا تمثل إعاقة. إنها من يَبقى السلام في ظل غياب نظام العدالة الحقيقي، إنها تربطنا ببعضنا البعض وتوفر قدرًا من المسؤولية الاجتماعية في ظل غياب النظام والقانون».^{٤٧} وتقوم العديد من الجماعات المسلحة (انظر المربع ٥) والجهات المسلحة الهامة في اليمن على أسس قبلية.

مقدمو الخدمات الأمنية البديلة

^{٤١} وبهذه الطريقة كان يتم الاعتراف بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي إذا تم إثارة الموضوع، حتى وإن تم وصف التحرش كأمر نادر الحدوث في البداية، وبالإضافة لذلك، عبر النساء عن خوف من أن الملاحقة القضائية أمر غير محتمل، مشيرات إلى مشكلات أكبر بنظام العدالة الجنائية أكثر من الشرطة التي لم يتم بحنها بشكل أكبر في هذا التقرير.

^{٤٢} بالإضافة لأن الخدمات الأوسع التي تعني بالاستجابة للعنف ضد المرأة (مثل العناية الطبية الخاصة والدعم النفسي) ما زالت تحت التطوير في مصر وغائبة تماماً في اليمن وليبيا. انظر اليونيسيف (٢٠١١ أ)، «مصر: ملف المساواة ما بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، اليونيسيف (٢٠١١ ج)، «اليمن: ملف المساواة ما بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

^{٤٣} المرجع السابق ذكره، الديب ب. (٢٠١٣).

^{٤٤} هانيزم س. أحمد س (٢٠١٣)، «إدراج مصالح المرأة الأمنية في عملية إصلاح الشرطة باليمن: بعض الاقتراحات لإصلاحات هيكلية».

^{٤٥} انظر أيضاً: المصدر السابق ذكره، الديب ب. (٢٠١٣).

^{٤٦} انظر على سبيل المثال الطيلاوي ت، الورداني س. (٢٠١٣) «مصر تعود للقصاص الشعبي حيث يزداد الاقتصاد سوءاً».

^{٤٧} موضحة لأهمية مقدمي الخدمات الأمنية البديلة، انتقدت امرأة من درنة إجراءات الحكومة ضد الجماعات المسلحة بشرق ليبيا، قائلة «المليشيات ليست الحل الأمثل، ولكنها كانت توفر حماية أكثر مما نملك الآن بدونهم» موضحة الحاجة للجمع ما بين نزع سلاح الجماعات المسلحة وتحسين خدمات توفير الأمن وإشراف المجتمع، وتبين تجارب ناتجة عن حالات أخرى أن أي مؤسسة «توفر الأمن» إذا لم تكن يتم تفتيتها وجعلها تحت الإشراف، ستميل للقيام بانتهاكات.

المربع ٥: الجماعات المسلحة في ليبيا

وفر العنف الذي أحاط بالإطاحة بالقدافي فرصة لتصفية الضغائن بين المجتمعات. لكنه أوجد أيضًا علاقات من الضيم والعدائية ما بين المجتمعات "المؤيدة" و"المعارضة" للثورة. وما بين النخبة القديمة والجديدة بالإضافة إلى أولئك الذين ما زالوا مهمشين. وتم تشكيل جماعات مسلحة محلية في معظم المناطق تقريبا. وأصبح العديد ممن شارك في القتال أثناء الثورة اسميًا تحت سلطة اللجنة الأمنية العليا أو قوات درع ليبيا. ولكن يبدو في الواقع أنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلال.

وقد أعربت النساء أثناء النقاشات عن احترامهن لما قامت به الكتائب المحلية والمليشيات أثناء الثورة للحفاظ على الاستقرار. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه الكتائب ناجحة في توفير جيوب أمنية فقط: ففي حين شعرت بعض النساء بالأمان في "مناطقهن"، لم تشعر إحداهن بارتياح للسفر إلى مناطق أخرى. بمعنى أن قدرتهن على الحركة كانت محدودة جدا. وأدت الصراعات بين الجماعات المسلحة المحلية وبين القبائل المتجاورة إلى الشعور بعدم الأمان.

وبسبب هذه المخاوف، اتفقت النساء في كافة مجموعات التركيز على أن إنشاء جيش ليبي موحد وقوات شرطة موحدة أولوية عليا. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن رأي المرأة إزاء الشرطة بشكلها الحالي قد تراوح بين مخاوف من أنهم غير فعالين وكونهم غير جديرين بالثقة المطلقة. مؤكدة الحاجة إلى بناء جيش موحد وشرطة موحدة في إطار قانوني مع وجود ضوابط وموازنات تضمن المساواة.

ومع ذلك، تقول النساء إن موفري الخدمات الأمنية البديلة يسببون مشكلات خاصة. ففي مأرب اليمنية، أشارت العديد من النساء إلى أن قوات الأمن القبلية يمكن أن تكون أداة غاشمة، مشيرات إلى حواجز الطرق كتهديد لقدرتهن على التحرك والحصول على العناية الطبية وخدمات أخرى أساسية. وانتقدت امرأة من أبين في اليمن تذبذب المؤسسات القبلية؛ حيث هاجمت التغيير السريع في الجهات التي تخدمها والقوانين التي تطبقها في منطقتها. قائلة: "العديد ممن كانوا أعضاء في أنصار الشريعة بالأمس أصبحوا أعضاء في اللجان الشعبية [التي ترعاها الحكومة] اليوم!" وبالمثل، كما تم توضيحه في المربع ٥، تؤدي الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات القبلية، إلى حالة من الشعور بعدم الأمان عندما تتنازع مع جماعات مجاورة أو قوات أمنية تدعي أنها تتصرف باسم السلطة المركزية.

وأقلق النساء مستوى قدرتهن على الحصول على خدمات الأمن البديلة والتأثير على موفريها - يناقش بتفصيل أكبر في الفصل الثاني - وأشارن إلى أنه في حالة هيمنة الأمن القبلي، فهذا يعني أن النساء من غير القبائل الكبيرة - التي تتعرض لدرجة من التهميش - سوف يُتركن بدون حماية. لذا فقد عبرت النساء في البلدان الثلاثة عن تفضيلهن لأجهزة أمن حكومية على البدائل الحالية. وحتى ذلك الحين، سترجع العديد من النساء لعائلاتهم، أو المجالس المحلية، أو المجالس المختصة، بالإضافة إلى السلطات الدينية والقبلية.

التأثير على المشاركة

تحد المخاوف الأمنية المتعددة التي أشارت إليها النساء - من النزاع العنيف والجريمة إلى مشكلات أكثر خصوصية كالتهرش والتشهير - من قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار. وفي حين اختارت بعض الناشطات النساء أن يمضين قدمًا في أنشطتهن في وجه التهديدات الأمنية المذكورة أعلاه. قالت العديدات أيضًا بأنهن قد حجمن من نشاطهن استجابة لبعض هذه المخاوف. وليس هذا مما يدعو للدهشة، حيث إن هذه المخاوف الأمنية تزيد من عواقب النشاط السياسي وتقلل من فرص المشاركة. إذ يقلل الخوف من العنف والجريمة من قدرة المرأة على الحركة وحضورها في الفضاء العام. بينما يردع التهرش والتشهير النشاط السياسي. علاوة على ذلك، فإن لهذه المخاوف الأمنية تأثيرات طويلة المدى، حيث يتم إجبار الشبابات الطموحات على التخلي عن فرص تطوير قد تجعلهن فاعلات بصورة أكبر في مجتمعاتهن وناشطات سياسيات في المستقبل.^{٥٣}

سيتناول هذا الفصل ديناميكيات هذه القيود، ويستكشف أيضًا العوائق البنيوية للمشاركة وكيفية تقاطعها مع مخاوف المرأة على أمنها. وقد وجد البحث والمحاويرات أن المخاطر الأمنية التي تواجه النساء الفاعلات سياسيًا ليست مجرد تأثير غير متعمد لبيئة سياسية في عملية تحول، بل إنها أداة سياسية يتعمد استخدامها لإزاحة المرأة.

يتناول القسم الأول من الفصل كيفية حد المخاوف الأمنية المذكورة أعلاه من قدرة المرأة على الوصول لمراكز صنع القرار في الأحزاب السياسية. ويتناول القسم الثاني هذه الديناميكيات في سياق هياكل حكم رسمية وغير رسمية، بما فيها زعماء المجالس المحلية، والمسؤولين السياسيين، والقادة المجتمعيين. ومقدمي الخدمات الأمنية. وتكشف النتائج وجود فجوة عميقة في وعي القادة المجتمعيين (الذكور أساسًا) بمشاغل أمن المرأة، ففي الكثير من الأماكن التي أجريت بها المحاورات أظهر مقدمو الخدمات الأمنية المحلية والأفراد المسؤولون عنهم مستويات تنذر بالخطر من الجهل بمشاغل المرأة الأمنية. وإلى جانب قلة الفرص المتاحة للنساء لتحميل هؤلاء الفاعلين السياسيين المسؤولية، فهناك فرصة ضئيلة للمرأة في أن تتحدث عن التغييرات السياسية التي تحتاجها لحل مشكلاتها. ويتناول القسم الأخير من هذا الفصل الانقسامات ما بين الناشطات من النساء، لا سيما بين الطبقات الاجتماعية وفيما بين المناطق الريفية والحضرية.

من الصعب تفصيل العوائق ذات الطبيعة الأمنية التي تحد من مشاركة المرأة عندما تكون المخاوف الأمنية متشابكة بشكل عميق مع العوائق ذات البنية السياسية، بيد أنه من الواضح أن المخاوف المتعلقة بالسلامة الشخصية تبقى عائقًا رئيسيًا يحد من قدرة المرأة على الوصول للمؤسسات. فعندما تحاول المرأة الوصول للمؤسسات والمواقع التي يتم فيها صنع القرار، تواجه مجموعة من العوائق المتعلقة بشكل مباشر بمخاوفها الأمنية. وقد

٢-١ العمل في الأحزاب السياسية

^{٥٣} أعربت شابة من مصراتة، على سبيل المثال، عن سخطها قائلة: "خارج مصراتة هناك العديد من المؤتمرات، وورشات العمل، والتدريبات التي أتمنى أن أذهب إليها" وباليمين وصفت شابة من عدن تجربة مشابهة: "سافرنا لحضور ورشة عمل بالخارج وعندما عدنا قالوا (إن هذا السفر قد جعلنا) فظت، وغير محترمت، ومسببات للجرح لعائلتنا" ونتيجة لذلك، لم يسمح لها بالسفر مرة أخرى.

أبلغت النساء عن التعرض لتهديدات عند محاولة التنافس في انتخابات المناصب المحلية والوطنية. وعن استمرار الأحزاب السياسية في تهميش المرأة. وأن القادة السياسيين التقليديين كثيراً ما لا يفهمون المشكلات الأمنية الخطيرة التي تواجه المرأة بشكل واضح. ولا يأخذون هذه المشكلات بعين الاعتبار حين يتخذون القرارات. وهذا يزيد من سوء الصعوبات الموجودة بالفعل في البلدان الثلاثة بسبب نقص في آليات الربط ما بين المجتمع المدني وصناعة السياسات بالحكومة.

”نظمت المجالس المحلية اجتماعات مع نساء. وكلها جعلت الموعد مساءً. في وقت يعلمون أن النساء لن تستطيع الحضور فيه“
امرأة من درنة. ليبيا. ديسمبر ٢٠١٢

وكثيراً ما تتم اجتماعات الأحزاب السياسية والمشاورات الحكومية في حال حدوثها في أوقات وأماكن يصعب على النساء الوصول إليها بسبب الشعور المتزايد بعدم الأمان. خاصة بالليل وفي أماكن يهيمن فيها الذكور. ناقشت النساء في اليمن عدم مقدرتهن على حضور التجمعات وجلسات مضع القات^{٥٤}. حيث شعرن أن معظم القرارات السياسية يتم اتخاذها في هذه التجمعات. ويعود ذلك للأعراف الاجتماعية - إذ يعتبر مضع القات “للرجال فقط” - لكن ذلك يرتبط أيضاً بخاوف أمنية. حيث إن معظم هذه التجمعات تجري في وقت متأخر من بعد الظهر أو المساء. عندما تكون قدرة المرأة على الحركة محدودة. وبالمثل في ليبيا. عندما تقوم الحكومة بعمل اجتماعات أو مقابلات. فإنها تجري بشكل عام في الليل وفي أماكن يهيمن عليها حضور الذكور كالمقاهي. وقد رسمت المقابلات بالدول الثلاثة صورة يظهر فيها أن هذه المقابلات تراعي أوقات ومسؤوليات الرجال. بينما تتجاهل القيود على مواعيد المرأة.

”لقد اعتدت حضور الكثير من اجتماعات ومؤتمرات الحزب الليلية. الآن لا أستطيع.“
ناشطة حزبية من القاهرة. مصر. يناير ٢٠١٣

لذا فإنه ليس مستغرباً أن تشعر النساء في جميع المقابلات أن الأحزاب السياسية ليست أداة فعالة لتمكين المرأة من المشاركة السياسية. وفي اليمن على سبيل المثال. جاءت الانتخابات والأحزاب السياسية في ذيل قائمة الإجابات فيما يتعلق بالطرق الفعالة للتأثير على صناعة القرار والسياسات. وبالتحديد. أعربت النساء عن سخطهن من أن الأحزاب ليست قادرة. وفي أحيان كثيرة غير راغبة. على توفير قنوات للوصول للسلطة. أو تمثيل مشاغل المرأة. أو في تضمين النساء في هياكلها. وفي كثير من الحالات. هناك جناح للمرأة في الأحزاب السياسية. بيد أن معظم النساء يشعرن أن مشاركتهن شكلية وليست بحقيقية. تقول إحدى العضوات بحزب الإصلاح اليمني رأياً وافقها عليه العديد من النساء: ”تمارس العديد من الأحزاب. بما فيها حزبي. سياسية إقصاء وتهميش للمرأة داخلها.“

وترى النساء أنه يتم تقويض تأثيرهن بالأحزاب بشكل مستمر من قبل الفاعلين الراسخين. ويشعرن أن الأحزاب قد استخدمت مشاركة المرأة في الاحتجاجات عام ٢٠١١ من أجل أجنداتها الخاصة ومن أجل زيادة تمثيلها الحزبي في الهيئات السياسية. وقد اتهم حزب الإصلاح اليمني بهذا الاتهام بشكل خاص. وعندما أصبحت مشاركتهن غير مفيدة. أو تم النظر إليها كتهديد. هوجمت النساء جسدياً أو هددن بالعنف أو التشهير. وقد تكرر هذا النمط في جميع ”ميادين التغيير“ بطول البلاد^{٥٥}. وفي مصر سلطت النساء اللاتي تم محاورتهن الضوء على أن الأحزاب التي تدعي التزامها بحقوق المرأة لم تكن أفضل من الأخرى بل في كثير من الأحيان كانت أسوأ فيما يتعلق بتمثيل المرأة بشكل بارز في قوائمها الحزبية.

”لعبت كل من الحكومة والأحزاب السياسية دوراً في تشوية صورة النساء“
ناشطة سياسية في تعز اليمن. ديسمبر ٢٠١٢

وفي ليبيا كانت امرأة واحدة من اللاتي تم محاورتهن بمجموعات التركيز ناشطة في حزب سياسي. وعلى العموم لم تنظر النساء للأحزاب السياسية على أنها سبيل للمشاركة المتاحة لهن. وعضواً عن ذلك. ركزت النساء معظم عملهن على القطاع التطوعي. وأدى هذا العمل إلى بعض التأثير. وقد جعلت بعض المنظمات الثورية من نفسها منبراً لمشاغل المرأة. تحدثت امرأة من درنة على سبيل المثال عن أن العديد من النساء الفاعلات في

^{٥٤} تجمع اجتماعي يتم فيه مضع نبات القات وهو نبات مخدر غير قوي.
^{٥٥} انظر أيضاً شاكر و مرزوق م. حداد س (٢٠١١). أصوات قوية: المشاركة السياسية للمرأة اليمنية من الاحتجاج للمرحلة الانتقالية. خاصة صفحة ١١.

درنة «قد عملن مع اتحاد ١٧ فبراير حتى تحول بشكل ما لاتحاد نسائي.» بيد أن التهميش في الأحزاب السياسية يهدد بحصر عمل المرأة في مجموعة ضيقة من الأعمال الخيرية المقبولة. بينما تتم المفاوضات «الجادة» على يد آخرين. ويعكس هذه الحقيقة بحثٌ توصل إلى أن الرجال والنساء متشككون من قدرة المرأة على تمثيل مخاوفها وعلى النجاح في تحقيق المطالب السياسية.^{٥٦}

وذكرت النساء أنهن عندما نجحن انتخابياً في مصر وليبيا على قوائم أحزابهن أو مستقلات، واجهن حملات شرسة غالباً ما كانت بغرض التشهير، وأحياناً ما كانت تستخدم العنف. فقد روت ناشطة في قنا المصرية قصة امرأة ترشحت بانتخابات مجلس الشعب قائلة: «بدأ الناس في إلقاء الحجارة على منزلها. وشوهوا سمعتها قائلين إنها امرأة سيئة. وقالوا بأنها تستخدم ترشيحها للتغطية على سلوكها السيء وأنها تتلقى أموالاً من مصادر مشبوهة.»^{٥٧}

وبينما تم إلقاء اللوم على كل الأحزاب بسبب الأفعال التي أشرنا إليها آنفاً، أشارت النساء باليمن ومصر بشكل خاص إلى الأحزاب الإسلامية المهيمنة^{٥٨} لكونها تهاجم النساء المنتميات لأحزاب أخرى. أو المستقلات اللاتي يقفن في وجهها. أو النساء اللاتي تحاول التأثير بسياساتهن على الحكومة المحلية والوطنية بشكل شرس. وانتقدت المشاركات ادعاء الأحزاب الإسلامية الحق في تحديد الأمور التي تمثل السلوكيات الإسلامية الصحيحة. وكما تم توضيحه بالقسم الخاص بالتحرش. فإن قدرًا كبيرًا من اللغة المستخدمة في الهجوم على نشاط المرأة كأمر غير مقبول يصعب بصيغة دينية. إذ ادعت العديد من النساء بمجموعات التركيز أن الأحزاب الإسلامية شكلت بشكل متعمد هذا الاتجاه بتشويه مشاركة المرأة. جاعلين من أنفسهم، والكلمات لناشطة من تعز: «الآباء الروحانيين للدين. وللنساء وسلوكهن. إنهم يستترون بالدين ويطوعونه من أجل مصالحهم.» وبالمثل، ادعى قائد قبلي بمأرب أن حزب الإصلاح اليمني قد حول الدين إلى أداة سياسية لخدمة مصالحه واستخدمه لتشويه صورة النساء اللاتي كن يتحدن قراراته على المستوى المحلي.

وقد أثار بعض النساء في مصر مخاوف شبيهة. إذ وصفت إحدى المشاركات بقنا مخاوف بعض النساء من الإخوان المسلمين: «عامّة لا تستهدف التهديدات أحاد النساء. بل تستهدف حقوق المرأة ككل. ويخشى العديد من أنه إذا سيطر الإخوان المسلمين على البرلمان القادم^{٥٩}، فإنه سيتم إقرار العديد من التشريعات المناهضة لحقوق المرأة.» وادعت النساء اللاتي تمت محاورتهن بالقاهرة أن الإخوان المسلمين قد دربوا ودعموا العديد من الأفراد والجماعات الذين تحرشوا بالمحتجات. بينما أشارت العديد من النساء في الإسكندرية على وجه الخصوص إلى قيام الإخوان المسلمين بمهاجمة المتظاهرات، والتسبب في اضطرابات بالاجتماعات العامة، واستخدام الفيسبوك والوسائط الاجتماعية لنشر الشائعات عن منظمات حقوق المرأة.

بيد أنه من الضروري تسليط الضوء على أن الأحزاب الإسلامية في البلدان الثلاثة تعتبر إحدى أهم السبل المتاحة للمرأة لأن تكون فاعلة بالأنشطة السياسية والخيرية، ومع ذلك، فقد عكست المناقشات بمجموعات التركيز استقطابًا سياسيًا عميقًا. وقد سهلت الأحزاب الإسلامية بشكل أفضل من كثير من الأحزاب الأخرى على النساء المنتميات للحزب المشاركة ضمن حدودها. وهناك مناقشة حزبية داخلية قوية عن دور المرأة، مع وجود العديد من الرؤى المختلفة من رؤى ليبرالية إلى أخرى محافظة جدا.^{٦٠} وفي داخل حزب الإصلاح الإسلامي على سبيل المثال، يبدو أن القيادة منقسمة حول موضوع دمج المرأة وثمة وجهات نظر متنافسة حول ما إذا كان للمتحررين أم للمتشددين اليد العليا في الوقت الحالي. واعترفت ناشطات سياسيات من المنوفية بمصر أن أغلب النساء قد صوتن لحزب الإخوان المسلمين الحرة والعدالة وأن الحزب ناجح جدًا في تجنيد النساء الفاعلات على

^{٥٦} دوهرتي م، (٢٠١٢) «أعطينا تغييراً نستطيع أن نراه».

^{٥٧} وينفس جماعة التركيز، ناقشت المشاركات حالة امرأة أخرى من المجتمع نجحت في الانتخابات. برروا نجاحها بانتمائها لعائلة قديمة ومحترمة، وكانت معروفة بشكل جيد محلياً بسبب أعمالها الخيرية، كانت بعيدة المنال ولم يجزؤ أحد على التحديتها.

^{٥٨} ومن الجدير بالذكر أنه أثناء إجراء المحاورات (ما بين ديسمبر ٢٠١٢ ويناير ٢٠١٣)، كانت الأحزاب السياسية مهيمنة على عملية صنع القرار السياسي بمصر واليمن. كان حزب الحرية والعدالة بالسلطة بمصر، ومكنت مبادرة مجلس التعاون الخليجي حزب الإصلاح من ترسيخ قدمه كقوة مهيمنة سياسياً على المستوى المحلي والوطني. لذا يجب وضع الانتقادات الموجهة لهذه الأحزاب بنهميش المرأة في سياق دورها كقوة مهيمنة على العملية السياسية في البلدين بذلك الوقت.

^{٥٩} وكان من المقرر إجراء الانتخابات في ربيع ٢٠١٣ في وقت إجراء المحاورات.

^{٦٠} تفصيل ديناميكيات مشاركة المرأة بالأحزاب السياسية أمر معقد وليس موضوع هذا التقرير. للحصول على معلومات حول هذا الأمر ارجع لـ عبد اللطيف و، و أوتاوي م (٢٠٠٧) «النساء بالحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط النساء»، محمود س (٢٠٠٥) سياسة الشفقة: الإحياء الإسلامي والمسألة النسوية، وبيكهام، سبي ر (٢٠١٣)، الإخوان المسلمون: تطور حركة إسلامية.

المستوى المحلي ليكن عضوات بالحزب. ولا تزال المرأة ظاهرة وفاعلة ضمن الاحتجاجات المؤيدة لمرسي، على الرغم من مستويات العنف ضدها.

٢-٢ العمل في الحكومة المحلية

في ضوء الفراغ الأمني، الذي تناوله الفصل الأول، في أماكن عديدة في اليمن وليبيا والمناطق الريفية بمصر، تتدخل السلطات الدينية والقبلية لتوفير الحد الأدنى من الأمن. وبينما توفر هذه الأنظمة غير الرسمية خدمات يحتاجها المجتمع بشدة، فقد سبب وجودها باقعة من المشاكل، وليس أقلها التحديات التي تمثلها للنساء اللاتي يحاولن المشاركة في صناعة القرار محلياً ومعالجة المشكلات الأمنية التي يواجهنها.

”السياسة في قنا بيد القبائل والعائلات. تدعم العائلات الكبيرة مرشحيها الذكور لذلك يفوزون بالانتخابات، ولكن نفس هذه العائلات لا تدعم مرشحاتها من النساء.“
امرأة بقنا، مصر، ديسمبر ٢٠١٢

يمكن للقادة المحليين تحديد القضايا الملائمة وتلك ”الخارجة عن الحد“ لعمل المرأة فيها. ويمكنهم تهديد النساء اللاتي لهن رؤى تتحدى هؤلاء القادة. وفي اليمن، حيث يعتبر الدعم الدولي مصدراً مهماً للدخل المحلي، يمكن للتهديدات أن تصدر عن أشخاص أقوياء في المجتمع يسيسون الدعم ويسعون لتطويعه لأهدافهم الخاصة. حيث ذكرت امرأة من عدن أنشأت جمعية خيرية تساعد النازحين داخلياً مثلها قائلة: ”تم تصويري بدون علمي، وتم سرقة بطاقة هويتي، وتم تنزيل صور ابنتي من الفيسبوك، وواجهت تحرشات بالهاتف تهددني بأن أتوقف عن أعمال الخيرية وإلا فسيخطفون ابنتي. (...) لقد واجهنا تهديدات من أشخاص معروفين وأقوياء، وبمجرد توقفنا عن النشاط نتيجة للمضايقات، سيطروا هم على المشروع.“

وفي ليبيا تجلب الأنشطة السياسية أو أعمال حقوق الإنسان التي يتم النظر إليها على أنها من الممكن أن تكون مريحة لجماعات ”الثورة المضادة“، بما فيها الأعمال المتعلقة بحقوق المحتجزين، من الأشخاص النازحين داخلياً من تاورغاء^{١١} والأقليات الأخرى. تهديدات من قبل القابضين على السلطة المحلية ومجالس ”الحكام“، فإحدى النساء اللاتي كن في العينة الدراسية نُفيت من مجتمعها لدفاعها عن حقوق الإنسان في تاورغاء.

ورغم هذه التهديدات المباشرة، أعربت أغلب النساء اللاتي تمت محاورتهن عن درجة من الموافقة على دور القبائل وقادة المجتمع المحليين. كما بينت امرأة من سبها، ”لا يمكننا فعل أي شيء بخصوص هذا الأمر، هذا هو خيارنا الوحيد (لتوفير الأمن).“ وبالمثل أصرت امرأة من الزاوية على أن ”يعود الناس لعائلاتهم وقبائلهم لحل مشكلاتهم لأنه لا توجد شرطة ولا جيش، هذا هو السبيل الوحيد“ وبنفس الطريقة، يعتمد الكثير من اليمنيين على القانون العرفي جزئياً لأنه الآلية الوحيدة المتاحة لحل النزاع في منطقتهم، خاصة أن النساء ممنوعات تقريبا من اللجوء للمحاكم الرسمية، ويرجع ذلك القيود الاجتماعية بببئتهم، ومفاهيم الشرف، والمعدلات العالية للبطالة.^{١٢} في الواقع، قِيمَت النساء أثناء المشاورات في بعض الأماكن الآليات المحلية بشكل إيجابي كطريقة يمكن للنساء عبرها أن يشتركن في عملية صنع القرار، وتنبت معلمة شابة من سبها، على سبيل المثال، قائلة: ”لا يمكنني فعل أي شيء إن لم أكن بالمجلس المحلي، ولكن يمكنني تغيير العديد من الأشياء إذا تم انتخابي.“

بيد أن وصول النساء أو المجموعات الأخرى المهمشة إلى مناصب بهذه المؤسسات غير الرسمية هو في أفضل حالاته غير متساو، ولا يتم فهم المشكلات المتعلقة بسلامة المرأة بشكل جيد. وتعتبر الفرص المتاحة للمرأة للوصول للمؤسسات الأمنية غير الرسمية ضعيفة، وقد سلطت نساء عديدات الضوء على شعورهن بأنه يتم إزاحتهم عن القرارات التي تتخذها هيكل الحكم المحلية غير الرسمية.^{١٣}

^{١١} كانت تاورغاء مدينة يسكنها حوالي ٣٠٠٠٠ نسمة، معظمهم سود البشرة وينحدرون من عبيد سابقين، وقد زادت مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية أثناء حكم القذافي. كانت المدينة قاعدة أمامية لقوات القذافي أثناء حصار مصراتة واضطر أهلها للنزوح بعد سقوط النظام، ما زالت الجماعات المسلحة تفرض نزوحاً قسرياً على السكان السابقين لهذه المدينة.

^{١٢} المصدر السابق ذكره، الزوياني (٢٠١٢).

^{١٣} انظر على سبيل المثال بهادي ر (٢٠٠٧)، ”ورقة معلومات أساسية عن وصول النساء للهيئات القضائية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“، وعن اليمن، انظر أيضاً، منظمة العفو الدولية (٢٠٠٩) الجانب المظلم لليمن: ”التمييز والعنف ضد النساء والفتيات“، وبالإضافة لذلك فإن الاعتماد على أطراف متنازعة فيما بينها لتنفيذ القرارات في حالة من غياب توفير الأمن من الدولة يعني أن الوسطاء المحليين يواجهون ضغطاً قوياً من الطرف الأقوى. انظر: مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٣)، ”التجربة بالخطأ: العدالة في ليبيا ما بعد القذافي“

وكشفت المشاورات مع القادة المحليين عن هوة ضخمة بين مخاوف المرأة وما يظن أفراد السلطة المحلية أنها مخاوف المرأة، على سبيل المثال، في أحد نقاشات مجموعات التركيز، استمر رئيس إحدى منظمات التنمية المجتمعية في المجدلة خلال المناقشة قائلاً بأن النساء لا يواجهن أي نوع من العنف، وذلك رغم الادعاءات المضادة لكلامه التي ذكرتها نساء المجموعة.

وبالمثل في اليمن، لم يتمكن القادة المحليون عند سؤالهم عن تقييم المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المرأة من تحديد معظم المشكلات التي حددتها المرأة كشاغل رئيسي (تناولها الفصل الأول). وفي حين قام البعض فقط بتخمين خاطئ، قلل معظمهم من المخاطر التي تتعرض لها المرأة تماماً. مدعين أنهم واجهن مخاطر محدودة أو أنهن كن محميات من المخاطر بسبب حفاظ العادات والتقاليد على أمن النساء. يقول أحد قادة المجتمع في مأرب^{١٤}: «النساء محترمت في مجتمعنا ولم يتعرضن لأية مخاطر أمنية. لا يستطيع أحد أن يطلق الرصاص أو حتى أن يوجه بندقيته إلى امرأة». وبالمثل، وفي حين ذكرت الناشطات الهجوم على «الشرف والسمعة» كشاغل أمني أكثر من ثلاثين مرة في حلقات التركيز في تعز، تم ذكر هذا الهجوم ثلاث مرات فقط أثناء نقاش جماعة تركيز دار مع زعماء مجتمعيين ذكور في نفس المدينة.

وفي ليبيا لم يتم استكشاف هذه الاختلافات في الأولويات، ولكن كانت هناك هوة مماثلة (انظر المربع ١). فاشتك النساء في العديد من الأماكن من أن القادة المجتمعيين ليسوا راغبين في العمل معهن. على سبيل المثال، في بفرن، استنكرت إحدى النساء المترسبات لإحدى المنظمات غير الحكومية قائلة: «نحن نرسل دعوات لأعضاء المجالس المحلية^{١٥} للحضور لمحافلنا، ولكنهم لا يتعاملون معنا». وفي العديد من الأماكن في ليبيا أشارت العديد من النساء للتمثيل الضعيف للنساء بمجالس «الحكام» المنتخبة وغير المنتخبة وإقصائهن من المشاورات كأحد همومهن.

ومن شأن سلوكيات كهذه أن تديم المخاوف الأمنية للمرأة وتعزز من التحديات التي تواجهها. وحيث لا يرغب القادة المجتمعيون في مجرد الاعتراف بأن المرأة تواجه تهديدات خطيرة، فمن غير المحتمل أن تتمكن الآليات الرسمية وغير الرسمية التي يقودها هؤلاء القادة من حل مشكلات المرأة.

المربع ١: ليبيا: حكومة محلية يهيمن عليها الذكور، ومجتمع مدني تهيم عليه الإناث

بدأت النساء بشغف باستخدام المساحة المفتوحة حديثاً للعمل المدني بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي. وقد قدر العديد من الخبراء الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث أن النساء يشكلن أكثر من نصف العاملين في المجتمع المدني في ليبيا في الوقت الحالي. وتبدو المرأة ممثلة تمثيلاً جيداً في المجتمع المدني، ولكن تمثيلها ضعيف في مؤسسات الحكومة المحلية والوطنية، على الرغم من القرار الإيجابي باستخدام قوائم يكون فيها الذكور والنساء بالتناوب في انتخابات المؤتمر الوطني العام. هناك خطر يتمثل في أنه في حال استئناف الحكومة تقديم الخدمات للمواطنين سيتم تهميش المرأة بشكل أكبر.

نتيجة لذلك، هناك شاغل خاص بين مجموعات النساء من أن تمويل المجتمع المدني والاهتمام به قد توقف. قالت النساء اللاتي تمت محاورتهن بأن المجتمع المدني مسؤول عن بعض الأنشطة حالياً وأن الحكومة الليبية هي خير من يتولى جماعات المرأة، خاصة بشرق ليبيا، حيث كان الاستثمار ضعيفاً أيام حكم القذافي. تقول امرأة من درنة على سبيل المثال، «نحن نشعر أن علينا أن نتولى جميع المسؤوليات لأن الحكومة لا تقوم بذلك». ومع ذلك، فقد أوضحت المناقشات مع النساء أنه يجب السعي بحرص إلى إيجاد خدمات يسهل على المرأة الحصول عليها وتراعي الفروق بين الجنسين وفرض للعمل يوفرها المجتمع المدني ورؤية لدعم ودمج هذه المبادرات في نموذج مشاركة مع الحكومات المحلية، بدلاً من تغيير هذه الحكومات.

^{١٤} وبالمثل، ادعى رئيس أحد فروع اللجنة الوطنية للمرأة أن «النساء لا يتعرضن لأي اعتداء أو ضرر لأن المجتمع يحترم المرأة»
^{١٥} بسبب تأخير الانتخابات وتمير تشريع للمجالس المحلية، أغلب هذه الهيئات غير رسمية وتم إنشاؤها بدون انتخاب من مجموعة من الناس يسمون «بالحكام» والأعيان المحليين.

٣-٢ الانقسامات الطبقية والجيلية داخل الحركات النسائية

لا تتواجد الفجوات ما بين النساء والقادة المجتمعيين فحسب، لكنها تتواجد أيضا فيما بين جماعات النساء في صورة انقسامات طبقية وجيلية، وبين النساء الساكنات في المناطق الريفية والحضرية، وبين العاملات على المستوى المحلي والوطني. وبين الناشطات العلمانيات والإسلاميات. وفي حين أن هذه الانقسامات تعكس تنوعاً طبيعياً في تجارب النساء، فمن الممكن أن تزيد من ضعف المرأة وتعقيدات الوصول للسلطة واتخاذ القرار بالنسبة للنساء اللاتي يتأثرن أكثر بالمشكلات الأمنية الموجزة في الفصل الأول. لذا ثمة حاجة لرؤية ذات أبعاد متعددة للطرق التي ترى بها النساء المختلفة السلامة والأمن والمشاركة، لضمان عدم استهداف الاستجابات لأقلية من النساء.

وقد كان الاختلاف في رؤى المشكلات والحلول ما بين المراكز الحضرية والمدن الأصغر حجماً والمناطق الريفية حاضراً في البلدان الثلاثة، وقد تم ربطه بشكل وثيق باختلاف الأنشطة ما بين النخبة وعلى مستوى القاعدة الشعبية. فكانت الجريمة، على سبيل المثال، الشاغل الأكبر في المدن، بينما بدا الخوف من النزاعات المسلحة ما بين المجتمعات أو بين المجموعات المسلحة والحكومة ظاهراً في المناطق الريفية. وبالمثل، من حيث الردود، رأت النساء اليمنيات في المراكز الحضرية كتعز واعدن وصنعاء أن الإعلام والمظاهرات والمجتمع المدني والاستقلال السياسي طرق للتأثير على السياسة، وعلى العكس من ذلك مالت النساء في المناطق الريفية أو القبلية المحافظة، بالإضافة إلى النساء من المناطق الحضرية ذات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأدنى، إلى التركيز على أهمية العلاقات المجتمعية والأسرية كطريقة أساسية للتأثير على القرار، وتغيير آراء أفراد العائلة وأئمة المساجد والأفراد الآخرين المؤثرين محلياً.¹¹ تقول امرأة من أبين: "يجب على المرأة أن تبدأ بالعائلة عن طريق نشر الوعي بين أفرادها، ثم بين الأصدقاء والجيران. فكلما زادت قدرة المرأة على الإقناع زادت قدرتها على التأثير."

ونظراً للفجوات بين نساء الحضر والريف، تبقى حتماً وسائل التأثير والتغيير التي ذكرتها النساء في المناطق الريفية شبه مهملة، ولا يتم النظر لهؤلاء النساء كمشاركات فاعلات في تحسين الظروف المحلية، ولا يسمع المركز أصواتهن، بما في ذلك نساء ناشطات على المستوى الوطني. وتحدُّ المشكلات الأمنية ومشكلات السلامة التي تعيق حركة المرأة من قدرة النساء ذوات الخبرات المختلفة على التواصل مع بعضهن البعض، وتبادل الخبرات، والتخطيط لعمل مشترك.

وظهر أيضاً نقص التواصل بين نشطاء الحضر والريف، مضافاً إليه الانقسام الإقليمي. كشاغل أساسي للنساء في ليبيا، فقد أدى سقوط نظام القذافي إلى تزايد الاتحادات النسائية المحلية، وتحاول النساء الربط بين هذه الاتحادات المحلية التي تعتبر في مراحلها الأولى، ويشعرن بالسخط نتيجة التقييدات التي تفرضها عليهن المخاوف الأمنية ومصاعب التواصل المستمرة. ويرجع التقليل من شأن هذا الانقسام إلى حقيقة أن مجموعات التركيز في مدن مختلفة لم تتفق على من هم النساء اللاتي يمثلن أهمية على المستوى الوطني (إن وُجِدن أصلاً)، ولم تتمكن إلا من ذكر النساء اللاتي يعتقدن أنهن مهمات على المستوى المحلي فقط. ومع القدرة المحدودة على الحركة ونقص المساحة العامة للنقاش يتم ترجمة ذلك إلى مستويات ضعيفة من الوعي بمشاغل النساء الأخريات ليعني أن النساء القليلات اللاتي لهن قدرة نسبية على الوصول للسلطة لسن على وعي كافٍ بالأولويات الملحة للنشطاء على مستوى القاعدة الشعبية.

وربما يوضح هذا السبب الذي جعل العديد من النساء التي جرت محاورتهن في ليبيا يشعرون بأن النساء المشاركات بالسياسة الوطنية، وبالأخص العضوات بالمؤتمر الوطني العام الليبي، لا يمثلنهن، ولسن فعالات، ولا يتحدثن عما يشغل بال "المرأة العادية". وتقول ناشطة ليبية مسنة من زوارة في حديثها عن النساء العاملات بالسياسة الوطنية والمؤتمر الوطني العام: "لماذا لا يتحدثن؟ إنهن لا يقمن بوظيفتهن! على الأقل تكلمن عن المشكلات، واذكرن أسماءها."

كانت الفجوة الثانية الرئيسية التي ظهرت بين النساء المناقشات هي الفجوة الجيلية. تميل النساء الأكبر سناً ذوات شبكة العلاقات الواسعة والقادرات بشكل أفضل على الوصول

¹¹ كثيراً ما يكون لأنشطة المرأة اليمينية في المناطق القبلية والأكثر محافظة بالدائرة الخاصة تأثير كبير على المجال العام، على سبيل المثال، على الرغم من تقييدهن بالعادات المتصلبة والتقاليد مقارنة بالنساء في الأماكن الحضرية، لا تزال نساء مأرب يؤدين دوراً مهماً بالمجتمع. ويشمل الإسهام في منع النزاع ما بين القبائل وفي داخلها، وقد تعددت الطرق التي كانت فيها المرأة ظاهرة في حل النزاع ما بين مجتمعات القبائل. يمكن للنساء كبار السن المحترمات بشدة أن يتدخلن بالنزاع عن طريق تعرية أو قطع شعورهن أو ربط عقدة بأفئتهن ومن ثم إرساله إلى الأطراف المتنازعة. وترفض بعض النساء أن تصافح الرجال حتى يعلنوا وقف العنف. بعض هذه الفروق الدقيقة غير ظاهرة غير ظاهرة للنشطاء الحضريين والمناحيين العالميين العاملين بمناطق أقل محافظة بالدولة.

إلى مراكز صنع القرار إلى عدم الوعي ببعض المشكلات الأمنية الخطيرة التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء الأصغر سنًا. وفي بعض الحالات كن راضيات عن أنفسهن تجاه مشكلات مثل التحرش، والاعتداء الجنسي، والتشهير، إلا في حالة إقناع النساء الأصغر سنًا لهن بالتأثير المدمر لهذه التهديدات. كان هذا الانقسام الجيلي واضحًا بشكل قوي في ليبيا واليمن، ولكنه كان أكثر وضوحًا بمصر، حيث تضمن اختلافات واضحة في كيفية نظر النساء للأولويات قصيرة المدى. بينما أكدت النساء الأصغر سنًا المتأثرات بشكل كبير بانعدام الأمن والعنف القائم على دوافع سياسية على ضرورة الإصلاح الفوري للشرطة، وأجهزة المخابرات، وعلى سياسات أكثر شمولية. انشغلت النساء الأكبر سنًا بالاستقرار في حد ذاته، وملتفتة للتركيز على تشديد العقوبات على المجرمين، و«تفعيل» الشرطة، والتأكيد على وجود أسس سياسية تضمن حقوق النساء وتوفر فرصًا اقتصادية لهن. وقد ملن إلى عدم التأثر بشكل مباشر بالتحرش والعنف بالشارع، ورأين أن السبب الرئيسي لانعدام الأمن هو زيادة الجريمة.

ويسلط هذا الضوء على صراع أجيال واسع النطاق: تبحث النساء الأكبر سنًا عن الاستقرار في مقابل آراء تقدمها الشباب الصغيرات بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار طويل المدى إلا عن طريق المرور بمرحلة من الاضطراب للحصول على الحقوق والحريات. وفي حين يوجد الكثير من الاحترام والمشاعر الطيبة المتبادلة - لخبرة الناشطات كبيرات السن وللتوجهات والأفكار الجديدة للناشطات الشبابات - فقد أدت هذه الآراء المتعارضة إلى تحليلات متضاربة لما يجب أن يتم عمله وصعقت من التوجه للتنسيق بين الأجيال.

وأخيرًا، فإن الانقسامات السياسية تجعل من التنسيق حول مشكلات المرأة أمرًا صعبًا. فقد سلطت النساء بمجموعات التركيز في اليمن الضوء على أن النساء من الأحزاب السياسية المتعارضة كثيرًا ما كنَّ عنيفات ضد بعضهن البعض. كضرب وتخويف امرأة من فصيل سياسي على يد امرأة من فصيل سياسي آخر. تقول امرأة من تعز: «شجعت الأحزاب السياسية مواجهة النساء لنساء الأحزاب الأخرى. كثيرًا ما فعل حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم هذا من خلال حملات تشويه سمعة إعلامية، بينما استخدم تجمع الإصلاح (حزب إسلامي معارض) الفتوى والدين. وبسبب المحرمات الاجتماعية المتعلقة بعنف الرجال ضد النساء في الأماكن العامة، شجعت الأحزاب في بعض الأحيان عنف النساء ضد نساء أخريات لتخويفهن. وهكذا كانت النساء في بعض الأحيان في صدارة محاولات تحجيم النشاط النسائي. وقد ذكرت مجموعات التركيز الثلاث أن النساء يؤدين دورًا مهمًا في نقد النساء الأخريات لنشاطهن السياسي «غير الملائم». وبالنسبة لناشطة من المنيا فإن معظم النساء يعتبرن «أن الرجال في المقدمة على حسب تقديرهن». وثق النساء بشكل كبير في أن الرجال سيوفون بوعودهم الانتخابية وسيحمون مصالح من انتخبهم.

«لا تصوت النساء في قنا للنساء الأخريات. يعتقد العديدات منهن أن الرجال أقدر على تلبية كل الاحتياجات في المجتمع.»

امرأة من قنا، مصر، يناير ٢٠١٣

استجابات النساء

نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها النساء عندما يشاركن بشكل مباشر في السياسة، بكل من المؤسسات الرسمية على المستوى الوطني وغير الرسمية المتعلقة باتخاذ القرار محليا. فإن النشاط السياسي يعتبر مسعى خطير العواقب على النساء. والأكثر من ذلك، أن هناك مجموعة من العوائق المتعلقة بالأمن تصعب على النساء الوصول للمؤسسات، والتأثير على صناعة القرار، والمشاركة بالحياة العامة بشكل أوسع. وهناك عنصر من الحلقات المفرغة هنا: فوجود عوائق يسببها انعدام الأمن مجتمعة مع مؤسسات لا تراعي الفوارق ما بين الجنسين وفي بعض الأحيان تهمش المرأة بشكل متعمد. وأحزاب سياسية، وأجهزة أمنية يعني أن العملية السياسية لا تأخذ في حساباتها شواغل أمن المرأة، وتدعم وجود العوائق التي تواجهها. ويوجد انعدام الأمن ضغطا يدفع النساء إلى أن يكن سلبيات وينسحب من الفضاء العام وإلى أن ينظرن لأنفسهن ويتم رسم صورة لهن كضحايا. بيد أن العديد من النساء قد واجهن هذه التحديات وجهاً لوجه، وشهد انعدام الأمن الحالي زيادة مصاحبة للنشاط السياسي.

توجد في مصر حركة نسائية قوية وراسخة لها تاريخ يربو على القرن. وفي اليمن بالمثل حركة نسائية قوية وراسخة، وفي ليبيا أصبح هناك ازدهار في الجماعات النسائية منذ الثورة، حيث بدأت العديد من المدن إنشاء اتحادات نسائية عالية المستوى وأثبتت حضورا قويا للنساء في المجتمع المدني.

منذ عام ٢٠١١، بدأ عدد صغير من هذه المجموعات العمل بشكل خاص على حل مشكلات المرأة الأمنية، وبدأت مجموعات تركز على مشاركة المرأة السياسية بالتأكيد على أهمية السلامة والشواغل الأمنية كعائق أمام ظهور النساء ومشاركتهن بالسياسة العامة. وبدأت مبادرات أخرى باتخاذ إجراءات مباشرة لحماية حق المرأة في التظاهر السلمي والفضاء العام، بينما أوجدت المراحل الانتقالية في البلدان الثلاثة فرصا للمواطنين لبحث صناعة السياسات بالحكومة والمشاركة فيها. ويسعى المجتمع المدني ككل، بما فيه الجماعات النسائية، بشكل متزايد للتأثير على صناعة القرار فيما يخص المشكلات والتأكد من أن الجهات الأمنية مسؤولة ومستجيبة لحاجات المواطنين، وخاصة النساء.

يتناول هذا الفصل ما تفعله الناشطات لحل بعض المشكلات الأمنية التي تواجه النساء وخاصة الناشطات منهن. ويغطي الاستجابات المباشرة لحل مشكلة العنف، وانعدام الأمن، والجهود المبذولة للتأثير على السياسات المتعلقة بالمشكلات الأمنية الملحة، ومحاولات زيادة دور المرأة في توفير الأمن للمجتمعات. وعلى الرغم من أن رسم صورة كاملة لما تقوم به مئات المنظمات من مبادرات تستجيب للتحديات التي تمت مناقشتها أعلاه قد يتخطى نطاق هذا التقرير، إلا أن رسم معالم الخطوط العريضة للاستجابات والاستراتيجيات الناشئة أمر ضروري لاستكمال النقاش حول العوائق والتحديات حتى الآن.

٣- (١) الاستجابات الشعبية

وفي مواجهة انعدام الأمن - حيث يتم إعادة التفاوض على السلطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - بدأت الناشطات في مصر وليبيا واليمن مجموعة من المبادرات الشعبية لحماية أنفسهن والأخريات مما يهدد سلامتهن. وتم الجمع ما بين هذه المبادرات وحملات إعلامية وتوعوية قوية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي لزيادة الوعي بشواغل المرأة الأمنية.

فقد بدأ بمصر واليمن عدد من المبادرات لتوثيق أعداد الاعتداءات الجنسية والعنف الموجه للمرأة. وتعتمد المبادرات المصرية كـ «خريطة التحرش» و«شفت تحرش» (أي رأيت تحرشاً) على فكرة أن توثيق التحرش باستخدام تقنية الإنترنت والهاتف الخليوي «الجديدين» يمكن أن يساعد على زيادة الوعي.^{١٧} ويستخدم المتطوعون خرائط تفصيلية لحوادث التحرش المحلية، ويتحدثون مع الناس بالشارع عن التحرش الجنسي، ويتحدون الخرافات والقوالب النمطية، ويحاولون أن يقنعوا المجتمعات والعامّة بأن يتكلموا ويتخذوا إجراءات ضد التحرش الجنسي. وبدأت باليمن مبادرات مماثلة، كانت بعضها مطابقاً للتوجه المصري بشكل واضح، وأخرى تستجيب بشكل مستقل لمشكلات مشابهة (انظر المربع ٧ لمعلومات أكثر تفصيلاً عن إحدى المبادرات اليمنية).

وقد أصبح التحرش، والعنف الجنسي، وأنواع العنف الأخرى أمراً ظاهراً باستخدام طرق جديدة من خلال المبادرات، بالإضافة للقطات الفيديو التي سجلتها «الصحافة الشعبية» لحالات من التحرش والاعتداء، ومبادرات صحفية وعمل أفلام، على سبيل المثال، تعمل مبادرة لتجميع مقاطع الفيديو تسمى «مصريّين» على توثيق أحداث العنف ضد الرجال والنساء، وتعمل كأرشيف ومستودع للقطات الفيديو وتقوم بإنتاج الوثائقيات.^{١٨} وقد بدأ الجمع ما بين التمثيل البصري وزيادة الوعي حول موضوع التحرش بلقطات الفيديو التي تظهر هذه الأحداث الصادمة في كسر المواقف السائدة من الإنكار والأعذار التي تعتبر التحرش طبيعياً أو غير مؤذ، وكان هذا عاملاً رئيسياً في زيادة الوعي بملف هذه المشكلة وتشجيع النقاشات العامة عنها.

المربع ٧: حملة شوارع آمنة باليمن^{١٩}

بدأت حملة شوارع آمنة بعام ٢٠١١ لحل مشكلة التحرش الجنسي. تقول مؤسسة الحملة غيداء العبسي التي تؤمن بأن تشجيع النساء على الحديث عن تجاربهن سينشئ ضغطاً على صانعي القرار لإعطاء مزيد من الاهتمام لهذه المشكلة: «كان الناس في حالة من إنكار التحرش الجنسي في اليمن».

ووفقاً لمؤسسة أثر للتنمية، تعرض ٩٥ بالمائة من النساء اليمنيات للتحرش في مراحل مختلفة من حياتهن، وعلى الرغم من انتقاد هذا الرقم كرقم مبالغ فيه، تساعد حملة شوارع آمنة في الكشف عن أن التحرش في اليمن أكثر مما يعتقد أغلب اليمنيين. يتم تشجيع النساء على رواية تجاربهن مع التحرش الجنسي بدون معرفة هويتهم على صفحة فيسبوك ومدونة.

تقول غيداء إنه: «بعد نشر هذه القصص، بدأ أولئك الذين أنكروا في البداية تعرض النساء للتحرش، والذين قالوا بأن المرأة آمنة لأننا بلد مسلم، في الاعتقاد بأن هذه مشكلة خطيرة وفيها جزء من الحقيقة». ونشرت حملة شوارع آمنة في وقت قريب مقاطع فيديو على يوتيوب لزيادة الوعي واستخدمت أداة بالموقع الإلكتروني تدعى «خريطة تحرش» لمساعدة النساء على أن يبلغن بمكان وقوع التحرش بشكل لا يكشف هويتهم ويوضح انتشار التحرش في المناطق المختلفة.

ولهذه الحملة طموح أكبر: «حتى الآن استطعنا أن نصل إلى النساء في المناطق الحضرية، حيث الاتصال بالإنترنت متيسر، ولكننا نحتاج مزيداً من التمويل و لدعم الرجال من أجل الوصول للنساء في المناطق البعيدة والريفية، لكي نستطيع نقل أصوات عدد أكبر من النساء».

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمات حقوق الإنسان بمصر - كالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب، وسواها- على تحميل قوات الأمن والجماعات ذات العلاقة في الأحزاب السياسية المسؤولية، بما فيها مسؤولية العنف ضد المرأة، ويوثقون الانتهاكات ويدعمون الضحايا عبر تمكينهن من الحصول على خدمات طبية ونفسية وعن طريق دعاوى قضائية يرفعها أفراد وهيئات ضد ممارسات وسياسات معينة.

^{١٧} من أجل المزيد عن التحرش، انظر <http://harassmap.org>، ومن المنظمات الأخرى الفاعلة في هذا المجال (بنات مصر خط أحمر)، وولاد البلد، واسترجل، من أجل نظرة عامة انظر على سبيل المثال المرجع السابق ذكره، سمير د (٢٠١٢)

^{١٨} انظر على سبيل المثال <http://www.youtube.com/watch?v=j2kMzrFHT-Y>

^{١٩} معلومات تم جمعها من حوار أجرته منظمة سيفرولد، بصنعاء، في يونيو ٢٠١٢. لمعلومات أكثر عن حملة شوارع آمنة، ارجع ل تقارير مجلة جدلية (٢٠١٢)، «حملة الشوارع الآمنة باليمن»، وحملة شوارع آمنة (٢٠١٢) (<http://thesafeststreets.org>)

هذا العمل "الكلاسيكي" من حقوق الإنسان مهم لمساعدة الضحايا على الحصول على العدالة بقضاياهم الفردية. بينما يتم ربطها بالظاهرة الأوسع للتحرش المنهجي والإهمال والإساءة من قبل القوات الأمنية. وكما ذكر بالقسم الخاص بالتحرش، ١،٢، ترى العديد من الناشطات أنهن يتعرضن للتحرش كناشطات، وليس كنساء، ويمكن لحقوق الإنسان، لا حقوق المرأة. أن توجد تفاهما وأرضية مشتركة للنضال الجماعي مع زملائهم الذكور الذين يتعرضون أيضا للعنف بدافع سياسي.^{٧٠}

ويعتبر هذا أيضًا هو التوجه العام لحمالات مثل "لا للمحاكمات العسكرية"، وهي حملة ضد الممارسة الممنهجة للجيش المصري لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.^{٧١} ورغم أن المرأة أدت دورًا محوريًا بهذه الحملة، وكانت أهم الحالات التي تم التنارع بشأنها هي حالة سميرة إبراهيم (انظر المربع ٢). فهي لا تركز على المرأة فقط ولا تعبر عن رفضها للمحاكمات من حيث حقوق المرأة، ولا يعني هذا أن الحملات المماثلة عمياء عما يتعلق بالنوع الاجتماعي أو أنها يجب أن تكون كذلك، ولكنها تزيد المرأة قوة في كفاحها بشكل جزئي عن طريق إظهار العنف الموجه لهن في سياق معركة سياسية أوسع.

وفي ليبيا، وبدرجة أقل في اليمن، كانت زيادة الوعي مركزة بشكل أقل على جعل حالات التحرش الفردية ظاهرة، وبالنسبة للنساء بمجموعات التركيز، فإن غياب مبادرات كهذه في ليبيا يرجع بشكل جزئي إلى أن مشكلة التحرش أقل حضورًا وأقل ظهورًا، ولكنها ربما تعكس بيئة تفرض فيها المليشيات مفاهيم الشرف. ولكن يوجد العديد من المبادرات في ليبيا في طريقها لتحدي المسلمات الاجتماعية بأن العنف ضد المرأة مقبول وأنه يجب على النساء الامتناع عن النشاط السياسي.

ويعتبر منبر المرأة الليبية من أجل السلام، ومنندى المرأة الليبية، وصوت المرأة الليبية من بين أهم الجماعات التي ظهرت لزيادة الوعي حول هذا الموضوع في ليبيا، وبينما ركز منبر المرأة الليبية من أجل السلام على زيادة الوعي بتوفير الدعم لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من النساء، بما في ذلك مشكلة الاغتصاب بالغة الحساسية التي حدثت أثناء النزاع، يركز صوت المرأة الليبية بشكل أكبر على العنف الأسري. وبالإضافة لمجموعة واسعة من الأنشطة لـ "اليوم العالمي للحجاب البنفسجي"، وهي مبادرة إسلامية بدأت حديثًا ضد العنف الأسري، بدأت المنظمة حملة في يوليو ٢٠١٣، بالتعاون مع السلطات الدينية بدار الإفتاء الليبي. استخدمت الحملة اللافتات بالشوارع والإعلانات التلفزيونية والإذاعية لتقديم التحذيرات الدينية من العنف الأسري. وتعمل منظمة سيفرورد باليمن مع "مبادرة مجتمعي" لزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة في عدن و"مشروع انتخابات حجة" لزيادة الوعي بين النساء وصناع السياسات بمدينة حجة باليمن بالمشكلات الأمنية ومشكلات السلامة التي تواجه النساء عندما يرغبن في الترشح للانتخابات المحلية.

وبينما تتشارك البلدان الثلاثة في استراتيجيات زيادة الوعي، بدأت الجماعات في مصر باستخدام تدخلات مباشرة لوقف العنف ضد النساء، وكانت الجماعات المصرية فريدة في رغبتها في وقف أو منع التحرش الجنسي والاعتداءات مباشرة حين حدوثها؛ في المظاهرات وفي مناطق معينة تعتبر ذات خطورة عالية، عن طريق دوريات حراسة تقوم بها نساء ورجال. كمبادرة قوة ضد التحرش ومبادرة حراس التحريم^{٧٢} التي توفر أيضا الدعم للناجين. تقوم مبادرة قوة ضد التحرش التي بدأت في ميدان التحرير في نوفمبر ٢٠١٢ بالعديد من النشاطات في هذا الميدان، وتدير خطوطًا ساخنة تمكن النساء من الإبلاغ عن حالات التحرش، وتوفر دعماً طبياً وقانونياً ونفسياً للناجيات. وتؤدي المرأة دورًا محوريًا بجميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، تقول ريم لبيب، وهي إحدى ناشطات حركة ضد التحرش: "الحل أن لا نكتفي بأن يدافع عنا الرجال. يجب علينا أيضًا أن نشارك. أنا أعتقد أن هذه معركة المرأة"^{٧٣} وقد وثقت حركة ضد التحرش أيضًا اعتداءات على النساء باستخدام مقاطع فيديو على موقع يوتيوب مستخدمة الوسائط التقليدية والاجتماعية لزيادة الوعي بالمشكلة وعمل حملة ضد لوم الضحية، وكما ذكر في الفصل ١،٢، فإن العنف الجنسي بالقاهرة وميدان التحرير فريد في كثافته ويظهر كونه منهجيًا وله دوافع سياسية أكثر من أي مكان تم فيه الاستبيان. ولعله

^{٧٠} حداد س (٢٠١١)، "توكل كرمان - الاعتداء على ناشطة حقوق المرأة باليمن"

^{٧١} انظر: بدأت الحملة في فبراير ٢٠١١ بعد أيام من الإطاحة بمبارك، بدأ الجيش بشكل ممنهج استخدام المحاكمات العسكرية ضد المدنيين. في ٢٠١١ تم محاكمة أكثر من ١١٥٠ مدني أمام محكمة عسكرية، واستمرت ولكن بوتيرة منخفضة بشكل حاد في ظل حكم الرئيس مرسي، وتم استئناف المحاكمات العسكرية للمدنيين وبشكل حاد بعد ٣ يوليو ٢٠١٣.

^{٧٢} من أجل مبادرات أخرى عن التحرش الجنسي بمصر، ارجع لـ طلال و (٢٠١٣) "المبادرات المصرية تحشد ضد التحرش الجنسي".

^{٧٣} السرجاني س (٢٠١٢) "تقوم النساء معركة ضد الاعتداءات الجنسية الجماعية في مصر".

من المناسب القول إن هذا أدى إلى أكثر الاستجابات قوة من قبل النشاط لإعادة أمن المرأة في المناطق العامة.

لم تذكر العديد من النساء اللاتي تمت محاورتهن ملاجئ النساء كخيار للحماية، ويرجع ذلك جزئياً. كما ذكر أنفاً، إلى أن النساء اللاتي تمت محاورتهن لا يرين أن العنف الأسري والأنواع الأخرى من الإساءات "الخاصة" لها صلة بالمشاركة السياسية.^{٧٤} ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية قد أثارت مخاوف عن نقص الملاجئ التي يمكن أن تستضيف ضحايا العنف من النساء وتساعدن. من الممكن أن يبدو هذا كسبيل مهم للاستجابة، حيث إن معظم الضغط والعنف ضد الناشطات يأتي من المجتمعات والعائلات وخاصة في المجتمعات الريفية والأكثر محافظة، ومن المهم أن توفر هذه الملاجئ مساحات للنساء للهروب من ضغط كهذا عند الضرورة. والشكل المثالي لهذه الملاجئ هو أن تجمع بين كونها مكاناً آمناً، وأن تقدم فرصاً لتمكين المرأة وجعلها مستقلة. ففي اليمن على سبيل المثال، توفر منظمات كمنظمة الجمعية الألمانية للتعاون الدولي ومنظمات غير حكومية أخرى فرصاً للحصول على الوظائف وخدمات التمويل الصغيرة للنساء المحرومات في الملاجئ والسجون. وتقوم هذه المشاريع بمهمة لا تتجزأ هي دعم النساء للتخلص من التبعية وإعادة دمجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٢ التأثير على السياسة العامة

في مصر وليبيا واليمن، كما هو الحال في معظم الدول الأخرى، لا يُنظر إلى الأمن باعتباره "مشكلة من مشكلات المرأة". ومع ذلك فإن النساء اللاتي جرى أخذ آرائهن قد أعربن بشدة عن أن بإمكانهن لعب دور كبير في المناقشات المتعلقة بالأمن في المستقبل، بل وعليهن القيام بذلك.

وقد أشارت النسوة اللاتي أجريت معهن مقابلات في البلدان الثلاث إلى أن هناك علاقة ثنائية بين أمن المرأة وتأثيرها على اتخاذ القرار، وكما يناقش الفصل الثاني بالتفصيل، فقد أشارت إجابات العينة إلى أن المخاطر التي تهدد أمن المرأة تعتبر بمثابة عائق أمام مشاركتها في الحياة العامة، بما في ذلك قدرتها على التصويت في الانتخابات والترشح للمناصب والمشاركة في المظاهرات واللقاءات السياسية. علاوة على ذلك فقد أشارت الإجابات إلى أن غياب المرأة عن مواقع اتخاذ القرار يمثل عائقاً أمام مواجهة المخاوف المتعلقة بأمن المرأة، وعليه فإن العينة أيدت زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار كوسيلة لتحسين أمنها. بالإضافة إلى ذلك تشير الأبحاث إلى أن مشاركة المرأة في صياغة السياسة الأمنية يساهم في ضمان اتخاذ قرارات تواجه المخاوف المتعلقة بأمن المرأة وتحمي حقوقها، ومن ثم تساعد في إيجاد سلم دائم وشامل.^{٧٥}

الكويت والمشاركة الرسمية

بالرغم من تنامي الاهتمام بسماع آراء المرأة فيما يخص الشؤون الأمنية، فإن هذه الآراء لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت المرأة قادرة على الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار. ولهذا فإن النساء اللاتي استطلعن آراءهن من البلدان الثلاث قد أيدن بشدة وجود حصة مخصصة للمرأة في البرلمان وفي غيره من المؤسسات المنتخبة كخطوة هامة نحو ضمان سماع صوت المرأة عند صياغة السياسات الأمنية. ومع ذلك فإن بعض النساء قد حذرن من أن هذا التوجه قد يُسهّم في جعل دور المرأة شكلياً في المناصب العامة، وشددن على الحاجة إلى مساعدة المرأة في "الصعود إلى مواقع اتخاذ القرار"، على حد تعبير إحدى الناشطات المصريات من مدينة الإسكندرية.

وفي مصر فضّلت معظم المشاركات العودة إلى نظام الحصة الانتخابية - الذي ألغي في عام ٢٠١١ - للمرشحات من النساء في البرلمان. وفي حين شددن على أن الحصة يجب أن تفتن بمنافسة حقيقية على الأماكن في قوائم الأحزاب وبين الأحزاب بعضها البعض -

^{٧٤} بالرغم من ذلك فقد تم الربط في الاتجاه الآخر، كما ذكر في الفصل الأول، حيث تم الربط بين تظاهر النساء في الشارع كنشاط سياسي وبين مشاغل "خاصة" كالطلاق.

^{٧٥} انظر: مشروعات التعلم التعاوني لهيئة تطوير التعاونيات (٢٠١٢)، "المرأة والنوع الاجتماعي، وبناء السلام، هل تضيف الإسهامات شيئاً؟ تراغي أندرييني (٢٠٠٥)، "إسهامات المرأة في عمليات السلام: ماذا يخبرنا البحث الجديد؟"، الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي في عملية الأمن والسلام، المملكة المتحدة (٢٠١١)، عهد المشاركة.

وليس كما كان الحال في عهد حسني مبارك - فقد أعرب عن شعورهن بأن ضمان مشاركة المرأة من خلال الحصة هو إحدى الطرق التي تضمن أن يكون للمرأة كلمة في القضايا الحساسة بما فيها تلك القضايا المتعلقة بأمنها. ومع ذلك فقد شددت النساء في مصر أيضًا على أن الشروط المسبقة المطلوبة لكي يكون للمرأة تأثير حقيقي هي أكبر من مجرد تواجدها في الهيئات التشريعية الوطنية. كما شددن على أهمية اكتساب المرأة للخبرة في الحكومة المحلية والمناصب الحكومية المتوسطة. وأكدن على أن الدعم الفني والمالي للمرشحات، مثل الدعم الذي قدمته رابطة المرأة العربية ونظرة للدراسات النسوية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، يعتبر هامًا لتفعيل المشاركة.

وفي اليمن يبدو أن ديناميكيات مشاركة المرأة في الحياة السياسية قد تغيرت منذ الثورة^{٧٦} وقد أكدت النساء على أنهن نجحن في المشاركة بقوة في مؤتمر الحوار الوطني، وهي حقيقة تشير إلى أن المرأة في المناطق الحضرية تستطيع للمرة الأولى أن تلتقي بالرجال وتناقشهم وتنسق معهم في عدد صغير من الأماكن شبه العامة مثل المقاهي الراقية. كما تشير إلى الحضور والاهتمام والأهمية التي تحظى بها النساء المحتجات طوال فترة الثورة، حيث يُنظر إليهن كصاحبات إنجازات إيجابية. وبالرغم من أن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب سياسية كبرى لم يرتفع، فقد دعا المؤتمر الوطني للمرأة في مارس ٢٠١٢ إلى تخصيص حصة بنسبة ٣٠ بالمائة للنساء في جميع مؤسسات الدولة وفي جميع اللجان المتعلقة بمؤتمر الحوار الوطني^{٧٧}. وهذه الحصة يجري حاليًا النظر فيها في مؤتمر الحوار الوطني. إذ تجعل المزيد من النساء على اتصال بالسياسة ذات الطابع المؤسسي أكثر مما كان عليه الوضع في السابق. ومن المرجح أن يجيز مؤتمر الحوار الوطني حصة للمرأة في مجلس النواب. وأعربت معظم النساء في مجموعات التركيز^{٧٨} عن اعتقادهن بأن هذا أمر جيد، بالرغم من تحذير البعض من عدم انخراط النساء بشكلٍ كافٍ في القضايا الأمنية خاصة ما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني^{٧٩}. كما أشارت إحدى العاملات في منظمة غير حكومية وعضوة في مبادرة حقوق المرأة، حيث قالت: "تركز المجموعات النسائية في اليمن فقط على المشاركة السياسية دون التفكير في الأمن والسلامة ومدى ارتباط هذه القضايا ببعضها البعض. ولكن حتى مجرد السماح للمرأة بالتصويت لن يكون له فائدة كبيرة إذا لم تكن المرأة قادرة على مغادرة المنزل بسبب انعدام الأمن أو القلق الشديد من التهديدات التي تلحق بها جراء ممارستها لحقوقها".

وفي ليبيا أعربت الكثير من النساء اللاتي جرت مقابلاتهن عن شعورهن بأن التوجهات العامة نحو مشاركة المرأة تشهد تحسنًا لأفضل. تقول إحداهن من مصراته في ليبيا إن "المجتمع قد تغير وأصبح أكثر انفتاحًا". وهذه الزيادة في إمكانية المشاركة السياسية تبدو جلية في الأماكن التي تُعرف بأنها محافظة على وجه الخصوص مثل درنة. حيث أشارت إحدى النساء إلى أن خروج المرأة ومشاركتها في النقاشات والفعاليات "كان أمرًا مشينًا في الماضي - لكننا الآن نلقى تشجيعًا عليه!" وترى النساء أن هذا ينعكس في حقيقة اعتماد قوائم بين الذكور والإناث بالتناوب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة. مما أدى إلى انتخاب ٣٢ امرأة على مقاعد الأحزاب في حين نجحت امرأة واحدة في المنافسة على المقاعد المحجوزة للمستقلين. وبالرغم من وجود شكوك لدى معظم من شارك في مناقشات مجموعة التركيز حول أداء المرأة في البرلمان وصحتها في القضايا الأمنية وقدرتها على التعبير عن مخاوف النساء (انظر المناقشة الواردة في القسم ٢،٣). إلا إنهم قد رحبوا بهذا التطور باعتباره خطوة إيجابية.

وفي الدول الثلاث يبقى هناك تحدٍ يتمثل في "عزل" المشاركة النسائية، حيث يتم دفع النساء إلى قضايا تعتبر "قضايا المرأة" مثل الصحة والتعليم، أو يتم دفعها إلى أن تصبح نشطة في المؤسسات القائمة خصيصًا لمواجهة مشكلات المرأة مثل وزارات المرأة أو الأجهزة الوطنية للمرأة في مصر واليمن. وبالرغم من أن هذه الأجهزة قد بدأت الآن التفكير بشكل أكبر في المخاوف المتعلقة بأمن المرأة، حيث يعكف المجلس القومي للمرأة في مصر على إعداد قانون جديد لمواجهة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتتبنى اللجنة الوطنية للمرأة

^{٧٦} لمزيد من التفصيل في هذه النقطة، انظر شاكر و. مرزق م. حداد س (٢٠١٢). أصوات قوية، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، من الاحتياجات إلى المرحلة الانتقالية.

^{٧٧} توجد عضوة في البرلمان من بين ٣٠٠ عضو وامرأتان في مجلس الشيوخ من بين ١١١، وسفيرة إلى جانب ٥٦ سفيرًا من الرجال. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى اللجنة الوطنية للمرأة أحيانًا على أنها تعتمد بشكل مبالغ فيه على شخصيات بعينها، لا توجد نساء في المواقع القيادية الهامة في الأحزاب السياسية الكبرى. انظر هيرست م (٢٠١٢). "خارج ميدان التغيير: توسيع مشاركة المرأة اليمنية في الحياة العامة".

^{٧٨} خارج مجموعة التركيز، أشارت نتائج استطلاع للرأي أجري في عام ٢٠١٠ إلى أن ٤٥ بالمائة من الرجال و٥٩ بالمائة من النساء يؤيدون إقرار حصة من المقاعد البرلمانية للنساء. مركز الاستقصاء اليمني (٢٠١٠). ماذا يعرف اليمنيون عن البرلمان؟ معرفة ووعي الجمهور.

^{٧٩} يظهر هذا على سبيل المثال في التوصيات التي طرحها اللجنة الفرعية للأمن والدفاع في مؤتمر الحوار الوطني. لم يأت ذكر المرأة في توصياتهم في الجلسة العامة إلا فيما يتعلق بزيادة القدرة الاستيعابية لسجون النساء.

في اليمن سياسات تتعلق بأمن المرأة وسلامتها في مؤتمرها السنوي. ويعمل اتحاد نساء اليمن مع السجينات والشروطيات من النساء، وكل هذه تعتبر حتى الآن خطوات صغيرة مبدئية قد لا تجد أمامها فضاءً سياسيًا مفتوحًا.

المناصرة

وقد شددت النساء في مجموعات التركيز في الدول الثلاث على دور المجتمع المدني في ضمان أن تتمكن المهتمات من النساء (والرجال المهتمون) من داخل المجتمع المدني من التأثير على القرارات المتعلقة بهذه القضايا. وفي الواقع فقد أظهرت الأبحاث أن وجود حركة نسائية قوية ومستقلة ربما يعتبر العامل الأهم في التأثير على تبني الحكومات لسياسات تقدمية لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات.^{٨٠}

وفي ظل غياب الحصة بحث المرأة عن طرق مبتكرة لإيصال صوتها في السياسة الرسمية. «فؤادة ووتش» و«بهيبة يا مصر» هما مبادراتان تأسستا في عام ٢٠١٢ بهدف مراقبة أداء الحكومة فيما يتعلق بحقوق المرأة. كما أقامت «فؤادة ووتش» أيضًا برلمانيًا موازيًا لإعداد سياسات بديلة.^{٨١} وعلى نحو مماثل، فقد أقامت عدد من النساء اللاتي جرت مقابلاتهن في الإسكندرية «برلمانيًا نسائيًا» تجتمع فيه النساء قبل الجلسات البرلمانية المحلية ويناقشن القضايا المطروحة على جدول الأعمال، ويقمن بإرسال النتائج والتوصيات إلى البرلمان. إنها طريقة مبتكرة تقوم من خلالها النساء بمواجهة غياب الأماكن العامة وشبه العامة التي يمكن لهن فيها مناقشة مخاوفهن والتحدث في السياسة وتبادل الأفكار، والأهم من ذلك إعادة نتائج هذه المحادثات إلى العملية السياسية.

إلى جانب ذلك، هناك منظمات نسائية مصرية تبحث عن طرق تؤثر في السياسات من خلال إقامة التحالفات والدعوات وإعداد السياسات. ففي يونيو ٢٠١١، على سبيل المثال، تبنت خمسمائة من المنظمات غير الحكومية المصرية ميثاق المرأة المصرية الذي يلخص المطالب الاجتماعية والسياسية للمرأة المصرية. وبالرغم من تجميع ما يزيد عن نصف مليون توقيع، فقد تجاهل المجلس العسكري هذه التوقيعات وتجاهلتها بعده الحكومة التي قادها حزب الحرية والعدالة، مما شجع على تكوين اتحادات جديدة للمنظمات مثل الاتحاد النسائي المصري الذي يضم ما يزيد عن مائة منظمة غير حكومية نسائية.^{٨٢} وسعيًا إلى إحداث تأثير من خلال الأرقام، قامت هذه المجموعات الاتحادية الجديدة بتجميع التماسات جماعية تتضمن كسب التأييد وممارسة الضغط. وتسعى مجموعات أخرى إلى إظهار المخاوف المتعلقة بأمن المرأة وبناء قاعدة للأدلة والمعلومات. على سبيل المثال تجري منظمة نظرة للدراسات النسوية سلسلة من المشروعات البحثية حول المخاوف المتعلقة بأمن المرأة وزيادة الوعي وتشجيع المزيد من المجموعات النسائية على معرفة أهمية القضايا الأمنية بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة.

وفي ليبيا تعتبر أنشطة التأييد والضغط على المؤتمر الوطني العام جانبًا هامًا من استجابة المرأة للتحديات الأمنية. فالى جانب تقديم إحاطات إلى أعضاء البرلمان، تعمل مجموعات مثل منبر المرأة الليبية من أجل السلام على تغيير القوانين من أجل «ضمان حماية الفئات الضعيفة من الأطفال والنساء والرجال».^{٨٣} على النقيض من ذلك فإن إدراج شخصيات بارزة من المجتمع المدني في مؤتمر الحوار الوطني في اليمن يعني أن معظم الأنشطة النسائية في اليمن يجري الآن توجيهها مباشرة عبر قنوات رسمية وعبر عملية الحوار نفسها.

ومن أدوات التأييد التي تزداد أهمية في اليمن وليبيا، ولكنها ليست كذلك حاليًا في مصر، استخدام الأطر السياسية الدولية التي تتعامل بشكل خاص مع أمن المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. وفي مصر، وإلى حد أقل في ليبيا واليمن، استطاعت المجموعات النسائية أن تجتاز بعناية العراقيل التي وضعتها الجهات السياسية الفاعلة محليًا من أجل الترويج لهذه الوثائق الدولية على أنها معادية للإسلام.^{٨٤} إلى جانب ذلك فإن استخدام هذه الاتفاقيات قد يسبب خلطًا للأفراد على المستوى المحلي، نظرًا لأنهم قد لا يكونون على علم بأحكامها.

^{٨٠} هتون إم وويلدون إس إل (٢٠١٢). «الأصول المدنية لتغيير السياسة التقدمية: مكافحة العنف ضد المرأة من منظور عالمي، ١٩٧٥-٢٠٠٥».

^{٨١} مقابلة مع ناشطات في مجال حقوق المرأة في القاهرة، يوليو ٢٠١٣.

^{٨٢} بلحاج آر إم، وبارسينجا أ (٢٠١٣) «رغبات ومطالب وأولويات المنظمات النسائية الوطنية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

^{٨٣} المرجع السابق.

^{٨٤} انظر على سبيل المثال كينجسلي بي (٢٠١٣ أ). «الموقف العنيف للإخوان المسلمين ضد إعلان الأمم المتحدة لحقوق المرأة» و ليبيا هيرالد (٢٠١٣). «المفتي العام يدين تقرير الأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة».

وقد لا يشعرون أن مخاوفهم مطروحة بالفعل في فئات هذه الاتفاقيات، وكثيرًا ما يشعرون بأن تحديد أولويات التغييرات في التشريعات الوطنية لجعلها متماشية رسميًا مع الالتزامات الدولية ليس له إلا أثر محدود على الأداء الفعلي للمؤسسات وواقعها اليومي.

وفي اليمن وليبيا يستخدم عدد من المجموعات النسائية موثيق مثل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (انظر الملحق "أ") أدناه للاطلاع على نظرة عامة عن مستندات وأطر السياسة الدولية ذات الصلة) للضغط على الحكومة وعلى المؤسسات الدولية من أجل احترام المسؤوليات المنوطة بها. على سبيل المثال، استعانت مبادرات شبابية ومجموعات نسائية مثل "منظمة وجود للأمن الإنساني" بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المماثلة له للدفاع عن مشاركة المرأة في العملية الانتقالية في اليمن، وأصررت على أن يلتقي جمال بن عمر، المندوب الخاص للأمم المتحدة، بالمجموعات والمنظمات النسائية لكي تكون هناك حصة للمرأة في مؤتمر الحوار الوطني. وذكرت بأن الحكومة اليمنية وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الجهات المانحة الداعمة لإصلاح القطاع الأمني في اليمن بحاجة إلى التشاور مع المرأة، وعلى نحو مماثل، استعانت مجموعات مثل منظمتي "معًا نبنيها" و"النور" في ليبيا بأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لدفع بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا نحو الأخذ بوجهات نظر المرأة حول الأمن والمرحلة الانتقالية بشكل أوسع وتشجيع الحكومة الليبية على التعاون بصورة أكثر منهجية مع النساء.^{٨٥}

إن وضع النشاط النسائي في إطار هذه الاتفاقيات يمكن أن يتيح فرصًا لتذكير المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والحكومات الوطنية بمسؤولياتها خاصة في المفاوضات السياسية وإصلاح القطاع الأمني. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي إلى تعاضم الهوية بين النشاط النخبوي وبين المبادرات الشعبية إذا لم تُستخدم بحرص. ففي العديد من الدول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمكنت المرأة بنجاح من الدفع باتجاه إعداد خطط عمل وطنية عن المرأة والسلام والأمن، مما يوفر آلية للشفافية والمساءلة يمكن للنشطاء استغلالها للدفع نحو تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشكل أسرع وأكثر فاعلية؛ وهو توجه يمكن الأخذ به في مصر وليبيا واليمن.^{٨٦}

ولم تتضمن المشاورات توجهات الحكومات الغربية في مواجهة المخاوف المتعلقة بأمن المرأة وسلامتها، ومع ذلك فقد أبرزت المحادثات التي أجريت مع الناشطات أن هناك ميلًا من جانب الجهات المانحة للتعامل مع مبادرات وبرامج مكافحة العنف ضد المرأة بشكل مستقل عن الدعم المقدم للقطاع الأمني بشكل عام، وكذلك التعامل مع هذه المبادرات على أنها منفصلة عن الأمن الثنائي والتعاون في مكافحة الإرهاب، وهو ما يمثل إشكالية لأنه يشجع المانحين والشركاء المعنيين بالتنفيذ على الفصل بين المخاوف المتعلقة بأمن المرأة وبين الظروف السياسية بشكل عام، كما يسمح لتدخلات في إصلاح القطاع الأمني لا تراعي الفوارق بين الجنسين ولا تضع ضمن أولوياتها إدماج النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، فهناك توتر بين البرامج الهادفة إلى دعم عمليات إصلاح الأجهزة الأمنية والتعاون الثنائي على المستوى التنفيذي الذي يعتمد على تفادي أي إخلال بعلاقات العمل الراسخة والوضع الراهن.

^{٨٥} أمثلة من مقابلات أجريت في يونيو ٢٠١٣. يظهر استخدام القرار رقم ١٣٢٥ أيضًا في أنشطة نسائية أخرى. انظر: الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (٢٠١٢)، "تقرير نتائج المشاورات الوطنية".

^{٨٦} في وقت كتابة هذا البحث كانت هناك ٤٢ خطة عمل وطنية قائمة، للاطلاع على قائمة حديثة، قم بزيارة: <http://www.peacewomen.org/naps/list-of-naps>.

المربع ٨: شبكة «صوتنا قوتنا»

هذا التقرير جزء من مشروع أوسع لمنظمة سيفرورد يهدف إلى تعزيز صوت المرأة في مصر وليبيا واليمن. ومن الجوانب الهامة لهذا شبكة «صوتنا قوتنا» التي تجمع بين منظمات نسائية فاعلية على المستويين الوطني والمحلي في البلدان الثلاثة لمساندتها في تشكيل التحالفات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة عن النجاحات والإخفاقات.^{٨٧}

وقد اختير المشاركون والمشاركات أوليا في الشبكة ليمثلوا مجموعة واسعة من المنظمات من محافظات مختلفة وخاصة من يمثلون أجيالا مختلفة، ومعظمهم من خارج مدن العاصمة ممن بدأوا في المشاركة في قضايا الأمن. وتعمل الشبكة على تسهيل تبادل الآراء والخبرات على المستوى الإقليمي وتدعم التعاون في مشكلات الأمن والسلامة التي تواجهها المرأة في كل من مصر وليبيا واليمن. ومن ثم فإن الشبكة تساهم في التغلب على بعض الفجوات داخل الحركة النسائية (انظر ٢،٣). ويجدر بالذكر أن الشبكة مفتوحة للجميع.

ومن بين المبادرات وأنشطة التعاون الجديدة داخل الشبكة العمل المشترك من قبل المنظمين الليبيين «معًا نبنها» و«النور» في استغلال قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وحملة توعية مدعومة بالفيديوهات ضد التحرش الجنسي انطلقت بالتعاون المشترك بين ناشطين من اليمن ومصر. وقد بدأت إحدى المنظمات الأعضاء في الشبكة وهي منظمة «صوت المرأة الليبية» حملة كبيرة لمكافحة العنف ضد المرأة، بينما قامت المنظمة الشريكة في مصر، «تحالف المرأة العربية»، بدور فاعل في الدعوة إلى إعداد مشروع قانون جديد ضد التحرش الجنسي إلى جانب مبادرة من وزارة الداخلية المصرية لتشكيل فرقة عمل داخل الشركة لمواجهة العنف الجنسي ضد المرأة.

أعربت معظم إجابات العينة في البلدان الثلاثة عن الشعور بأن إشراك المرأة في عملية تقديم الخدمات الأمنية وزيادة عدد النساء العاملات في الشرطة وفي الجيش سيساهم في مواجهة المخاوف المتعلقة بأمن المرأة، بالرغم من تشديد الإجابات على أهمية الإصلاح الجذري والفرعي للقطاع الأمني.

«نحن بحاجة إلى المرأة في الجيش والشرطة... نحتاج إلى المرأة في مراكز الشرطة لنطلب منها المساعدة ونحتاج إلى المرأة في الجيش كجندية وطبيبة وممرضة. تستطيع المرأة أن تعمل في أية وظيفة»^{٨٨}

مدرسة من سيها، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢.

وأعربت العديد من النساء عن اعتقادهن بأن الأفضل أن تكون هناك شريات ليتسنى لهن إبلاغهن بالجرائم لا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والتحرش، وأن الشريات على الأرجح سيتعاملن مع مخاوفهن بشكل أكثر جدية. وفي اليمن تشير الأبحاث إلى أن أقل من ٦ بالمائة من النساء على استعداد للذهاب بمفردهن إلى مركز شرطة للإبلاغ عن جريمة، في حين أن ٤٤ بالمائة يمكن أن يقمن بذلك إذا علمن بوجود وحدة للنساء في أقرب مركز شرطة.^{٨٩} وبالمثل، ففي مصر تعتبر المخاوف المرتبطة بالسمنة والمخاوف المتعلقة بكيفية تجاوب الشرطة مع الاعتداء المبلغ الأسباب الكبرى التي تمنع المرأة من الإبلاغ عن التحرش.^{٩٠} وكما توضح إحدى الشابات من مجموعة تركيز بمحافظة المنوفية: «كيف يمكن أن أفهم أمام رجل الشرطة وأقول له إن هذا الرجل فعل كذا وكذا ولمس هذا الجزء من جسدي؟ كيف ستقبل عائلتي ذلك؟» إن مخاوفها من الإبلاغ عن هذه الجرائم أمام شرطي ذكر أعربت عنها أيضًا نساء أخريات، وقالت النساء اللاتي جرت مناقشتهم بأن هذا العائق يمكن التقليل منه عن طريق زيادة أعداد الشرطة من النساء. وعموما، ترى معظم المشاركات من البلدان الثلاثة أن زيادة دور المرأة في تقديم الخدمات الأمنية يعتبر جزءًا مهمًا من أي حل لهذه المشكلة. وكما صرحت إحدى النساء من بفرن في ليبيا، فلنكي تتمكن من الإبلاغ عن التحرش والاعتداء الجنسي وللتغلب على القيود المفروضة على تحدث المرأة إلى الرجل وحدها، «يجب أن تكون هناك امرأة دائمًا لتتوجه إليها»^{٩١}.

^{٨٧} انظر ملخصات اجتماعات منظمة سيفرورد على المستوى الإقليمي التي عُقدت حتى اليوم، منظمة سيفرورد (٢٠١٣)، «صوتنا قوتنا: التوضيحات والدروس المستفادة من اجتماع تواصل عُقد بين يومي ٢٥-٢٨ مارس ٢٠١٣ في القاهرة، مصر» ومنظمة سيفرورد (٢٠١٣)، «المرأة والأمن والمشاركة، ملخص اجتماع المائدة المستديرة لمناقشة السياسات التي عُقدت في ٢٧ مارس ٢٠١٣ في القاهرة، مصر».

^{٨٨} العمل المذكور، مركز الاستقصاء اليمني (٢٠١٣)، ص. ١٧. انظر أيضًا البحث العام الذي يشير إلى أن المرأة تميل أكثر إلى إبلاغ الشرطة بحالات العنف الجنسي في الدول التي يوجد بها عدد أكبر من ضابطات الشرطة، وانظر منظمة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠١١)، التقدم الذي حققته المرأة عالميًا ٢٠١١-٢٠١٢، السعي نحو العدالة، ص. ٥٩.

^{٨٩} المرجع المذكور، الديب ب (٢٠١٣)، ذكرت المجلات من النساء أن الأسباب التالية هي التي تحول دون طلب المساعدة من الشرطة بعد وقوع التحرش: الخوف على السمعة (٢٤،١)، قلة الوعي بالقوانين التي تعاقب على التحرش (١٢،٢)، المخاوف بشأن عدم تصديق الشرطة لادعاءات التحرش (١٠،٢)، والمخاوف من مواجهة تحرش مماثل من أفراد الشرطة أنفسهم (٨،٧).

^{٩٠} اختلاف الفهم للدور المناسبة للمرأة داخل جهاز الشرطة، تعتقد بعض النساء أن المرأة يجب أن يقتصر عملها على أدوار محددة، مثل التعامل مع العنف الجنسي أو تفتيش النساء في المطارات، بينما تقول أخريات إن قدرتهن على الإسهام أكبر من ذلك بكثير.

وفي مصر، وبعد مناصرة قامت بها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة، خصص وزير الداخلية مؤخرًا وحدة شرطة خاصة مكونة من النساء فقط لمواجهة التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.^{٩١} وفي حديث للصحافة المصرية أوضحت شرطة مصر ربيعة المستوى عن السبب وراء ذلك في كلمات تشبه كثيرًا تلك التي عبرت عنها مناقشات مجموعة التركيز: "ترفض الكثير من الفتيات الإبلاغ عن التحرش، وهناك الكثير من الشابات والنساء اللاتي يواجهن مقاومة من عائلاتهن عند البحث عن حقوقهن... نحن نساعد الضحية في مواجهة الظرف النفسي الصعب الذي تمر به، ونحاول أن نشعرها بأنها ليست مخطئة وأنه يجب أن تتصرف في المجتمع باعتبارها شخصًا وقع ضحية لجريمة وليس كشخص يشعر بالعار".^{٩٢}

ومع ذلك فإن زيادة عدد الشرطيات من النساء ليس دواءً سحريًا لهذه المشكلة، فوجود وحدات متخصصة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات قد يكون خطوة ناجحة، ولكن هناك خطر يتمثل في أن تتخلى الجهات الأخرى في الشرطة عن مسؤوليتها في مواجهة هذه المشكلات، وكثيرًا ما تفتقر هذه الوحدات الخاصة إلى العدد الكافي من الموارد البشرية والمادية وأنظمة الإحالة وخدمات الدعم الطبي والنفسي.^{٩٣} ففي مصر على سبيل المثال، يقتصر عدد الوحدة الجديدة على ١٠ ضابطات يعملن في القاهرة، ولوحظ غيابهن خلال أحداث العنف التي وقعت مؤخرًا ضد النساء، ومنها ما وقع خلال احتجاجات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث أبلغت حركة "قوة ضد التحرش الجنسي" عن وقوع أكثر من ست وأربعين حالة تحرش جماعي في ميدان التحرير.^{٩٤} كما أن هناك احتمالية ألا يتم دعم هذه الوحدات المتخصصة بجهود تكميلية لزيادة توظيف النساء واستمرارية عملهن وحصولهن على ترفيات على مستوى فرقة الشرطة، بالإضافة إلى التحديات المتمثلة في تقبل المجتمع بشكل عام للشرطة من الإناث.

علاوة على ذلك، وفي حين تميل النساء إلى الإبلاغ عن الجرائم إذا كانت هناك شرطة تتحدث إليهن، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن يتم التعامل مع الحالة بشكل فعال. ومن المهم جدًا وجود التدريب والخبرة في تسجيل وقائع العنف ضد النساء والفتيات والتحقق فيها والتعامل مع النساء المبلغات عن هذه الوقائع بحساسية وسرية. وقد شددت الناشطات الشابات في مصر على أن ميل المرأة إلى الإبلاغ عن التحرش لدى شرطة من النساء يعكس الحرج الذي يحيط بهذه الأمور، وأن جزءًا من الحل طويل الأمد يتمثل في كسر هذا المحظور حتى تشعر النساء بمزيد من الارتياح عند الإبلاغ عن التحرش لدى كل من النساء والرجال.

وفي دراسات أجريت مؤخرًا لاستطلاع وجهات النظر في اليمن، تبين أن رجال الشرطة لا يزالون يعتقدون بأن العنف ضد النساء والفتيات هو شأن يخص العائلة وليس أمرًا يمكن أن تتدخل فيه الأجهزة الأمنية الرسمية.^{٩٥} وهذا الموقف له صدى في تجارب مرت بها نساء في مصر حين أبلغن عن أمور تتعلق بالعنف الأسري والجنسي لدى مراكز الشرطة، ولم يتم التعامل مع هذه البلاغات بجدية، بل اتهمت النساء بأنهن السبب وراء ذلك، وبناء على ذلك، وكما يقول أحد محامي حقوق الإنسان في مجموعة التركيز بالقاهرة: "يجب أن يتلقى الشرطيون من الرجال والنساء تدريبًا عن الإبلاغ عن العنف والتحرش الجنسي بشكل سليم، وتوجيه الأسئلة المناسبة وتناول جميع الجوانب، وإلا فلن يتم القبض على أحد أو معاقبته وستظل العملية بأكملها هزلية". إضافة إلى ذلك، وكما نوضح خلال الدراسة، يعتبر ضمان وجود مستويات ملائمة من المساءلة أمرًا مشجعًا أيضًا على وجود تجاوب أكثر اتساقًا من جانب الشرطة وتجاوب مناسب كذلك من خارج الشرطة، مثل تدريب العاملين في الخدمات الطبية الأولية لكي يتعاملوا بحساسية مع علامات العنف الجنسي عند التعامل مع الإصابات التي تبدو روتينية أو مع حالات الحمل، وهو ما يجب أن يكون جزءًا من أي حل.

^{٩١} الإندبننت المصرية (٢٠١٣)، "وحدة شرطة نسائية خاصة لمكافحة العنف ضد المرأة".

^{٩٢} مقتطف من مقابلة مع الكابتن رباب عادل لطيف موجودة على الرابط، <http://www.youtube.com/watch?v=B8vXuqzBa5I>. انظر أيضًا الإندبننت المصرية (٢٠١٣).

^{٩٣} وزارة التنمية الدولية (فريتا)، "نظرية التغيير لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات من خلال برنامج الأمن والعدالة". هناك أيضًا مشكلة عند توظيف النساء في قوات الأمن حيث يواجهن معارضة من عائلاتهن ومن المجتمع ككل، فيما يخص اليمن انظر: المرجع المذكور مركز الاستقصاء اليمني (٢٠١٣)، ص. ١٩-٧٢، انظر أيضًا: بي بي سي الإخبارية (٢٠٠٧)، "المرأة اليمنية تشارك في محاربة الإرهاب"، ١٠ أبريل، في ليبيا، تأتي معارضة وجود النساء في قوات الأمن أحيانًا في إطار رد الفعل على السياسة التي اتبعت في عهد القذافي حيث كان يجتد النساء في قوات الأمن، وإنشائه لكليات شرطة وعسكرية مكونة من النساء فقط، وهو ما يدعو إلى رفضها لارتباطها بذلك العهد، ووكر كارينز جي (٢٠١٢)، "التحول في القطاع الأمني في المراحل الانتقالية العربية: العمل من أجل التغيير - ورقة معلومات أساسية بحثية حول ليبيا"، ص. ٨.

^{٩٤} العمل في مكافحة التحرش الجنسي (٢٠١٣)، "تقرير صحفي حول الاعتداءات الجنسية الجماعية التي أبلغت بها حركة "قوة ضد التحرش الجنسي" خلال مظاهرات الثلاثين من يونيو".

^{٩٥} لمزيد من المعلومات، راجع المرجع المذكور، هاينز إم سي. أحمد س (٢٠١٣).

المربع ٩: المرأة ونزع السلاح

لا يقتصر دور المرأة في تقديم الخدمات الأمنية على عملها كشرطية. بل تستطيع المرأة أن تلعب دورًا على جميع المستويات بما في ذلك المبادرة المجتمعية، ويجب عليها ذلك. ففي ليبيا لعبت المرأة دورًا هامًا في التشجيع على نزع السلاح.

«كان زوجي يمتلك آر بي جي، فقلت له: إذا لم تسلمه إلى الشرطة أو الجيش فسأقوم بذلك بنفسي. وفي اليوم التالي قام بتسليمه»
امرأة من مصراتة، ليبيا، ديسمبر ٢٠١٢

وقد وافقت معظم النساء اللاتي جرت مناقشتهم في أنحاء ليبيا على أن أهم شيء يمكن للحكومة أن تقوم به لتحسين أمنهن هو جمع الأسلحة ونزع السلاح وحل الميليشيات وجعلها تحت قيادة موحدة، ولم يؤيد بقاء الأسلحة في أيدي الجهات الخاصة إلا عدد قليل من الأصوات.

وقادت النساء مظاهرات في بنغازي تنادي بنزع أسلحة الجماعات المسلحة في المدينة بعد مقتل المواطنين الأمريكيين الأربعة بمن فيهم السفير الأمريكي، وساعدن في الحشد لمظاهرات ٢١ سبتمبر ٢٠١٢ التي أدت إلى انسحاب ميليشيات إسلامية كبيرة من بنغازي.^{٩١} وكشفت مجموعات تركيز في ليبيا أيضًا عن أن بعض النساء قد لعبن دورًا أساسيًا في التأثير على الرجال في عائلاتهم من أجل التخلي عن أسلحتهم، وذكرن قصصًا عديدة كذلك المذكورة آنفًا حول نجاح النساء في حث أفراد العائلة على تسليم أسلحتهم إلى الجيش. وفي معظم مناقشات مجموعات التركيز، أكدت واحدة أو أكثر من المشاركات، مثل معلمة شابة من يفرن قالت «نحن النساء نحتاج إلى أن نتحدث إلى الناس حول تسليم أسلحتهم».

وتشير هذه النتائج إلى أن مبادرات نزع السلاح سوف تستفيد من معارضة النساء للانتشار غير المنضبط للأسلحة وقدرتهن في التأثير على الرجال في عائلاتهم كي يتخلوا عن السلاح، وبما أن النساء في مصر واليمن قد أعربن أيضًا عن مخاوفهن من انتشار الأسلحة الصغيرة، فقد يكون هذا أيضًا فرصة تساهم المرأة من خلالها في إحداث التغيير.

علاوة على ذلك، وكما أشارت النساء اللاتي جرت مقابلتهن في البلدان الثلاثة دون تردد، فإن ارتفاع مستويات عدم الثقة في الشرطة بشكل عام قد يحدو بالمرأة إلى أن تثق في شرطية من جنسها أكثر من ثقتها في رجل شرطة، لكن يظل لديهن بشكل عام عدم ثقة في الشرطة (تم تناول هذه النقطة في القسم ١،٣). وكما أوضحت ناشطة شابة من القاهرة: «الشرطيات من النساء قد يكن أكثر عنفًا من الرجال لأنه لا ينظر إليه على أنه تحرش. النساء العاملات في المؤسسات الأمنية هن أيضًا متواطئات في الاعتداء الممنهج، ليس لدي أمل في أن تتعامل الدولة مع هذه المشكلات. يجب أن تتم إعادة هيكلة الشرطة، وهو ما قد يتضمن النظر في كيفية التعامل مع التحرش».

ففي الحالات التي تكون فيها قوات الأمن مسبسة إلى حد كبير أو تأتيتها أوامر من القيادة السياسية لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو تجاهلها، أو إذا لم تكن تخضع للمساءلة أمام القانون أو أمام الجمهور الذي من المفترض أن تخدمه، فإن مجرد زيادة عدد العاملات بالشرطة من النساء لن يكون له إلا أثر محدود، لذا يجب أن تكون الجهود الرامية إلى زيادة أعداد النساء في القطاع الأمني جزءًا من عملية إصلاح أوسع وأشمل لهذا القطاع في كل من مصر وليبيا واليمن، وهو ما قد يجب أن يستهدف أيضًا زيادة الرقابة المدنية وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب تمثيل قوات الأمن على نطاق أوسع.^{٩٢} وكما تقول ناشطة مصرية من الإسكندرية «نحتاج إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وليس مجرد توظيف شرطيات من النساء، نحتاج إلى إعداد المنظومة الأمنية بأكملها لتعمل برؤية أخرى».

^{٩١} المنجوش ن، جاينت بي (٢٠١٢)، «La Lutte des Libyennes d'un printemps à l'autre»، ص. ١٨.

^{٩٢} على سبيل المثال، رأت النساء اللاتي جرت مناقشتهم في ليبيا أن الشمولية إلى جانب الأسس العرقية تعتبر أمرًا أساسيًا في بناء الثقة في الأجهزة الأمنية. وقد أعربن عن رغبتهم في دمج أوسع شريحة ممكنة من المجتمع الليبي في الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الأقليات والمتهمين بالعاطف مع القذافي طالما أن «أيديهم ليست ملطخة بالدماء، الاستثناء الوحيد من هذا هو مصراتة، حيث أعرب بعض النساء عن عدم رغبتهم في قبول تاورغاء في القوات المسلحة، وهي وجهة نظر تشترك فيها الكثير من النساء في مدن أخرى. وبشكل عام فقد عبرت النساء عن شعورهن بأن وجود الأقليات في الجيش، خاصة ممن كانوا مواليين للقذافي، سوف يعزز فعلاً من قوة الجيش حيث يجعله مؤسسة جامعة تحظى بالثقة على نطاق واسع.

الخاتمة

لقد كانت المرأة في كل من مصر وليبيا واليمن في صدارة الاحتجاجات التي أطاحت أخيراً بالرؤساء الذين حكموا لعقود مديدة. والآن، وبالرغم من مواجهة المرأة لتهديدات أمنية متزايدة إلا إنها تظل فاعلة على المستوى السياسي. في حين تنطاع الكثير من النساء إلى احتلال مساحات جديدة.

وتشعر المرأة بعدم الأمن نتيجة للجريمة والأسلحة وصراعات السلطة المحلية المتسمة بالعنف. وتعرض النساء الفاعلات سياسياً على وجه الخصوص لحملة تهديد وتشهير منظمة. وفي نفس الوقت هناك تباين متسع في طرق استيعاب المجتمع للدور المناسب لهن. وأصبحت المرأة مستهدفة جزئياً نظراً لكونها أكثر حضوراً. ونظراً لزيادة مطالبها وسعيها إلى الدخول في مجالات جديدة من اتخاذ القرار بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقضايا الأمنية.

لقد انتشرت المبادرات الشعبية التي تهدف مباشرة إلى حماية المرأة من التحرش والعنف. وهناك المزيد من المجموعات النسائية التي تعمل تحديداً في مشكلات أمن المرأة. وأصبحت هذه المجموعات على نطاق واسع أكثر إدراكاً للأهمية المتزايدة التي تحظى بها مخاوف الأمن والسلامة باعتبارها عوائق أمام المشاركة في الحياة العامة.

ومن أجل الاستفادة من المبادرات الهامة التي اتخذتها النساء بالفعل في مواجهة التحديات والصعوبات المعروفة، يتناول التقرير الطرق التي يمكن من خلالها للحكومات والمجتمع المدني إحراز تقدم في خمسة جوانب رئيسية: إيجاد قطاع أمني أكثر استجابة، وإشراك المرأة في تقديم الخدمات الأمنية، وإتاحة فرص إضافية للمرأة لصياغة القرارات المتعلقة بالسياسات والتأثير عليها، ودعم الشبكات النسائية والمبادرات المحلية، وتغيير الرسائل المنتشرة حول المرأة.

تبرز بقوة في التقرير تحفظات المرأة على الأداء الحالي للأجهزة الأمنية وإساءة استخدام السلطة من جانب قوات الأمن. فقد أعربت النساء ممن جرت مناقشتهم عن عدم ثقتهم في الأجهزة الأمنية وضعف الثقة في قدرة هذه الأجهزة على مواجهة مخاوفهن الأمنية. إن سوء أداء الأجهزة الأمنية وإساءة استخدامها يعتبر أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض مستوى الأمان الذي يشعر به المواطنون من الجنسين في حياتهم اليومية - وهي نقطة أكدت عليها الأدلة المتزايدة على المستوى الدولي المشيرة إلى أن أفضل ضمان للاستقرار والأمن هو أن تخضع الأجهزة الأمنية للشفافية والمساءلة أمام كافة الفئات الاجتماعية في المجموعات السكانية التي تخدمها، ومنها النساء.^{٩٨}

لقد وقفت المرأة موقفاً قوياً تجاه الحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية في طريقة أداء قوات الأمن في البلدان الثلاثة. وبخلاف العجز المتأصل في المساءلة والمحاسبة لدى قوات الأمن

إيجاد قطاع أمني أكثر استجابة

^{٩٨} نظرة عامة على ستة أطر لسياسات مدعومة بالأدلة تهدف لمواجهة الصراعات وعدم الاستقرار تشير إلى أن الحصول على خدمات أمنية وحقوقية تنسجم بالنجواب والمسؤولية والكفاءة هو شرط أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار انظر منظمة سيفرورد (٢٠١٢). "نظرة على ما بعد ٢٠١٥ من منظور السلام".

بشكل عام، تواجه النساء عقبات محددة في الحصول على الخدمات الأمنية، وهي عقبات مرتبطة بالتقاليد الاجتماعية التي تثبّت المرأة عن العمل مباشرة مع الشرطة بالإضافة إلى السلوكيات السلبية من أجهزة الأمن أنفسهم تجاه المرأة.

ومن العوامل الرئيسية لضمان استجابة الأجهزة الأمنية لاحتياجات المرأة زيادة المساءلة والفرص المتاحة للناشطات لكي ينظمن ويطالبن بخدمات أمنية أفضل على سائر المستويات. وثمة أدلة متزايدة على المستوى العالمي تشير إلى وجود حركة قوية ومستقلة معنية بحقوق المرأة لعلها تعتبر العامل الأهم الذي يؤثر على اعتماد الحكومات لسياسات فعّالة تكافح العنف ضد النساء والفتيات.^{٩٩} ومع ذلك فلا يزال في البلدان الثلاثة انعدام للثقة في إرادة سياسية ضعيفة من جانب الحكومات وقوات الأمن للسماح للمجموعات النسائية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بأن تكون لها كلمة في صياغة السياسات الأمنية.

إشراك المرأة في تقديم الخدمات الأمنية

من التوصيات التي طرحتها النساء بشكل متكرر في مجموعات التركيز في البلدان الثلاثة زيادة عدد الشرطيات من النساء. وهذا من شأنه أن يتيح للمرأة الخيار أن تتعامل مع شرطيات من النساء سواءً في الإبلاغ عن الوقائع أو أن تتولى تفتيشها شرطيات وأن تتعامل معهن في المواقف التي تفضل هي ذلك. وتشير الأدلة إلى أنه في بعض الحالات يمكن أن يكون هذا العامل الذي يحدد ما إذا كانت المرأة ستبلغ عن الجرائم إلى الشرطة أصلاً أم لا.

ومع ذلك، أوضحت المشاورات أيضاً أنه في غياب قدر أكبر من الإصلاح الطموح لجهاز الشرطة فلن يكون لهذه الإجراءات إلا أثر محدود. ونظرًا لثقافة سوء المعاملة والإفلات من العقاب المتأصلة في جهاز الشرطة، هناك حاجة عامة إلى أن ينتبه رجال ونساء الشرطة إلى المشكلات الخاصة التي تواجهها النساء، وأن يتحلوا بالفهم وأن يتدربوا على التعامل مع ضحايا جرائم العنف بما فيها العنف الجنسي ضد المرأة، ويجب التشجيع على تنبي منهج متعدد القطاعات: فالتقدم الذي يتحقق داخل الشرطة يجب أن يتم بالتوازي مع تعزيز الخدمات الصحية والدعم النفسي والقانوني والمساعدة الاقتصادية لضحايا العنف.

وللمرأة أيضاً قدرات غير مستغلة يمكنها من خلالها الإسهام في الأمن داخل مجتمعها. حيث يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في مد الجسور بين المجتمع والأجهزة الأمنية وأن تساعد قوات الأمن في التعرف على المشكلات التي تتعرض لها النساء كثيراً وفي التغلب عليها - غير أن هذا يمكن أن يحدث فقط في حال استعادت الشرطة ثقة المواطنين. ويمكن للمرأة أيضاً أن تلعب دوراً في دعم برامج نزع السلاح عن طريق إيجاد قبول مجتمعي لهذه الفكرة والتأثير على الآخرين من أجل تقليل انتشار الأسلحة الصغيرة في البلدان الثلاث.

إتاحة فرص إضافية للمرأة لصياغة القرارات المتعلقة بالسياسات والتأثير عليها

ترتبط مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل وثيق بسلامتها وأمنها، بداية من نشاطها المجتمعي ووصولاً إلى المناصب المنتخبة، والمخاوف الأمنية المطروحة في هذا التقرير تزيد من المخاطر على الناشطات وفي نفس الوقت تقلل من الفرص المتاحة أمام المرأة: إذ يقلل الخوف من العنف والجريمة من تحركات المرأة وحضورها في الساحات العامة، في حين يعوّق التحرش والتشهير والتهديدات نشاطها. وتوجد هذه العوائق حلقة مفرغة يؤدي فيها انعدام الأمن إلى تقليل المشاركة العامة وتؤدي قلة المشاركة بدورها إلى تكريس انعدام الأمن لأنها تعني أن المخاوف المتعلقة بأمن المرأة لا تؤخذ في الاعتبار أو لا تلقى تجاوباً من العملية السياسية أو من الأجهزة الأمنية.

إن مواجهة الآثار السياسية لانعدام الأمن أو تقليلها أمر ضروري لكسر هذه الحلقة المفرغة وتحسين مستوى أمان المرأة وزيادة حضورها في الحياة العامة، وهو ما يهدف جزئياً إلى إيجاد مساحة للمرأة في الحياة العامة، لكنه أيضاً يهدف إلى أخذ العوائق والصعوبات في الحسبان من أجل تمكين المرأة من الوصول إلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالرغم من الصعوبات المذكورة. على سبيل المثال، يجب أن تتم مباشرة مواجهة النهج المتبع من الأحزاب السياسية والجهات الحكومية حين تعقد اجتماعات ومشاورات في أوقات وأماكن تجد المرأة تحدياً صعباً في حضورها، ويجب على الأحزاب السياسية والقادة المحليين أن يتخذوا خطوات لضمان سماع صوت المرأة وأخذها في الحسبان.

منذ عام ٢٠١١ تناولت بعض المجموعات المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة الأهمية المتزايدة التي تحظى بها مخاوف أمن وسلامة المرأة باعتبارها عوائق أمام حضور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، بينما أطلقت مجموعات أخرى مبادرات شعبية لحماية أفرادها والآخرين من الانعدام المتزايد للأمن ولا سيما التحرش والاعتداء الجنسي. بالإضافة إلى ذلك فإن العمليات الانتقالية الجارية في البلدان الثلاثة قد فتحت فرصاً جديدة أمام المواطنين للتدقيق والمشاركة في صياغة السياسات الحكومية خاصة في القضايا الأمنية. وتعتبر المرأة جزءاً من هذا التوجه، حيث يرتفع صوتها مطالباً بإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. ومع ذلك فلا يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه، خاصة حين نعلم أن القادة المجتمعيين الذين طلب منهم تقييم المخاطر التي تهدد أمن المرأة لم يتمكنوا من التعرف على معظم القضايا التي طرحتها النساء أنفسهن.

لقد ألهمت المبادرات النسائية التي تمت في دولة ما غيرها بأن يحذوا حذوها في دول أخرى، وهو ما يشبه كثيراً طريقة قيام الثورات في عام ٢٠١١. إن تعزيز قدرة الشبكات الحالية على تبادل الأفكار والمناهج والتعبير عن الدعم والتضامن لمن الوسائل الهامة للاستفادة من المبادرات الحالية وتدعيم وجود حركة نسائية قوية وفاعلة ومستقلة. فقد أعربت الكثير من النساء التي جربت مناقشتهم عن تأييدهن القوي لإقامة تحالفات نسائية إقليمية يمكنها أن تعمل كقنوات تواصل تتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات وتسهل جهود الدعم والتأييد على نطاق أوسع. وبالرغم من أن الشبكات الإقليمية كانت موجودة قبل ثورات عام ٢٠١١، فإنها كانت كثيراً ما تُنظر إليها باستخفاف في المشاورات باعتبارها شبكات تابعة لـ «السيدة الأولى» لم تكن شرعية ولا ممثلة للمرأة على وجه الخصوص.

تواجه النساء الناشطات سياسياً أو اللاتي يتحدین الأعراف المحافظة أو من يظهرن في الحياة العامة خطراً على سمعتهن وأحياناً على حياتهن. والجزء الأكبر من انعدام الأمن في هذا الجانب يعود إلى استغلال الجهات الفاعلة القوية سياسياً واجتماعياً للأعراف الاجتماعية والدينية للدعاء بأن المرأة تدخل في أنشطة غير ملائمة. مع الاستعانة بقوانين الأحوال الشخصية. لذا فمن المهم أن تواصل المجموعات النسائية تحدي القوانين غير المتكافئة ومناقشة التفسيرات الدينية التمييزية والدعوة إلى إدخال تغييرات طويلة الأمد عليها.

بالإضافة إلى الجهود طويلة الأمد التي تسعى لتغيير السلوكيات والعقليات، فإن الحد من قدرة جميع الجهات الفاعلة على تهديد المرأة أو التحريض على العنف ضدها أو ضد أي مجموعة أخرى يجب أن يكون محل اهتمام عاجل من الحكومات. وبالمثل، لا يمكن لوسائل الإعلام أن تهرب من مسؤولياتها في التحقق من صحة الأخبار وبذل العناية اللازمة ورفض السب والقذف بعذر الأعراف المسموح بها اجتماعياً فيما يتعلق بالجنسين. ولديها دور هام يتمثل في أن تقدم تقارير إخبارية متوازنة وأن تواجه الشائعات وعمليات التشهير ضد المرأة. كما أن للمجتمع المدني كذلك دوراً في تغيير الخطاب السائد عن المرأة من خلال بناء الجسور مع وسائل الإعلام والسلطات الدينية وإيجاد منبر توصل المرأة من خلاله صوتها.

دعم الشبكات النسائية والمبادرات المحلية

تغيير الخطاب

التوصيات

استناداً إلى ما توصل إليه هذا التقرير من نتائج، وكذلك المقترحات التي طرحتها النساء في مجموعات التركيز، فإن منظمة سيفرورد تقدم التوصيات التالية.

■ أن تواصل (ليبيا واليمن) وتبدأ (مصر) عمليات إصلاح شامل للشرطة مع الاهتمام بالأمور التالية على وجه الخصوص:

■ ضمان إدراج مخاوف المرأة في مبادرات الإصلاح. التشاور مع النساء ودمج وجهات نظرهن من مجموعة مختلفة من الخلفيات الإقليمية والعرقية والدينية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية. مع الاعتراف بإسهامهن الهام في المحادثات المتعلقة بشكل الخدمات الأمنية وأولوياتها.

■ زيادة الوعي داخل جهاز الشرطة بأن العنف ضد النساء والفتيات مشكلة أمنية خطيرة وجريمة أيضاً، وتقديم التوجيه والتدريب حول معاملة النساء اللاتي يبلغن عن حالات عنف بكل حساسية وسرية، وتسجيل العنف ضد النساء والفتيات والتحقيق فيه. والتأكد من قيام الشرطة بإحالة الضحايا إلى الرعاية الطبية الملائمة.

■ تحسين مستوى المساءلة في جهاز الشرطة على جميع المستويات، وذلك مثلاً عن طريقة الحرص على مراجعة السياسة الأمنية من قبل النواب المنتخبين ومراجعة القرارات التنفيذية من قبل هيئة مستقلة متخصصة. وأن تتم مناقشة ممارسات الشرطة المحلية مع نساء ورجال يجري تقييمهم في المجتمعات المحلية. وأن تتمكن منظمات المجتمع المدني دائماً من الوصول إلى المشتبه بهن وهن رهن الاحتجاز من أجل مراقبة كيفية معاملتهن.

■ تكريس موارد الشرطة للمشكلات التي تراها النساء أسباباً لانعدام الأمن، وخاصة العنف الجنسي والجرائم ضد الأشخاص مثل الاختطاف والسرقة وانتشار الأسلحة والمخدرات. ودمج آراء النساء ضمن أولويات الشرطة على المستوى المحلي. وهو ما يعني العمل مع النساء وغيرهن من أفراد المجتمع لتحديد المواعيد والأماكن التي تبلغ النساء فيها عن شعورهن بعدم الأمان. وزيادة تواجد الشرطة في الشارع في تلك الأماكن، ووضع أولويات دوريات الشرطة على شكل عمليات ذات نمط عسكري واسعة النطاق. كما يعني الاعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية وغير الرسمية والعمل معها عن قرب.

■ اتخاذ خطوات نحو زيادة عدد الشرطة من النساء، ويشمل ذلك المبادرة إلى تشجيع النساء على التقدم للوظائف وفرص التدريب، ومراجعة سياسات التوظيف لضمان إسهامها في توظيف المزيد من النساء؛ مع اعتماد سياسات وآليات لمواجهة التمييز والتحرش في مكان العمل؛ واتخاذ تدابير ملموسة لضمان استمرارية عمل النساء وحصولهن على الترقيات. ١٠٠

■ مراجعة التشريعات الحالية الخاصة بامتلاك المدنيين للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتفعيل الأحكام الحالية من أجل تقليل انتشار عدد الأسلحة غير المشروعة.

١٠٠ المزيد من الأمثلة على الخطوات الملموسة المحتملة التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك، انظر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠٠٩)، دليل لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول إصلاح المنظومة الأمنية، القسم ٩، وبنهايم تي (٢٠٠٨)، "إصلاح الشرطة والنوع الاجتماعي".

ودمج النساء في اتخاذ تدابير لمواجهة انتشار الأسلحة وإساءة استخدامها. يمكن للنساء وللمنظمات النسائية أن تلعب دوراً هاماً في زيادة الوعي بمخاطر الأسلحة على المجتمعات والتأثير على أفراد العائلة الذين يمتلكون أسلحة لكي يقوموا بتسليمها. عندما تكون هناك إمكانية لوجود برامج لنزع السلاح، يجب على الحكومات أن تُشرك المنظمات النسائية في إعداد هذه البرامج وتنفيذها وتوفير الدعم للجهود الشعبية النسائية الرامية إلى نزع السلاح.

■ **التحقيق في دعاوى انتهاكات الشرطة وانتهاكات غيرها من الأجهزة الأمنية من قبل جهات مستقلة، ومحاسبة الضباط الذين تثبت مسؤوليتهم عن أخطر الانتهاكات لحقوق الرجل والمرأة التي وقعت خلال المرحلة الانتقالية.**

■ **مراجعة القوانين الحالية المتعلقة بالأحوال الشخصية والعنف ضد المرأة.** الحرص على أن تتماشى التعريفات القانونية للعنف ضد المرأة مع المعايير والالتزامات الدولية وتوفير أساس صلب للإجراءات القانونية ضد مرتكبي الجرائم. يجب أن يتم هذا بشكل تعاوني وأن تصحبه مراجعة لقوانين الأحوال الشخصية لضمان اتساقها الكامل مع مبادئ المساواة وعدم التمييز وتماشيها مع مسؤوليات كل من مصر وليبيا واليمن بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإضافات التي تحظى بقبول واسع مثل منهاج عمل مؤتمر بكين (انظر الملحق ب).

■ **النظر في توسيع أو إعادة بعض الإجراءات الخاصة مثل الحصص المخصصة للمرشحات من النساء في الانتخابات من أجل زيادة مستوى تمثيل المرأة في السياسة على جميع المستويات.**

■ **مراجعة قوانين القذف والتشهير لضمان عدم إساءة استخدامها في الرقابة على الصحف، وكذلك وضع قوانين للتشهير تحمي المواطنين من الهجمات الشخصية وتوازن بين خصوصية المواطنين وبين حاجة الجمهور إلى معرفة الحقيقة، وتطبيق هذه القوانين على الدوام.**

■ **إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المماثلة.** سوف توفر خطة العمل الوطنية إطاراً لتنسيق السياسات والإجراءات على مستوى الوزارات الحكومية، كما ستوفر الشفافية حول التدخلات المخطط لها.

■ **إضافة صوتها وتأثيرها لتدعيم الحاجة إلى إصلاح جذري للقطاع الأمني وضمان وجود عمليات إصلاح للقطاع الأمني تحظى بدعم دولي وتعمل لصالح كلا الجنسين مع مراعاة حساسيتهما، وكذلك خضوع القطاع الأمني للمساءلة أمام النواب المنتخبين والمجتمعات المحلية.**

■ **التشاور مع الناشطات ومنظمات المجتمع المدني حول صياغة أولويات التعاون الثنائي وضمان إدراج مخاوف المرأة عند إعداد السياسات والبرامج.** التشاور مع النساء ودمج وجهات نظرهن مع مراعاة أن يمثلن مختلف الخلفيات الإقليمية والعرقية والدينية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية.

■ **توسيع نطاق البرامج ذات الصلة لتشمل مناطق خارج العاصمة من أجل إتاحة الفرصة للنساء من مناطق جغرافية متنوعة ليشركن في إعداد المشروعات وأنشطة البرامج، وتقليل المشكلات الناتجة عن محدودية التنقل.**

■ **إعادة التفكير في التعاون الحالي في مكافحة الإرهاب** الذي يتم من خلاله تقديم الدعم للأجهزة الأمنية غير الخاضعة للمساءلة والمرتبكة لانتهاكات. إن دعم إصلاح القطاع الأمني هو عملية سياسية بالنسبة للجهات المانحة كما هو بالنسبة للدول الشريكة، وهو ما يتطلب من الجهات المانحة إخضاع مصالح الاقتصاد والأمن الوطني قصيرة الأمد مثل بيع الأسلحة والعلاقات القائمة في مكافحة الإرهاب إلى أهداف بعيدة المدى ترمي إلى تحقيق السلام الدائم والتسوية السياسية الشاملة.

■ **دعم النواب المنتخبين وبخاصة النساء منهم في تحصيل المهارات والخبرات والثقة اللازمة للعمل بفاعلية في الرقابة على أعمال وزارة الداخلية والدفاع والشرطة والجيش وكذلك القدرة على مراجعة السياسات التي تضعها هذه الجهات.**

■ **دعم المجتمع المدني كي يلعب أيضاً دوراً أقوى في هذا الجانب، والمساعدة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني النسائية لمحاسبة أجهزة الأمن بفاعلية والمشاركة في إصلاح القطاع الأمني.** يمكن أن يشمل هذا دعم تبادل الخبرات بين الناشطات والقيادات ممن ينتمين إلى مجموعة كبيرة من الخلفيات في بلدان "الربيع العربي".

إلى الجهات الفاعلة دولياً

■ **تشجيع الحكومات الشريكة على أن تنفذ بالكامل أحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المماثلة، خاصة الالتزامات تجاه مشاركة المرأة في صناعة القرارات المرتبطة بالسلام والأمن وفي إصلاح منظومة الأمن والعدالة بشكل يراعي الفروق بين الجنسين.**

■ **مراجعة الصادرات المتفق عليها والصادرات المستقبلية من الأسلحة التقليدية والمعدات الأمنية في ضوء الانتشار الواسع للأسلحة في المنطقة. إن أي قرار بشأن نقل الأسلحة يجب أن يتخذ في ضوء الالتزامات المحلية والإقليمية والدولية ويجب أيضاً أن يتضمن مشاورات مستمرة مع الحكومة المستلمة للأسلحة من التأكد من أن المعدات ضرورية وتناسب مع الاحتياجات الأمنية المشروعة.**

إلى منظمات المجتمع المدني

■ **مراقبة عمليات الإصلاح الجارية للقطاع الأمني والشرطة وتدعيمها بالأراء لضمان الأخذ بوجهات نظر المجتمع المدني ومحاولة زيادة الحساسية تجاه الفروق بين الجنسين والشمولية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات الناس. يمكن أن يشمل هذا إعداد مقترحات لإصلاحات مجتمعية ملموسة والمشاركة في المشاورات والتواصل مع المنظمات الأخرى والمؤسسات الأكاديمية والخبراء والنشطاء من شبكات المجتمع المدني المعنى بالقطاع الأمني.**

■ **بناء الجسور بين مبادرات ومنظمات المجتمع المدني العاملة على المستويات الإقليمية والوطنية والشعبية. الحوار بين النشطاء العاملين في مكافحة التحرش والعاملين في مجال حقوق المرأة وأولئك العاملين في إصلاح القطاع الأمني. مما سيساعد على التعلم المتبادل وقد يؤدي إلى دعم مشترك أكثر فاعلية وكذلك تعزيز الروابط بين النساء في الريف والحضر وبين الأجيال الصغيرة والكبيرة من النشطاء. إيجاد أماكن آمنة للنساء ليتجمعن فيها ويناقشن القضايا ذات الأهمية لهن. مما يمكن أن يدعم هذا الحوار على المستوى المحلي.**

■ **زيادة الوعي بالمخاوف المتعلقة بأمن المرأة وسلامتها بين القادة المجتمعيين والمسؤولين المحليين والوطنيين والأجهزة الأمنية والجهات الفاعلة دولياً، ودعم أنشطة التوعية بأهمية دمج المرأة في قوات الشرطة لتقليل الحرج الاجتماعي داخل القطاع الأمني والمجتمع ككل.^{١٠١}**

■ **التأكد من استيعاب السلطات الوطنية والمحلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات المتعلقة به وزيادة الضغط المحلي على هذه السلطات لتنفيذ أحكامها.**

■ **العمل مع القيادات الدينية لمواجهة الخطاب الذي يسعى إلى استخدام تعاليم الدين في زيادة التمييز والعنف ضد المرأة.**

■ **العمل مع الصحفيين ووسائل الإعلام لنشر خطاب أكثر إيجابية عن دور المرأة في المجتمع. وتحسين المعايير المتبعة في إعداد التقارير والنثبات من الحقائق. توعية ممثلي وسائل الإعلام بالحاجة إلى تقديم تقارير إخبارية متوازنة وأن يواجهوا الشائعات وعمليات التشهير ضد المرأة في ضوء الضرر الذي تلحقه بأمن المرأة وموقفها الاجتماعي. العمل من أجل ضمان التمثيل المتساوي لأصوات المرأة ووجهات نظرها عند إعداد التقارير، ومواجهة الصور النمطية السلبية بشكل فاعل.**

■ **العمل مع الأحزاب السياسية لضمان أن تتمكن المرأة من المشاركة في اجتماعات الحزب ومشاوراته، على سبيل المثال عن طريق تشجيعهم على عقد الاجتماعات في وقت مناسب للمرأة كي تشارك بها، وعمل الترتيبات الخاصة برعاية الأطفال والتأكيد لأعضاء الأحزاب على أهمية مشاركة المرأة.**

■ **تشجيع الأحزاب السياسية على وضع المرشحات من النساء في ترتيبات أعلى على قوائمها الانتخابية ومراعاة تنفيذ الحصة الداخلية المخصصة للمرشحات من النساء. الدعوة إلى التعاون على مستوى الأحزاب بين النساء من الأحزاب السياسية من خلال تكتل نسائي وتبادل التعهدات والمنابر، ودعم المرشحات للمناصب الهامة داخل الأحزاب خارج الأجنحة المخصصة للمرأة.**

^{١٠١} المرجع المذكور، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠٠٩)، ص. ١٥. كما تؤكد توجهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول إصلاح القطاع الأمني. بالرغم من ضرورة تكثيف المبادرات لتناسب مع الواقع الثقافي وتقديمها في صورة تراعي الحساسيات الثقافية، فمن المهم أيضاً مراعاة أن هذه الثقافات تتغير وأنها ليست راسخة.^{١٠٢}

الأعمال المستشهد بها

- Abaida M (2012), 'Women in Libya are in a state of denial regarding women's rights in Libya,' *Libya Herald* 13 December.
- Abdellatif O, Ottaway M (2007), 'Women in Islamist Movements: Toward an Islamist model of women's activism,' Carnegie Endowment for International Peace.
- Abul-Ahad G (2012), 'Al-Qaida's wretched utopia and the battle for hearts and minds,' *The Guardian* 30 April.
- Al Ahram Online (2013), 'Sexual torture still rife under Morsi: Egyptian rights groups,' 24 June.
- al-Muraqab A (2013), 'Yemeni women subject to frequent sexual harassment,' *Yemen Times*, 3 January.
- al-Zanaty F, Way A (2006), *Egypt Demographic and Health Survey 2005* (Cairo: Ministry of Health and Population).
- al-Zwaini L (2012), 'The Rule of Law in Yemen: Prospects and challenges,' The Hague Institute for the Internationalisation of Law.
- Amin S (2011), 'Egyptian general admits "virginity checks" conducted on protesters,' CNN, 31 May.
- Amnesty International (2013), 'Egypt: Gender-based violence against women around Tahrir Square,' February.
- (2009), 'Yemen's dark side: Discrimination and violence against women and girls,' November.
- Association for Freedom of Thought and Expression, Egyptian Center for Economic and Social Rights, Egyptian Initiative for Personal Rights, El Nadim Center for Rehabilitation of Victims of Violence and Torture (2013), 'Failed promises... and torture continues,' 26 June.
- Bahdi R (2007), 'Background paper on women's access to justice in the MENA region,' International Development Research Centre.
- Ba-Obaid M, Buleveld C J H (2002), 'Violence against women in Yemen: Official statistics and exploratory survey' in: *International Review of Victimology* 9 pp 331-347.
- BBC News (2007), 'Yemen women sign up to fight terror,' 2 April.
- Belhaj R M, Wiersinga A (2013) 'Wishes, demands and priorities of national and regional women's organisations in the MENA region,' International Alliance of Women, January.
- Cole P (2012), 'Borderline chaos? Stabilizing Libya's periphery,' Carnegie Endowment for International Peace.
- Council of Europe (1950), *European Convention on Human Rights*.
- CDA Collaborative Learning Projects (2012), 'Women, gender and peacebuilding: Do contributions add up?'
- Daragahi B (2013), 'Egyptians become victims of soaring crime rate,' *The Financial Times* 1 May.
- Denham T (2008), 'Police reform and gender' in: Bastick M and Valasek K, *Gender and Security Sector Reform Toolkit* (Geneva: DCAF, OSCE/ODIHR and UN INSTRAW).
- DFID (forthcoming), 'Theory of change for tackling violence against women and girls through security and justice programming.'

- Doherty M (2012), “Give us change we can see”: Citizen views of Libya’s political process. Findings from focus groups in Libya conducted October 28–November 10, 2012, National Democratic Institute.
- Egypt Independent (2013a), ‘Special female police unit to combat violence against women’, 22 May.
- (2013b), ‘Shura Council committee says female protesters should take responsibility, if harassed’, 11 February.
- Egyptian Center for Women’s Rights (2012), *Report on Egyptian Women Conditions in 2012: Women Get Out to the Streets*. (Cairo).
- el-Deeb B (2013), ‘Study on ways and methods to eliminate sexual harassment in Egypt’, UN Women.
- el-Mangoush N, Ginet P Y (2013), ‘La Lutte des Libyennes d’un printemps à l’autre’, *La revue Nouvelle* 1–2.
- el-Sirgany S (2012), ‘In Egypt, women lead fight against mob sexual assaults’, *Al Monitor* 7 December.
- el-Tablawy T, el-Wardany S (2013), ‘Egyptians turn to vigilante justice as economy worsens’, *Bloomberg* 18 March.
- Essam el-Din G (2013), ‘Shura MPs fault protesters for Tahrir Square rapes, sexual harassment’, *Al Ahram Online* 11 February.
- Financial Times (2013), ‘Egyptians become victims of soaring crime rate’, 1 May.
- Gender Action for Peace and Security UK (2011), ‘UNSCR 1325: The Participation promise’.
- Haddad S (2011), ‘Tawakkul Karman – Yemen’s reluctant women’s rights activist’, *Muftah.org* 13 December.
- Harassmap (2013), ‘Laws against sexual harassment in Egypt’.
- Hassan R M, Shoukry A, Abul Komsan N (2008), *Clouds in Egypt’s Sky – Sexual Harassment: from Verbal Harassment to Rape* (Cairo: European Union, UNFPA and Egyptian Center for Women’s Rights).
- Hellyer H A (2012), ‘Fewer feel safe in several Arab Spring countries’, Gallup 23 February.
- Heinze M C, Ahmed S (2013), ‘Integrating women’s security interests into police reform in Yemen: some suggestions for structural reform’, Yemen Polling Center.
- Hill G (2010), ‘Yemen: Fear of failure’, Chatham House Briefing paper, January.
- Htun M, Weldon S L (2012), ‘The civic origins of progressive policy change: combating violence against women’, in: *American Political Science Review* 106 pp. 548–569.
- Human Rights Watch (2013), ‘Egypt: Security forces used excessive lethal force’, 19 August.
- Hurst M (2012), ‘Beyond Change Square: Expanding Yemeni women’s participation in public life’, Oxford Brooks University.
- International Crisis Group (2013), ‘Trial by error: Justice in post-Qadhafi Libya’, Middle East and North Africa Report No 140.
- (2012), ‘Divided we stand: Libya’s enduring conflicts’, Middle East/North Africa Report No 13014, Sep 2012.
- Jadaliyya Reports (2012), ‘Safe Streets Campaign in Yemen’, *Jadaliyya*, 20 August.
- Kingsley P (2013a), ‘Muslim Brotherhood backlash against UN declaration on women rights’, *The Guardian* 15 March.
- (2013b), ‘Tahrir Square sexual assaults reported during anniversary clashes’, *The Guardian* 28 January.
- (2013c), ‘80 sexual assaults in one day – the other story of Tahrir Square’, *The Guardian* 5 July.
- Libya Herald (2013), ‘Grand Mufti condemns UN report on violence against women’, 11 March.
- Mahmoud S (2005), *Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject* (Princeton: Princeton University Press).
- Mattes H (2013), Politische Transformation und Gewalt in Tunesien, Ägypten und Libyen seit 2011: Ein Forschungsauftritt, German Institute for Global and Area Studies, Working Paper No. 219.
- Naraghi Anderlini S (2005), ‘Women’s contributions to peace processes: What does the new research tell us?’ The Boston Consortium on Gender, Security and Human Rights.
- National Post (2011), ‘Police beating of “girl in the blue bra” becomes new rallying call for Egyptians’, 20 December 2011.

- OECD (2009), *OECD DAC Handbook on Security System Reform*, (Paris: OECD).
- Operation Anti Sexual Harassment (2013), 'Press release on mob sexual assaults reported to OpAntiSH during June 30th demonstrations', OpAntiSH Facebook Page.
- Saferworld (2013a), 'Lessons from MENA: Appraising EU transfers of military and security equipment to the Middle East and North Africa.'
- (2013b), 'Our Voice, Our Strength: Recommendations and lessons learned from a networking meeting on 25-28 March 2013 in Cairo, Egypt.'
- (2013c), 'Women, Security and Participation: Meeting summary from a policy roundtable held on 27 March 2013 in Cairo, Egypt.'
- (2012d), 'Approaching post-2015 from a peace perspective.'
- Samir D (2012), 'Fighting the good fight against sexual harassment: New, effective initiatives', 8 Sep 2012.
- Shakir W, Marzouk M, Haddad S (2012), 'Strong voices: Yemeni women's political participation from protest to transition', Saferworld.
- Talal O (2013), 'Egyptian initiatives rally against sexual harassment', *Aswat Masriya* 23 May.
- Tamir M (2012), 'The rule of law in Egypt: Prospects and challenges', The Hague Institute for the Internationalisation of Law.
- UNICEF (2011a), 'Egypt: MENA gender equality profile', October.
- UNICEF (2011b), 'Libya: MENA gender equality profile', October.
- UNICEF (2011c), 'Yemen: MENA gender equality profile', October.
- United Nations (2013), 'Final report of the Panel of Experts to the Libya 1970 Sanctions Committee', UN Document No.: S/2013/99.
- (1948), *Universal Declaration of Human Rights*.
- UN Women (2011), 'Progress of the World's Women 2011–2012: In Pursuit of Justice'.
- Walker-Cousins J (2012), 'Security sector transformation in Arab transitions: Working for change – background paper on Libya'.
- Wehrey F (2012), 'The struggle for security in eastern Libya', Carnegie Endowment for International Peace.
- Wehrey F, Cole P (2013), 'Building Libya's security sector', Carnegie Endowment for International Peace.
- Welchman L (2007), 'Women and Muslim family laws in Arab states: a comparative overview of textual development and advocacy', ISIM Series on Contemporary Muslim Societies.
- Wickham, C R (2013), *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement* (Princeton: Princeton University Press).
- Winter L (2013), 'The Ansar of Yemen: The Huthis and al-Qaeda', *Small Wars Journal* May.
- Wood D (2012), 'Understanding the relationship between communities and armed groups', Peaceful Change Initiative and AFAQ Libya.
- Women's International League for Peace and Freedom (2012), 'Outcome report from national consultations', MENA Agenda 1325.
- Yemen Armed Violence Assessment (2010), 'Under pressure: Social violence over land and water in Yemen', Issue Brief Number 2.
- Yemen Polling Center (2013), *Public Perceptions of the Security Sector and Police Work in Yemen: Major Survey Findings* (Sanaa: YPC).
- (2010), *What do Yemenis know about the Parliament? Public knowledge and awareness* (Sanaa: YPC).
- Yemen Post (2013), 'Women of Yemen – the taboo of sexual harassment', 27 February.

الملحق أ: أطر السياسات الدولية حول المرأة والسلام والأمن

اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٩٧٩

يُشار أحيانًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها "ميثاقًا دوليًا لحقوق المرأة". ومن بين مضامينها العديدة، تدعو هذه الاتفاقية الدول إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية وإعطائها الحق في التصويت وتقلد المناصب العامة والمشاركة في المنظمات غير الحكومية.^{١٠٢} وفي حين لا تتضمن الاتفاقية الأصلية أية أحكام تخص الأمن الجسدي للمرأة، فقد أصدرت الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ توصية توضح أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يقع ضمن تعريفها للتمييز، وهو يشمل العنف الذي ترتكبه السلطات العامة ضد المرأة، وأن الدول مسؤولة عن منع أعمال العنف والتحقيق فيها والمعاقبة عليها. سواء تلك التي يرتكبها أفراد أو منظمات. كما تنص الاتفاقية أيضًا على أن للمرأة الحق في "الحماية المتساوية بموجب القواعد الإنسانية وقت النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية".^{١٠٣}

وقد وقعت كلٌّ من مصر وليبيا واليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها. غير أن حكومتي مصر وليبيا قد وقعتا عليها مع تحفظات، حيث رفضتا تنفيذ فقرات اعتبرت من قبلهما غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

منهاج عمل بكين، (١٩٩٥)

منهاج عمل بكين هو إعلان عالمي لحقوق المرأة وقعت عليه كافة الحكومات التي حضرته والبالغ عددها ١٨٩ حكومة، ومن بينها حكومات مصر وليبيا واليمن. ويأتي في نصه "يرتبط السلام ارتباطًا وثيقًا بالمساواة بين المرأة والرجل والتنمية". ويقدم ست توصيات حول المرأة والنزاع المسلح، ويتضمن زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار فيما يخص حل النزاعات، وحماية المرأة التي تعيش في ظل نزاع مسلح، وإدماج النوع الاجتماعي في جميع الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات.^{١٠٤}

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٨٩، (٢٠٠٠، ٢٠٠٩)

يمثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ أول اعتراف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوجود علاقة بين النوع الاجتماعي والصراع. ويشدد على "أهمية مشاركة [المرأة] على قدم المساواة وانخراطها الكامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن". وتشمل أحكامه الملزمة قانونًا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حيث الدول على زيادة تمثيل المرأة في عملية صناعة القرار لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، ودعم المبادرات النسائية المحلية نحو حل الصراعات، واتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في النزاعات، بما في ذلك حمايتهن من خطر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ويدعو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٨٩، الصادر بعد تسع سنوات من صدور القرار الأول، إلى بذل الجهود من أجل مواجهة "المواقف المجتمعية السلبية تجاه قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة"، ويجعل من الملزم قانونًا الدعوة إلى "إدماج النوع الاجتماعي في جميع العمليات والقطاعات المرتبطة بالانتعاش وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات".

^{١٠٢} الأمم المتحدة (١٩٧٩). اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

^{١٠٣} الأمم المتحدة (لا يوجد تاريخ). التوصيات العامة التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

^{١٠٤} الأمم المتحدة (١٩٩٥). منهاج عمل بكين، الفقرة ١٤١.

قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠، ١٨٨٨، ١٩٦٠، ٢١٠٦، (٢٠٠٨-٢٠١٣)

بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، تم اعتماد عدد من القرارات التي تركز تحديداً على التصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. وتضم هذه القرارات مجموعة كبيرة من الأحكام، بما في ذلك الحاجة إلى وضع آليات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في عمليات إصلاح القطاع الأمني، بما يشمل توفير التدريب المتخصص لموظفي الأمن وتوظيف المزيد من النساء في القطاع الأمني. والأهم من ذلك أن هذه القرارات تشدد أيضاً على أن "مشاركة المرأة ضرورية لأي حلٍ يسعى إلى منع العنف والحماية منه".

الملحق ب: منهج عينات التقرير ووصفها

يعتمد هذا التقرير على مشاورات مع رجال ونساء من ليبيا ومصر واليمن في ١٨ موقعاً في البلدان الثلاث.

وقد طلب من المجيبين التعبير عن أفكارهم في خمس قضايا رئيسية: ما هي الجوانب التي تؤثر فيها المرأة على اتخاذ القرار في الحياة العامة؟ وما هي أهم المخاوف الأمنية للمرأة؟ وكيف تؤثر هذه المخاوف الأمنية على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة؟ ومن المسؤول عن مواجهة المخاوف الأمنية للمرأة، وما مدى نجاحهم؟ وما هي الطرق الأخرى التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات؟

تم التحقق من صحة النتائج الأولية من خلال الناشطات في البلدان الثلاث وفي اجتماع إقليمي ضمّ نساء وصناع قرار من البلدان الثلاث في مارس ٢٠١٣. وقد أتاح هذا إقامة منتدى عام لممثلي الحكومة والنشطات وصناع القرار الدوليين لمناقشة القضايا الرئيسية التي تحيط بأمن المرأة وسلامتها. وقد ألقى هذا التقرير أيضاً الضوء على المناقشات التي تمت في هذه الفعاليات.

مصر

في مصر أجريت المناقشات في يناير وفبراير ٢٠١٣ من خلال مناقشات مجموعات التركيز مع مصريين ومصريات. وتم التشاور مع إجمالي ١٢٠ مشاركاً ومشاركة في ١٢ مجموعة تركيز وأربع مقابلات في المواقع الأربعة التالية:

الإسكندرية: ثاني أكبر المدن المصرية وتقع على البحر الأبيض المتوسط شمال القاهرة. وتعتبر مركزاً تجارياً وسياحياً هاماً. كما أنها مركز وطني وإقليمي هام. وتشهد مظاهرات منتظمة منذ عام ٢٠١١.

القاهرة: العاصمة المصرية وأكبر مدينة في العالم العربي، إذ يبلغ إجمالي سكانها نحو ١٦ مليون نسمة في العاصمة الكبرى ككل. وهي المركز السياسي والاقتصادي لمصر. كما أن معظم المظاهرات والصراعات السياسية التي حدثت منذ عام ٢٠١١ وقعت في القاهرة.

المنوفية: محافظة في دلتا النيل شمال القاهرة، وهي مسقط رأس الرئيس السابق حسني مبارك الذي يُعتقد أنه لا يزال يحتفظ بمستوى من التأييد في المنوفية. ومثل معظم مناطق الدلتا تعتبر المنوفية محافظة ريفية كثيفة السكان وتعتمد أساساً على الزراعة.

قنا: محافظة في صعيد مصر شمال الأقصر، وتعتبر مركزاً هاماً للنقل البري يربط بين صعيد مصر والبحر الأحمر. يعتبر صعيد مصر هو أكثر المناطق المحافظة التي تسيطر عليها الأعراف القبلية.

تم اختيار بعض المواقع للتعرف على الآراء من صعيد مصر ودلتا النيل والمراكز الحضرية الكبرى في مصر حتى تعكس هذه الآراء الفروقات في البنية الاجتماعية والخلفية الاجتماعية الاقتصادية، إلى جانب الاختلافات السياسية في هذه المناطق.

شملت المشاورات ١٢٠ مشاركاً ومشاركة، وقُسمت إلى ثلاث مجموعات تركيز ومقابلات في كل موقع. تشكلت إحدى مجموعات التركيز من ناشطات حقوقيات، وتشكلت مجموعة أخرى من نساء ورجال نشطاء في منظمات نسائية غير حكومية. بينما تشكلت المجموعة الثالث من ممثلين وممثلات لأحزاب سياسية. وقد شكل الإناث تقريباً ثلاثة أرباع المشاركين في مجموعات التركيز. ليشكل الذكور الربع. وكان كافة المشاركين ممن أتم التعليم الثانوي أو الجامعي، وكان من بينهم منظمات غير حكومية وناشطين على المستوى المحلي والشعبي إلى جانب شخصيات بارزة. ضمّ الممثلون من الأحزاب نساءً ورجالاً من أكثر من عشرة أحزاب سياسية مختلفة شملت الطيف السياسي بأكمله. وشملت أحزاباً مرتبطة بنظام مبارك ومجموعة من الأحزاب الإسلامية والعديد من الأحزاب الليبرالية واليسارية.

ليبيا

في ليبيا، أجريت المشاورات في ديسمبر ٢٠١٢ من خلال مناقشات مجموعات التركيز مع النساء الليبيات، وأجريت المشاورات مع ١٤٦ امرأة في الأماكن الثمانية الآتية:

درنة: مدينة في أقصى شرق ليبيا قرب الحدود المصرية، وكانت درنة معروفة كمركز للمقاومة الإسلامية لحكم القذافي قبل الثورة. وهي الآن موطن للعديد من الجماعات الإسلامية المسلحة.

الجميل: بلدة في غرب ليبيا قرب الحدود التونسية، ينظر إليها على أنها مضادة للثورة. وقد واجهت الجميل والبلدتان المجاورتان لها زلزلتين وزلزتان توترات شديدة مع مدينة زوارة القريبة منهما.

مصراة: واحدة من مراكز الانتفاضة ضد القذافي حيث شهدت حصارًا ممتدًا من قبل قوات القذافي. لعب المقاتلون من مصراة دورًا كبيرًا في معارك لاحقة خلال الحرب الأهلية واستمروا في لعب دور مؤثر جدًا في السياسة الليبية.

سبها: أكبر بلدة في جنوب ليبيا وتاريخيًا عاصمة منطقة فزان في الجنوب. يمر عبر سبها الكثير من النشاط الاقتصادي في الجنوب، بما في ذلك طرق التهريب. تنظر لنفسها على أنها محايدة، وينظر إليها على أنها موالية للقذافي في أنحاء كثيرة من البلاد.

طرابلس: عاصمة ليبيا، طرابلس أكبر مدينة في ليبيا والمركز السياسي في البلد، على الرغم من أن مدناً ومناطق أخرى قد اكتسبت أهمية بعد الإطاحة بالقذافي.

يفرن: بلدة ذات أغلبية أمازيغية في جبال نفوسة في غرب ليبيا، وينظر إلى يفرن على أنها معقل موالي للثورة.

الزاوية: مدينة على مقربة من طرابلس، كان ينظر إليها على أنها قوة هامة موالية للثورة وظهرت في البداية كمدينة ذات نفوذ سياسي.

زوارة: مدينة في غرب ليبيا قرب الحدود التونسية، ينظر إليها على أنها مؤيدة للثورة.

اختيرت المدن بطريقة تعكس التنوع الجغرافي و"العريقي"، ولتتعرف على الآراء من مختلف خطوط النزاع سواءً فيما يتعلق بالتعرف على التوجهات في المواقع التي يغلب عليها الولاء أو العداء للقذافي أو التعرف على آراء الأطراف المتناقضة في النزاعات المحلية. ونظرًا لصعوبات الوصول إلى بعض الأماكن لم تتمكن من عقد المشاورات مع سرت ومع النازحين داخليًا في تاورغاء.

وقد شملت المشاورات ١٤٦ امرأة، وتم تقسيم العمل على شكل مجموعتي تركيز في كل موقع. وقد تم إعداد عينات الدراسة لتستكشف آراء الناشطات وتصوراتهن. ولم يتم إعدادها لتكون عينة ممثلة للمرأة الليبية. اختيرت العينات بمساعدة منظم محلي طلبنا منه تحديد مجموعة من النساء البارزات على المستوى المحلي والمعروفات بمشاركتهن السياسية، ومجموعة من النساء الناشطات في مجال الأعمال الخيرية والأشكال الأخرى من المشاركة الجماهيرية غير السياسية.

وكانت كافة المشاركات تقريباً في مجموعات التركيز ممن أتممن التعليم العالي أو ممن التحقن به (مقارنة بنسبة الالتحاق بالتعليم العالي في ليبيا البالغة ٥٤٪ وفق أحدث بيانات متوفرة عن البنك الدولي للمعلومات ٢٠٠٣) وكانت جميع المشاركات تقريباً من الموظفات أو الطالبات الجامعيات المتفرغات. ٤٥٪ منهن كنّ معلمات، و ٢٠٪ طالبات، بينما تشكلت سائرهن من محاميات وموظفات بالحكومة وعضوات هيئة تدريس جامعية وربات منزل. ٣٠٪ كنّ تحت الثلاثين، و ٦٥٪ بين الثلاثين والخمسين، ونسبة الـ ٥٪ المتبقية كانت بين الستين والخامسة والستين، وكان متوسط العمر ٣٩.

اليمن

في اليمن أجريت المناقشات في ديسمبر ٢٠١٢ من خلال مجموعات التركيز والمقابلات مع النساء اليمنيات وقادة المجتمع. أجريت مناقشات مع إجمالي ١٤٥ شخص في الأماكن الستة الآتية:

صنعاء: عاصمة اليمن والمركز السياسي في البلاد. وقد تأثرت بشدة جراء الاحتجاجات والصراع العسكري الذي تلاه في عام ٢٠١١. حيث تحولت صنعاء إلى ساحة حرب بسبب القتال الذي دار بين زعيم اتحاد قبائل حاشد صادق الأحمر والقوات الموالية للرئيس على عبد الله صالح.

تعز: مدينة كبيرة في وسط اليمن. وهي المركز الاقتصادي والقاعدة الصناعية الكبرى في وسط اليمن. وهي مدينة حضرية تنتمي للطبقة المتوسطة. وهي أقل تأثرًا من غيرها بالسياسة القبلية مقارنة بصنعاء وبها مجتمع تجاري راسخ. وقد كانت نقطة محورية رئيسية للاحتجاجات المناهضة للنظام، ومركزًا للحركات النسائية والشبابية في اليمن. خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢ شهدت تعز عنفًا كبيرًا بين المحتجين والمجموعات المحلية المسلحة وقوات الأمن.

عدن: العاصمة السابقة لليمن الجنوبي. وعلى مدى السنوات الماضية كانت موقعًا للاحتجاجات الشديدة الداعية إلى الانفصال. وقد أدى العنف الحكومي ضد الانفصاليين إلى استمرار انعدام الأمن. لقانون الأحوال الشخصية الأكثر تقدمية في جنوب اليمن إرثٌ طويل هناك، وتظل عدن مركزًا هامًا للحركة النسائية.

حجة: العاصمة المحلية في محافظة حجة وأكبر مدنها. وهي محافظة ريفية تخضع للسيطرة القبلية في شمال غرب اليمن. وقد تأثرت حجة بالقتال الذي دار مع الحركة الحوثية وبمجموعة من الصراعات القبلية.

أبين: هي محافظة قبلية يغلب عليها الطابع الريفي وتقع في جنوب اليمن حيث ينشط هناك "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" بشكل كبير ونجح في السيطرة على أراضٍ فيها خلال عام ٢٠١١. وقد أجريت محادثات مجموعات التركيز مع المشاركات من أبين في عدن وركزت تحديدًا على النساء النازحات داخليًا من منازلهن.

مأرب: هي العاصمة المحلية وأكبر المدن في محافظة مأرب. وهي محافظة ريفية محافظة اجتماعيًا وخاضعة للسيطرة القبلية. تقع إلى الشرق من صنعاء وتشهد مجموعة من النزاعات القبلية.

اختيرت المواقع بطريقة نتعرف من خلالها على الآراء من شمال اليمن وجنوبه ومن الريف والحضر. إلى جانب ذلك، فقد سعينا إلى التعرف على مجموعة من الأسباب المختلفة لانعدام الأمن. بما في ذلك الانقسامات السياسية والنزاعات القبلية والصراعات الدينية والطائفية.

وقد شكّلت ثلاث مجموعات تركيز في كل موقع. تكونت إحداها من النساء بين عمر ٢٨ و ٣٠، وأخرى من النساء بين عمر ٣١ و ٥٠ وثالثة مع قاعدة المجتمع من الذكور، وشملت مسؤولين بالأجهزة الأمنية وممثلي أحزاب سياسية، ومسؤولين بالحكومة المحلية، وزعماء قبليين ودينيين، وممثلين عن منظمات مجتمع مدني محلية. وتم إجمالًا إدراج ٨٢ امرأة و ٤٥ رجلًا في مجموعات التركيز.

تم إعداد العينة لكي تعكس تصورات وآراء الناشطات وغير الناشطات في اليمن. وشملت ناشطات ونساء من أفراد المجتمع وقادة مجتمعيين ومجموعة من النازحين داخليًا من أبين. ومن بين النساء والرجال الذين شملهم البحث أفراد من المجتمع المدني وطلابا ومعلمين وربات منازل وصحفيين ومحامين من مجموعة متنوعة من الخلفيات السياسية والاجتماعية الاقتصادية والجغرافية. وجميع المشاركين في العينة كانوا من الحاصلين على الثانوية أو الجامعة. وفي المجال السياسي، صنّف ٥٩ من المشاركين أنفسهم كمستقلين، و ٢٦ كانوا منتمين إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، و ٢٢ منتمين إلى حزب الإصلاح الإسلامي، و ١٠ أعضاء كانوا من المنتمين إلى أحد أحزاب اللقاء المشترك الأخرى، وكان اثنان من أعضاء الحراك الجنوبي، فضلًا عن اثنين آخرين.

أجريت المقابلات الإرشادية الرئيسية مع ٨ نشاطات بارزات و ١٠ من صنّاع القرار بالحكومة في صنعاء. وقد صنّف ١١ منهم أنفسهم على أنهم مستقلون سياسيًا، في حين أعلن أربعة عن انتمائهم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، واثنان إلى الحزب الاشتراكي اليمني، وواحد لحزب الإصلاح.

تخوض مصر وليبيا واليمن مراحل انتقالية سياسية لا يمكن التنبؤ بمسارها في أعقاب ثورات عام ٢٠١١. وفي حين قدمت تلك الثورات فرصاً جديدة أمام نشاط المرأة، إلا أنها ترافقت بتزايد المخاطر وردود فعل عنيفة ضد مشاركة المرأة. لذا يتناول هذا التقرير الطرق التي تؤثر بها المخاوف الأمنية المرتبطة بهذه الظروف المتقلبة على قدرة المرأة على المشاركة، بالإضافة إلى تأثير مشاركة المرأة على أمنها وكيفية تعاون النساء معاً استجابة لتلك التحديات.

إن سيفورلد منظمة عالمية مستقلة تعمل على منع الصراعات العنيفة وبناء حياة أكثر أمناً. ونحن نعمل مع أفراد محليين متضررين من الصراعات بهدف تحسين سلامتهم وشعورهم بالأمن، ونجري أبحاثاً وتحليلات واسعة. ونستعين بتلك الأدلة والمعلومات المستخلصة لتحسين السياسات والممارسات المحلية والوطنية والدولية في سبيل بناء سلام دائم، أما أولويتنا فهي الناس – إذ أننا نؤمن بأنه ينبغي أن يتاح لكل إنسان حياة من السلام والرضا تنعم بالأمن وتخلو من الصراع العنيف.

صور الغلاف إلى اليسار: جدارية في القاهرة، ميرا شحادة وزفت. © سو زي بالمدينة في وردبريس

أعلى اليمين: محتجة توزع الزهور خلال تجمع في صنعاء. © رويترز

أسفل اليمين: جدارية في ليبيا. © محمود تركيبار

يأتي عنوان هذا التقرير "هناك خطر إذ كنت الأولى" من امرأة من زوارة في ليبيا أجريت معها مقابلة في ديسمبر ٢٠١٢.



SAFERWORLD

يشكّل هذا التقرير جزءاً من مشروع أكبر لمنظمة سيفورلد يهدف إلى تعزيز حضور المرأة في الحياة العامة في كل من مصر وليبيا واليمن. وتجمع شبكة "صوتنا قوتنا" بين المنظمات النسائية الفاعلة على المستويين الوطني والمحلي في الدول الثلاث، وذلك بهدف مساعدتها في إنشاء تحالفات وتبادل الخبرات والاستفادة من تقاسم الدروس وتجارب النجاح والفشّل.

The Grayston Centre
28 Charles Square
London N1 6HT, UK

Phone: +44 (0)20 7324 4646
Fax: +44 (0)20 7324 4647
Email: general@saferworld.org.uk
Web: www.saferworld.org.uk

Registered charity no. 1043843
A company limited by guarantee no. 3015948
ISBN 978-1-909390-06-5